



LIBRARY  
KUT.  
BY  
1886





536

A5/M



شرح الطب لمحمد بن جرير



قطر کبدانی در بر عالم کبریا غم نه باشد اگر کشتی اوجم نه باشد



۵۷۶





بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في غمضنا يدركه  
 والدليل والعلوة على محجة المبعوث للعبد والتكبير وبعد فمن حواس ليتناها  
 للرسالة الموسومة باب آداب البحث لا عام القاصد افضل المتأخرين شيئا علمه  
 السمرقندي رحمه الله بدمه في داره في مفضلة بالتمس من نفع  
 الاصحاب مستغنيا بالله وادب العمل وملههم الردواب **قال** مدبر رسالة  
 الى قوله من احكم الوهاب **اقول** آداب البحث صناعة نظرية يستفيد منها  
 الانسان كيفية اغناطه وبشره لغيره من غلب في البحث والزام  
 الخصم وان في منه والبحث لغة هو المحقق والمحقق اصطلاح ما قال  
 الشيخ الرئيس هو اثبات النسب الاربعية او البينة بين الشبائين  
 بطريق الاستدلال والضمالة هي فقدان ما يوصل الى المطا ويكفره ذلك  
 اما باخذ سبب كالاسباب او بفقد السلسلة سببا باخذ غير مكانه  
 فيما له سبب وفيه نظر والحق ان يقال في سلوك طريق لا يوصل  
 الى المطا والعلم هو تصور الحق من لفظ الحق وطب والتفهم هو اتصال  
 الحق الى فهم الال مع بوالسطة اللفظ ومتداوله معناه معنوية  
 والمحقق جمع واحد من المحقق وهو من قولهم جعل الامر اذا جعله  
 وصرت منه على نفس ومنظوم من نظم اللؤلؤ أي جمعه في سلكه والسلك

الحيط والعقد بانك معناه القلاوة والمنثور معناه المتفرق والمتاثر  
 معناه المدوي ومنه حديث ما يؤثر والحفة ما انحفت الرجل من اليه  
 ولما بهام ما السعي في الدرع بطريق القيص وفيه نظرا لانه ملهم والردواب  
 ان يقال في المعنى في العلب بطريق القيص والردواب لغة الرداد  
 بالفتح وهو الاستقامة واصطلاحه ما يكون مطابقا لا مرفقا والحكم  
 هو المتقن لا مورا في قوله لتكتم حافطة الى نظرا من صناعة ليست  
 بنفسها حافطة عن الضلالة بل مراعتها كما ينطق ويمكن ان يكاب عنه  
 بان هذه العبادات لواعا من الغفلة وصناعة على الطلاب لتحصيل من الغفلة  
 وفي قوله فالتحسب الزهراء الردواب من الحكيم الوهاب نظر ايضا ولا يقال  
 على ما فسره القوم هو الطلب مع التواي بين الامر والمور في الدنية و  
 من البيان ان الامر منها ليس كذلك يمكن ان يكاب عنه بان الامر لا يقال  
 اللغوي لا الاصطلاحي نعم لو قال فسألت ما يتوجه ذلك السؤال ابتداء  
**قال** وهي آه **اقول** منه انه رسالة مرسلة على منه فصول الاول في تعريف  
 معاني الالفاظ اصطلاحية بين اصحاب من كالدوران والدليل وغيرهما ذلك  
 في معرفة آداب البحث ومرسه ورعاية ما يجب على الطالبين من الشرائط  
 وغاية ما ينتهي اليه البحث والثالث في معرفة السائل التي احضرها  
 المحقق لبيان كسبه اسبق لاداب والقوانين المذكورة في المواد اربعة



والاحتمال في الابداع والابداع على ما قاله الشيخ في الاشارات هو ان يكون  
 من الشيء وجه لغيره متعلق به فقط دون متوسط من مادة والمادة اوزان  
 انما انحصرت في سائر هذه الفضول لان المبحوث عنه في هذه السئلة  
 لم يكن مما يتوقف عليه شروع في المقصود بالذات فيها فهو الفصل الاول  
 وان كان كان مقصودا بالذات فهو الفصل الثاني والا فهو الفصل الثالث  
**قال** الفصل الاول في التوقيفات **اول** احراء العلوم ثلثة موضوع  
 وهو ما يسمى في العلم عوارضه الدائمة ومبادئ وهي الاثبات والتوقف  
 عليها مسائل العلم ومسائل صحي الخطاب التي يبرهن عليها في العلم وانما انحصرت  
 اجزاء العلوم فيها لان ما يتعلق بالعلم اذا كان مما يسمى في علم عوارضه الدائمة  
 فهو الموضوع وان لم يكن كذلك فان كان مقصودا بالذات في ذكر العلم  
 فهو المسائل والاثبات فهو المبادئ والاكساب هذه الثلاثة من العلوم  
 اعم منه فلا حاجة لذكر بعضها اجزاء بل هي مبادئ هي التوقيفات المذكورة  
 في هذه الفصل مسائل ما سأل فيها به لعل موضوع وهو المباحث  
 والاحداث من حيث التاليف والتوضيح والما كان انما هي متقدمة  
 على المسائل بحسب الباطن قد هما وضعا لتوافق الوضع الطبع **قال**  
**اقول** انما ابتداء بتعريف المناظرة لان الغرض من وضع هذه السئلة  
 معرفة الغاية مع الخصم والزامه والامام والارباب لم يعرفها كغيرها

متوقفه على معرفتها ولانها واقعة في كل واحد من الابحاث الاربعة اذا  
 عرفت ذلك فنقول انما طرقة لغزها مشتقة من النظر بان صار المناظر  
 نظير المنع ساطرة في الكلام على معنى ان كلام كل واحد منهما يتوقف على  
 النية من الشيء اظهارا للصواب واخفا من النظر بالبصيرة اذا  
 المناظرة المتبعة في العلوم هي منها وانما في النظر الذي هو معنى الانتظار  
 كانه انتظار كل واحد منهما قول الآخر واصطلاحا على ما قاله الشيخ صاحب  
 المقدمة هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشئين اظهارا  
 للصواب اعمد من النظر بالبصيرة الفكر وهو مقول بالاشتراك  
 اللطفي على معنيين احدهما الحركات التخيلية والآخر ترتيب امور  
 معلومة للمبادئ الى مجهول الاول اعم من الثاني مطلق وليس المراد  
 بالفكر هنا المعنى الثاني لان ما يمكن تعريف المناظرة كما هو مخرج المناظرة  
 منه وذلك طاهر بل المراد بالفكر هو هنا المعنى الاول لئلا يؤول المناظرة  
 لان المانع اذا منع مقدم من مقدمات الدليل لا بد له من حجة تخيلية  
 بان المنع وارد او غير وارد فان كان واردا فليس اي مقدمه من مقدمات  
 الدليل لان كثير من المقدمات كالبديهيات والسميات لا يتوجب عليه  
 المنع والمراد من الجانبين المعلن والاثبات والمراد بالمعلن هو  
 الحافظ للوضع ما قام الحجة والاثبات هو الهمم للوضع بالمنع والاعراض



وقيل المراد من المعلن ناقص راي ناقص الحجة عليه ومن السائل حافظه ومذا  
 خلاف ما هو المتعارف من الاول من في ضياء الحداد المتعارف فيما بينهم ان ناقص  
 الوضع باقاه الحجة سائل وحافظه بها محض قيل المراد من المعلن ما نفسه لا يثبت  
 الحكم ومن السائل ما نفسه لنفسه المراد بالوضع الذي الذي يكون معتقدا  
 او ملتزمه كالملة اعلمت له التي يلزمها اهل الاديان والمراد بالنسبة الحكمية  
 العقيدة التي طرقت فائدة بامه اى كانت او سلمه والمراد بالثبوت طرفا  
 الحكم مفردين كانا كقولنا البنية شرط في الوضوء او ليست شرط فيه او  
 قضيتين اما متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود وليس  
 البتة اذا كانت الشمس طالعه فالليل موجود او منفصلة كقولنا دايما ما  
 ان يكون العبد زواجا او فردا وليس الله اما ان يكون الشيء انسانا او حيوانا  
 والمراد باظهارها للعصاوب اظهارها ما هو واقع في الواقع قوله هي النظر كالحس  
 البعد لدخول المناظرة وغيرهما من الاشياء العباينة طعا وقوله بالبصيرة  
 احصر اخرج النظر بالبصيرة وهذا العقيد مع الاول كالجس الطوسا وقوله  
 من الجاسال احصر اخرج النظر بالبصيرة التي بعد اخرج الشخص الواحد في مسله  
 علمية فانه لا يسمع مناظرة وهذا العقيد مع العبد من الاولين كالجس القريب  
 وقوله في النسب احصر اخرج النظر بالبصيرة من الجاسال لكن لا في النسب  
 بل في المحكوم عليه او به من المسئلة التي مناظرة ما فيها فانه لا يسمع ايضا

المناظرة وقوله من السائل بيان للواقع ولا احصر لان النسب لا يكون  
 الا بين الثمن وكوز ان يكون احصر اخرج النظر الواقع بين المناظرين  
 في حصص النسب بانها ما هي اوتى على من غير اعتبار مشتبهين معس  
 وغير مباخرها فيها فانه يصدق عليه هو النظر بالبصيرة من الجاسال في  
 النسب لكن لا في النسب من السائل المعس فلم يكن مناظرة او المناظرة  
 كحكما ان يكون المحكوم عليه به معس ليتعلل حله النزاع ويظهر كلام  
 الحاسل وفساده وقوله اظهار للعصاوب احصر اخرج المناظرة او  
 غرض المكابرين ونظم ليس اظهارا للعصاوب بل الزام الحكم واظهار  
 الفصل ولواريد بشمول التوفيق لها بضم اليه بضم او الداء للحكم وما حدى  
 من العباحت من العلم والمتعلم كخرج بقوله من الحاسل لان المراد من  
 الجاسال ما هو المعلن والسائل كما ذكرنا فقولنا في النسب الى قوله  
 للعصاوب كالفصل القريب وهذا التوفيق مستعمل على السائل الرابع  
 فان النسب من الثمن الى المادة والنظر بالبصيرة من الجاسال  
 على الوجه السائل الحاصل هو العبدون وقوله اظهار للعصاوب هو العلم  
 والنظر يدل على الفاعل وهو العقل بطريق الاسترام وانما عرفها بالعلم  
 الرابع لان المراد بيان حصص المناظرة والتوفيق بها بقية حصص المعرف  
 فان وجه المعلول في الذهن من لوازمها فاذا وجدت علل اربع

وانما الخطر في الرابع لان العلم ما لا يكون فاعلم  
 في المعلول ارجح من العلم الاول والعلم الثاني  
 وانما الحق او بالفضل الاول والعلم الثاني  
 وجوده عندنا فهو العلم  
 الفاعلية اما لا يكون  
 وجوه  
 لاحكامها وهو  
 العلم الثاني



في الذهن يلزم وجوبه فيه ومنها اعتبار من وجوبه الاول ان التعريف  
 بالعلل تعريف الشئ المبين وهو غير جائز وجوابه اما اولها فلانها علة  
 بل قيل انها علة على سبيل النسبة المحاذرة اما ثانيا فلان ان التعريف بالمبينا  
 كيف ما الدعى غير جائز اذ السج ذك في الشفا ان التعريف بالحسب الما فيه  
 وهو بالاجراء المحولة او حسب السج اي الوجوه به بالاجزاء الغير المحولة كالنظر  
 بالعلل الاربع والكل ان النظر مع قوله في النسبة يدل على البصيرة في يدل  
 مع الـ على انه ومع الـ على الدج مع الـ نظر له اذا رجمه والنظر منها  
 المذكور مع فيكون ذلك البصيرة مستدركا فان قلت ان النظر مع في يدل  
 على البصيرة بالانتماء ودلالة الانتماء مبهجة في التعريف قلت لان  
 النظر مع في يدل على البصيرة بالانتماء بل لما به لان النظر مع في موضوع  
 البصيرة ولن سندا ذلك لان ان دلاله الانتماء مبهجة في التوفا  
 بل مبهجة في جواب ما هو الثالث قال المناظرة هي النظر بالبصيرة  
 ولم يقل هي الفكرة من الجاسل على ان الفكرة احص منه ومداد في له وجوابه  
 ان الفكرة ان كان احص منه لكن في ذكر النظر فائدة وهي كحق المسألة  
 بين الاسم والمسح والابع ان الجاسل اعم من العلة والـ بل والعالم  
 لا دلاله على الخاص باحد الدلالات السلاب المعبرة وجوابه ان  
 الحاسل وان كانا اعم من المعلن والـ بل في اللغة اما في عرف اهل

في هذا الجواب ما هو الثالث  
 في هذا الجواب ما هو الثالث  
 في هذا الجواب ما هو الثالث

النظر فوضوعا للمعلن والـ بل في ضعاها ليا والخاص من انها متفكرة  
 لا مناظرة وهذا مما اوردته المحص في شرح المقدمة وجوابه اننا قد ذكرنا  
 ان امرنا من الحاسل المعلن والـ بل في ضعاها ليا والخاص من انها متفكرة  
 قيل ان العرص من الحاسل المعلن والـ بل في ضعاها ليا والخاص من انها متفكرة  
 ليس بشئ جواز له كغير ذلك بالخاصة والسادس ان التعريف غير جامع  
 لعدم ما له الحس الذي يحس به المعلن والسائل في المناظرة لانه ليس بالظاهر  
 الصواب والجواب ان المناظرة في كل المواد تستدعي اظهار الصواب وكون  
 الدام الحس وتليط مع كون اظهار الصواب عرضا لا سائ في ذلك افعى ما  
 في الباب ان الاضمار لا يكون عرضا لا لعدم من عدم عرض المناظر الاضمار  
 عدم كونه عرضا اظهار الاضمار به قال المحص في شرح المقدمة المناظرة هي  
 مدافعة الكلام من الحاسل اظهار الصواب وفيه نظر لانه عرضا له لوقوله  
 المدافعة التي في الحكم عليه به وقال بعضهم هي تدور الكلام بين الشخصين  
 يعقد كل منهما نصيحتة قوله وابطال قول صانه ثم قال والعرق بين المناظرة  
 والمجادلة ان المناظرة قد يكون للمد مع نفسه والمجادلة لا يكون الا مع  
 الغير وفيه نظر لان فالمد مع نفسه مع المناظرة **قال** والـ ليل آه **اقول**  
 انما قدم تعريف الـ ليل على تعريف المعارفة والمناظرة وغيره التوفيق  
 عليه وايضا ان الـ ليل يتعلق بنصب المعلن غير متعلق بمصداق الـ بل

قلت لا بد من ان المناظرة لا تظهر الصواب  
 من ان يكون طرف المناظرة او حسب السائل  
 فقط او من طرف المناظرة او حسب السائل  
 في المناظرة من طرف المناظرة او حسب السائل  
 في المناظرة من طرف المناظرة او حسب السائل  
 في المناظرة من طرف المناظرة او حسب السائل



والمعلل مقدم على البطل فما يتعلق بمتنبه او بالقديم او اعرف وكل فتقول  
الدليل لعموم المشرقة وهاهنا الارشاد واصطلاحا على ما قاله المصنف هو الذي  
يلزم من العلم به العلم بشئ آخر اى محقق شئ آخر وهو المدلول اى يقال له  
المدلول كلون الدخان المدعى في انها رد لعل على وجه النار وكون النار المدعى  
في الدليل ولسا على وجه الدخان واعلم بالضرورة ان العلم بالضرورة ولسا اذ كرهها  
واعلم من ان يكون ساءا وخيرا من جميع اقسام الدليل واعلم ان لزوم المدلول  
عن الدليل عند المعرلة بطريق التولد وعند الاشاعة بطريق العادة  
وعند العلا سعة ليس كذلك بل الدليل عنه مع مقتضى حصول المدلول من  
وآجب الصور العلم يطلق على محصل احدها الاعضاء الجازم الثابت  
المطابق للواقع والى هو حصول صورة من الشئ في العقل والاول احص  
من انك والمراد من العلم منها الاول لا انك لتلا يلزم وكذا الاشارة بعدة مسددا  
قوله هو الذي يلزم من العلم به كرح المعوقات بالنسبة الى الحوقات و  
المعوقات بالنسبة الى لوازمها السمة وقوله العلم كرح الاشارة وقوله بشئ  
آخر كرح بالضرورة من العلم به العلم لكن لا بشئ آخر كرح العلم بالضرورة من العلم  
فما على منه خبير متيق فانه يلزم من العلم بهما العلم لكن لا بشئ آخر معاير لهما بل  
باجدهما مثل قولنا لا آله واحد والخلاء معدوم فانه سديم عدم الخلاء  
اعنى بعد التوقف اعراض من وجوه الاول انه غير جامع كدور الامة

الاسماء باسمها لان فابلزم منها ليس مغاير المقدمات كقولنا ان كان هذا  
اشيا فانه حيوان لكنه انسان سيج انه حيوان فان قوله فهو حيوان لعموم المذكور  
في هذا الصنف وجوابه اما اوله فلان اللازم قولنا فهو حيوان وهو مغاير  
على موجبه الدليل لان ما موجبه هو هذا القول موصوفا لكونه لازما للضرورة  
المدكور في هذا اللازم غايه فاني الباب انها متواترة في اللفظ وهذا القول  
غير كاف في الاتجاب واما ما فلان المدكور في القياس الاستثناء لا يحل  
الصدق والكذب واللازم منه محتمل لهما واما ما فلان المدكور فيه موجبه  
المقدمة فتكون معاير لهما انك ان اعلم من اللزم في قوله يلزم اما الثاني  
او غير الثاني ادع منها فان كان الاول ملزم خرج اكر الدلائل كالاسكال  
العلم وان كان الثاني ملزم خرج الدلائل السمة كالسكال الاول وان كان  
الثالث فلان ان اسر لهما اسر ك معنوى في مفهوم واحد من كل واحد  
منها مطلقا وليس سكتا فذكر لكن الامر لا يخلو في الوجود لا بد وان  
يدخل في ضمن احدهما فالعلم الوارد عليها واد عليه وجوابه انا حصار الف  
الثالث قوله فلان ان اشتر ك لهما ك معنوى فلنا لو قطعنا النظر عن  
الالفاظ والعبارات كذا اشتر ك لهما في معنى اللزوم فلا يكون الاسر ك  
لفظا قوله وليس سكتا فذكر لكن الامر لا يخلو في الوجود لا بد وان  
ضمن احدهما فورد العلم عليه فليس ثم ذكر ليجوز ان يدخل في الوجود



بان يكون موجودا فيها واذا كان موجودا فيها فلا بد وذا ذكره الثالث ان قوله  
 وهو المدلول ان كان من جهة التعريف فيلزم الدور والتعريف بالمضاف  
 وكلاما غير جاز فلا فائدة في العدول عن تعريف صاحب المصنف الذي سانه  
 بهذا التعريف وان لم يكن كذلك فيلزم ان يكون المصنف المستعمل بعكسها  
 وعكس نصها ولما ليس كذلك وجوابه اما حكاية من جهة التعريف قوله  
 يلزم الدور والتعريف بالمضاف فلا فائدة في العدول قلنا اما الدور والتعريف  
 بالمضاف في جوابها كما بعد واما الفائدة في العرف فهي دخول الدليل  
 الذي يكون مدلوله عديميا فانه قال صاحب المصنف الدليل هو الذي يلزم من  
 العلم به العلم بوجود المدلول ومنه نظر من وجوه الاول ان من المدلول حالا  
 وجوده وسد عليه كسفي العلم الذي سدل عليه سعي الجبوت فالجواب  
 ان يقال الدليل هو الذي يلزم من النظر فيه العلم بالمدلول هكذا ذكره الاكام  
 بصير الذي الطوسي في المحصول المحقق فان قلت المراد بالوجود اعم من ان  
 يكون في الزمن او في الخارج في شمل التعريف المدلول المعلوم لان وجوده  
 في الدنيا قلنا لا يلزم من حصول امر في الدنيا العلم بذلك الحصول  
 والا يلزم من العلم بشيء واحد العلم بما لانها له وهو محقق ومنه نظر لان حصول  
 العلم بالعلم كذا ان يكون مصنفه فلا يلزم الدور والكان كذلك فلا يلزم من  
 العلم بالمعلوم العلم بوجوده الزمن والخص في هذا المقام ان الدليل له

اقام قسم سدل بوجوده على وجوده شيء آخر كما سدل بوجوده طلوع  
 الشمس على عدم وجودها او قسم سدل بعدمه على عدم شيء آخر كما سدل  
 بعدم طلوع الشمس على عدم وجودها او قسم سدل بوجوده على  
 عدم شيء آخر كما سدل بوجوده طلوع الشمس على عدم الدليل قسم سدل  
 بعدمه على وجوده شيء آخر كما سدل بعدم طلوع الشمس على وجود الدليل  
 فلهذا ترك المصنف لفظ الوجود ليشمل التعريف جميع هذه الاقسام التي  
 ان الدليل مضاف للمدلول وتعرف احد اختصاصه بالاحد غير جائز  
 وجوابه ان الدليل والمدلول ذاتا وصفه عارضة لهما وتعرف احدهما  
 بالآخر باعتبار الذات لا باعتبار الصفات والمضاف سبها باعتبار  
 الصفات لا باعتبار الذات الثالث ان المدلول في موجوده  
 لا هو الدليل بل هو الذي يلزم الدور لان تعريف الدليل يتوقف على معرفة المدلول  
 ومعرفة المدلول متوقف على معرفة الدليل او المدلول هو الذي يلزم  
 من العلم الدليل العلم به وجوابه من وجهين الاول ان المراد بالمدلول هنا  
 اللغوي لا الاصطلاحي والموقوف على الدليل المدلول الاصطلاحي لا اللغوي  
 فلما دورا ان هذا التعريف بالنسبة الى من يعرف ان شيئا ما يسمى  
 دليلا ولما يسمى مدلوله ولكن لا يعرف ان اهما شيء دليلا فسل ان  
 الدليل هو الذي يكون العلم به فلهذا ما للعلم باخر فصل فلهذا نظر لان تعريف



الشئ لا يكون بالنسبة الى شخص دون شخص بل سعي ان يكون تعريفاً بالنسبة  
 الى كل الاشخاص وجوابه ان الشئ قد يكون عنياً عن التعريف عند شخص  
 دون شخص آخر فلا يكون تعريف الشئ بالنسبة الى جميع الاشخاص الخامس  
 ان العلم بالدليل سابق على العلم بالمدلول فلو ذكر المدلول في تعريف الدليل  
 لكان العلم بالمدلول سابق على العلم بالدليل فليزيم الدور وجوابه منع لزوم  
 الدور اذ التصديق بالمدلول موقوف على التصديق بالدليل ولا يتوقف  
 التصديق بالدليل على التصديق بالمدلول كما يلزم الدور بل تصور الدليل موقوف  
 على تصور المدلول فلا دور اعلم ان الدليل مطلقاً ينقسم بالقسم الاول الى  
 العقلي والنفسي والتركيب منها والقسم الثاني غير محقق لان حصول العلم منه شئ  
 اخر يتوقف على صدق الناقل والعلم بكونه لو كان سفل آخر فان عا ويلزم الدور  
 والآن يلزم السبق ثبت انه مشترك في العقل فلا يكون نقلياً محضاً فالعقل المحض  
 كالاسماء والاشياء والتمثيل والتركيب منها كالكتاب والسهم والاحياء  
 وانما اخصر الدليل العقلي في هذه الناحية لانه ان كان مستنداً لا يمكن على كل حال  
 على جبرئيل فهو العباس وان كان مستنداً لا يمكن على كل حال فهو الاستواء  
 وان كان مستنداً لا يمكن على جبرئيل اخر فهو التمثيل الذي سمى العقلاء  
 قاسماً وسعي ان يعلم ايضا ان الدليل ان كان مركباً من المقدمات  
 القطعية الصرفة كان محقق المدلول ايضا قطعاً ويسمى بدعائاً وان

وان كان مركباً من الظنيات او اليقنيات والطنيات كان سوت  
 المدلول طنيا لان سوت المدلول قدع سوت الدليل والفرع لا يكون  
 اقوى من الاصل ويسمى دليل اصاعاً واطارة ولو اريد سمول التعريف  
 بهما جعل الدليل هو الذي يلزم من العلم او من الرطب به العلم او الرطب  
 بشئ اخر فاق قلت لفظه او للتشكيك فلا يجوز لسعيها في التعريف الذي  
 هو للتوضيح فليست لفظه او منها للسان يعني ان كل واحد منهما وليد قال حكا  
 المقدمه ان تفهم الدليل الى العلم المحض عر صحح اذ ليس يلزم من العلم به  
 العلم بوجود المدلول للزوم الدور او السبق كما احاب المحلتي بان  
 هذا يدل على ان العلم بالعلم المحض لا يمكن حصوله عند ليس مما ساق  
 كونه عساه يلزم من العلم به العلم بالمدلول فلا يلزم من ذلك عدم كونه  
 دليلاً وكونه قسماً له عساه فانه ان العلم به محال ولا يلزم من  
 السبق له عدم ملزومه اذ الملازمة من السمات ليست من السمات  
**قال** والافان اذ **اقول** الافان له العلامة واصطلاحاً يعني ان يلزم من  
 العلم بها الرطب بوجود المدلول كالعلم بالطب بالنسبة الى المظهر وكجنان من  
 له بضمه بالنسبة الى البعج فانه يلزم من العلم بها الرطب بوجود المظهر والبعج  
 والمراد بالزوم الملازمة اعم من ان يكون سبباً او غير سبب لجميع اقسام الافان  
 والمراد بالعلم معرفة المعنى العام والمراد بالرطب هو الاعتقاد الخارج مع كونه



النقيض وبعبارة اخذى هو التصديق العاري عن الجزم المحتمل للنقيض احتمالا  
 مبرحوا قوله على التي يلزم من العلم بها عناية الحسن لرحول الدليل وغيره من المعوقات  
 ١ الخلة وقاب منه وقوله النظم بوجود المدلول عناية الفصل لانه يخرج منه بامرها  
 ٢ منها اعراض من وجوه الاول انه عر حاص لعدم قبوله الاطاعة الى يلزم من  
 العلم بها النظم لعدم المدلول كحاجة من لا يصفه له فانه يلزم من العلم بتجارة  
 النظم لعدم الدرج فان قلت المرحله بالوجود اعم من ان يكون ممتسا او خارجيا  
 فيدخل منه الالة فنه لوجود مدلولها في الذم قلت هذا باطل من و  
 جهين اما اولهما مرفعة تعريف الدليل واما باسافلان وجوه في الذم من  
 مسفا ومن النظم لان الاعتقاد الدراج بالشئ يقتضي وجوه في الذم من  
 في لا حاجة الى قوله بوجود المدلول كانه ان الاطاعة لا يح من ان يكون دليلا  
 او لا يكون واما كان لا يصح ذكر المدلول في تعريفها اما اذا كانت دليلا فلانه  
 المدلول بازاء الدليل فاذا اسقى الدليل اسقى المدلول والتعديس اسقاءه فلا  
 يحقق المدلول فمتنع ان يحصل بوجودها النظم بوجوده وجواب الاول والى  
 فمرفعة كالدليل اما جواب الثالث فلان ان الاطاعة لو كانت دليلا يلزم  
 من العلم بها العلم بالمدلول لا النظم واما يلزم ان كانت دليلا قطوعا اما اذا  
 كانت دليلا طسافلا الثالث انه المرحله بالعلم في هذا التعريف اما البصان  
 او النظم او الاعم منها والكلام باطلا الاول فلان الشئ اذا علم على سبيل النظم

علم مدلوله بطا كذا لان العلم بالعلم يستلزم العلم بالمعلول فقوله النظم بوجوده  
 المدلول بطا واما كذا فلان دلالة العلم على النظم غير طاحولان العلم اما النظم  
 وهو مسا من النظم واما الادراك المطلق وهو اعم من النظم والعلم لا دلالة  
 له على اخاص واما الثالث فلان ان اسر كهما في العلم اسر ك معنوى  
 حتى كوزارا دهما متدبل بما مسا سان لان النظم لا يحمل النظم والنظم كحملة  
 وجوابه اما كمار الى الاول وتمنع ان العلم النعسي بالشئ يستلزم العلم النعسي  
 بمدلوله وانما يكون كذلك ان لو كان ذلك الشئ علم له في الحقيقة اما اذا  
 كان اشارة للشئ فلا يلزم من العلم النعسي لاطارة الشئ العلم النعسي بمدلوله  
 كما في النجاة بالنسبة الى الدرج فان النجاة اماره الدرج ولا يلزم من  
 العلم النعسي بالنجاة العلم النعسي بالدراج لحواز ان يحقق فانه من الدراج  
 كعلم البصانة وقاطع الطرق وغير ذلك وايضا كمار السق الثالث  
 وتدفع منع الاشتراك المعنوي بان اعلم من العلم المفهوم الواحد الذي  
 يشترك كل واحد منهما فيه وهو الادراك المطلق ولا سلك اهما بشتر كان  
 فنه **قال** وما يتوقف اه **اقول** يتوقف الشئ على الشئ ان كان من جهة  
 الشئ مع يسر مقدم وان كان من جهة الشئ مع يسر مرفعا اذا كان من  
 جهة الوجود فان كان داخلا في ذلك الشئ يسر ركن كالصام والبراة و  
 العقود بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن كذلك فان كان موثرا فنه اي يكون

فان قلت ما يتوقف عليه وجود الشئ لانه  
 وان يكون موثرا في الوجود والام يتوقف  
 عليه واما كان كذلك لا يصح جعل الشرط  
 فسمانه لان لا يوجد في الوجود بل هو  
 للموثر في الوجود كما هو في المص قلت  
 لان ما يتوقف عليه وجود الشئ يكون  
 مؤثرا في الوجود لان المرحله بالوجود  
 الفاعل والموجد ولا يلزم لكونه مؤثرا  
 متخفا فانه العام والشرط باقسام  
 ما يتوقف عليه وجود الشئ ويست  
 بمؤثرة بهذا المعنى بهشتي



الاجاد مستند اليه علمه فاعليه كالمصلح بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن كذلك  
يسمى بشرط سواء كان وجوديا كالوضوء والطهارة بالنسبة الى الصلوة او عينا كالزاد  
النجاسة عن القوت بالنسبة الى الصلوة ومنها اعتراض من وجوه الاول انه يلزم  
مما ذكره ان العلم الفاسد من جهة الشرايط لانها خارجة عن الشيء وليست مؤثرة  
فيه فان قلت العلم الفاسد متاخر عن المعلول بحسب الوجوه اذ كان كذلك  
فلما يتوقف عليها المعلول في وجوده والا فليزيم انه فيكون خارجا عن المقسم  
اذ المقسم هو ما يتوقف عليه وجود الشيء قلت العلم الفاسد على حسب ما فيه  
لان الفاعل عام يتصور العرض والعام المطلوب من الفعل في العقل بعلمه في علمه  
لعلم العلم الفاعليه يتوقف عليها المعلول في وجوده بالضرورة واما حسب الوجوه  
الخارجي فهي متاخرة عن المعلول لا امتناع في كونها كغير الشيء على حسب ما في  
بحسب الوجوه الخارج بالنسبة الى شيء واحد و اجوابه ان اصطلاح اهل النظر  
على كان محال لا اصطلاح الحكماء حاز ان يكون الشيء على عند الحكماء و بشرط  
عند اهل النظر واعلم ان المصنف لو قال ما يتوقف عليه وجود الشيء اما لكونه  
داخليا فيه او خارجا عنه الخارج اما لكونه مؤثرا في وجوده او في مؤثره او لا  
منه او لا ذاك مما ورد من الاعتراض اسدله وان كان قوله ما يتوقف عليه  
وجود الشيء ان كان داخليا فيه يسمي ركنا بطا اذ الداخل في الشيء يسمي ركنا باعتبار  
كونه جزءا او غيرا باعتبار كونه حيث يتبداء منه الكريب واسطقس باعبار

كونه منتهى التحليل و مادة سواء باعتبار كونه قابلا للصورة اعينه واصلا باعتبار  
كونه المركب جوهرا منه و موضوعا باعتبار كونه محلا للصورة اعينه بالعلم  
واذا كان كذلك فلا يصح له يقال ان الداخل في الشيء يسمي ركنا فالصواب ان  
يقال ما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان داخليا فيه باعتبار كونه جزءا  
يسمى ركنا والثالث لم قال ما يتوقف عليه وجود الشيء ما يتوقف عليه الشيء  
حتى سأل ما يتوقف عليه عدم الشيء و الما فهم من حيث هي وجوابه ان  
الحصن مرد ان سأل ما يتوقف عليه وجود الشيء لا غير ايضا ان الكون والعلم  
الفاعليه والشرط لا يطلق الا ما يتوقف عليه وجود الشيء فلو لم يتوقف للفظ  
الوجود لم يصح هذا التقسيم اصلا وما قيل ان الشيء والوجود متساويان  
فلو قال ما يتوقف عليه الشيء لم سأل ايضا صعب لان الشيء يطلق على  
المعدوم اذ كان معلوما لكونه شيئا في العقل ويدل عليه قوله نعم انما امر اذا  
اراد سأل ان يقول كذا فيكون خلاف الوجود فانه لا يطلق على المعدوم و  
الحصن في ذلك ان الوجود ان في كونه الشيء في الاعيان فهو احصن من الشيء  
مطلعا وان فسره بالثبوت سواء كان ذهنيا او خارجيا فالسؤال الوجود  
متساويان واعلم ان التقسيم المذكور منها على اصطلاح اهل النظر والاصوليين  
و اما على اصطلاح الحكماء فما يتوقف عليه وجود الشيء يسمي على وحي ان كان  
داخليا في المعلول فهو وجود المعلول ان كان بها بالقوة يسمي على مادية كالحسب



بالنسبة الى السيرة وان كان بالفعل يسبح على صورة كصورة السيرة وان كانت  
 حارجه عنه فان كانت مؤثرة في وجهه يسبح عليه كالنبي بالنسبة الى السيرة  
 وان لم يكن كذلك يسبح بشرط فان كان السائر لاجله يسبح غايته كالجلوس بالنسبة الى  
 السيرة وان لم يكن كذلك يسبح بشرط ويندرج فيه عدة امور كالموضوع مثل لبوس  
 للصباغ وكالآلة كالقدم والشارب للنبي او كما لو قف مثل العصف الذي  
 يصنع فيه الادب وكما له احد مثل الجوع من كل مكان ارتفاع الموانع مثل زوال  
 الدجى للقصار وقيل ان الشراب مغيرة للالات والادوية اذ الشرايط  
 من اجزاء العلم الحادية لان القابل انما تكلمه قابلا بالفعل معها واما الآلات والادوية  
 فهي من اجزاء العلم الفاعلية اذ العلم الفاعل لا يتم الا معها فان تمت دونها  
 امتنع توطئها **قال** والعلم التام اه **اقول** العلم مطلقا في ما يتوقف عليها  
 وجه الشيء وسمى قاتما او ناقصا والنامية هي جملة ما يتوقف عليه وجه الشيء  
 اغنى المجموع المركب من العلم الحادية والصور والفاعل والفاعل والشرائط  
 والناقصه هي بعض ما يتوقف عليه وجه الشيء كواحدة منها ومنها نظر من  
 وجه الاول ان تعريف العلم التام غير جامع لطريق واجب الوجود عنه مع انه  
 علم تام بالنسبة الى العقل الاول والماستصعب من الاشكال على الناس  
 لم ينظروا دفعه عن لوازم هذا التعريف وقالوا امر له بالعلم التام المتوهم  
 على جميع الشرائط وارتفاع الموانع ليتناول الواجب ايضا ويمكن ان يحاب عنه

بفتح علمه التام للعقل الاول اذ ما يثبته فيه يتوقف على امكانه وارتفاع الموانع  
 بناء على انه ليس بقادر على المحسوسات والكتا ان ما يعدم لعدم الوجهه يكون لعدم  
 ايضا علمه تام فان عدم العلم علم لعدم المعلول لعدم طلوع الشمس فانه علم لعدم  
 النهار مع التوقف غير شامل له لان الموقوف هو عدم الشيء لا وجوده فلو قال  
 العلم التام في جملة ما يتوقف عليه الشيء لكان اولي لسؤال هذا جواب ان العلم  
 والمعلوليه انما يعرفان للشيء المحقق الوجهه اذ المعلوم في محض لا يؤثر في غيره  
 ولا سائر عن غيره اصلا وعليه عدم العلم لعدم المعلول باعسار العقل لا باعتبار  
 الخارج والآن يلزم التسلسل في العلم والمعلولات الموجودة امره لان انما  
 الشيء لا يكون لا ساعا علمه واسعا يكون ايضا لا ساعا علمها وتمام جدا الى النهار فيلزم  
 ايضا علمه معلولات غير متناهية من سائر الاله النهاية معا وذلك فرع وجودها  
 معا وذلك عين الشيء ايضا فاورد على التعريف المذكور وورد علمه ايضا بعد  
 حذف لفظ الوجود لان الشئ والوجود معا مملان فان قلت ان العلم التام  
 علم العلم العلم الفاعلية معلولة بوجودها لا يكون العلم من خواص الوجود  
 في ان يكون عدم علم عدم احد قلت العلم التام تام بجميع في الذهن لم  
 تفرقة ذلك بل في لم تكن معدومة بل يكون موجوده في الذهن والعائل  
 ان عس امساع مثل هذا التسلسل لانه في العلم الواحد وهو غير محال والمح  
 هو التام في العلم الفاعلية والثالث ان العلم التام على مقتضى هذا التعريف



عن موجوده في الخارج كونه ارتفاع الموانع من اجزائها وهذا المستقرب من الاشكال  
 على من لا يغيره حتى اعرف لعدم وجه العلم العام في الخارج مع ان العقل اتفقوا  
 بوجودها وجوب هذا الاشكال ان ارتفاع الموانع ليس من اجزاء العلم العام بل  
 من لوازم اجزائها فان عسر الساب مثلا لا يتوقف على زوال الارجح بالذات  
 بل يتوقف بالذات على وجود سماع الشيء يلزم زوال الارجح والذات لو  
 قال العلم التام حتى حمله فاني توقف عليه وجود الشيء من العلم العربي لكان اول  
 لان العلم البعده لا يثير لها في المعلوم بل في العلم اليقيني فان الخل مثلا  
 لا يوجد الخلاوة في الذات وان وجد العسر بل هو حاصل في الارتفاع انما  
 هو العسر فان قلت لاحكام في هذا العقيد لعدم توقف المعلوم على العلم البعده  
 لان العربي كونه في وجود المعلوم وان لم يوجد العلم البعده الا ان لم خلف المعلوم  
 عن العلم العربي وهو محال فالمعلوم بالحقه لا يتوقف على العلم البعده في الاحكام  
 ان هذا العقيد قلت يتوقف وجود المعلوم على العلم العربي او البعده امر ضروري  
 فمن انكر ذلك بعد اكل الضروري فان قلت قد حصل الامم من الاب مع عدم اب  
 لما لم في لا يتوقف وجود المعلوم على العلم البعده بالضرورة فلا يكون الدعوى  
 ضروري قلت العلم البعده قسما قسما يتوقف عليه وجود المعلوم واي كطلوع  
 الشمس عند وجودها المعلوم السماع الشيء قسما يتوقف عليه وجود المعلوم  
 في الجملة كوجوب الحد بوجوده ابن الابن لان علمه بالنسبة اليه ايضا هذا المعنى

فالتوقف في القسم الاول كما هو كذا في القسم الثاني وجه المعلوم بدونها لاسا  
 في التوقف في الجملة في لا يتوجب المنع لوجوب توقف المعلوم على العلم البعده  
 في الجملة واعلم ان العلم في علم النظر اذا اطلقت بلا قيد يكون المراد بها العلم العام  
 والباقي منها يطلق مع القيد كالعلم التام والعلم المادي وغير ذلك  
 والتعليق والتعليق لغة سعي بعد سعي في التمرة مرة بعد اخرى واصطلاحا  
 على ما قاله المحققين من تعيين علم الشيء المطلوب اسماه اوله واخرها لينقل  
 الذم عن سبب العلم بها الى العلم بالمعلوم كقولنا العام حادث لانه معلوم وكل شئ  
 حادث فالعام حادث فالتعليل هو الاستدلال بالعلم على المعلوم ومعرفة  
 نظري وجهين الاول ان التعريف غير جامع لخروج الاستدلال بالمعلوم المسما  
 على علمه كالاستدلال بالذات على وجه الثاني اذا لا يصدق علمه انه سائل علم  
 الشيء بل هو سائل معلول الشيء وجوابه منع عدم صدقه علمه اذا العلم بالمعلوم  
 المسما على علمه للعلم بالعلم وهذا الاعتبار يصدق علمه انه سائل علم الشيء في  
 الجملة اذا العلم من حيث هو اعم من ان يكون العلم في نفس الامر او لا يكون  
 ان اريد بالعلم في قوله سائل علم الشيء العلم التام فهو لا لعدم دلالة  
 العام على الخاص وان اريد العلم الناقص فهو ايضا بطلان اوله فلما مد انفا  
 واحاثا سا فلان العلم بالعلم الناقص لا يتقدم العلم بالمعلوم وان اريد العام  
 فهو ايضا بطلان العلم بغيره اعم عبارة عما يتوقف علمه وجه الشيء والعلم



بمثل هذا الشيء لا يستلزم العلم بالشيء الموقوف لجواز ان يكون الشيء الموقوف عليه  
اعم منه والعلم بالعلم لا يستلزم العلم بالخاص فان قلت الامر لو مكننا بالعلم بالعلم العاقل  
على ذلك من ان العلم عندهم بلا قيد من العلم الفاعل قلت سمعنا ذلك لكن العلم  
الفاعل قد يكوننا قصة العلم بها لا يستلزم العلم بالمعلوم كما مر قال صاحب المعتمد  
السعدي هو السعال الذي من المؤثر الى الاثر كسعال الريح من النار الى النار  
والاستدلال هو السعال الذي من الاثر الى المؤثر كسعاله من الدخان الى النار  
واعترض عليه بان من المشهور ان احد العلم يقولون هو يستدل على ذلك بعلة  
اذ كان في نفسه دليله ونفهم من القول انه في نفسه دليله فاما دليله عن  
الاسعال في لا يبيح حسب فهم ان السعال هو السعال الذي من فاصول ان السعال  
السعدي هو المؤثر في ثوب المؤثر لا السعال الاستدلال هو المؤثر في ثوب المؤثر  
الاسعال هو المؤثر والاستدلال في عرف احد العلم هو تقييد دليله لا يستلزم الدلول  
سواء كان ذلك من الاثر الى المؤثر او بالعكس او من احد الاثرين الى الآخر  
والغلازم الملازم واللازم والملازم بمعنى واحد في لغة امساع الفعائل  
الشيء عن الشيء واصطلاحا على ما قاله العاصم وهي كونه الحكم مقبضا للاخر على معنى  
ان الحكم كسب لوقوع بعضه وقوع حكم آخر امساعا وهو ان الحكم الاول يسبب ملزوما  
والحكم الثاني يسبب لازما والمراد بالحكم هو هنا الاخرى لا المعصية والمراد بالمقتضى  
العلم اعم من كونه كونه ما هو اذنا قصده بكذا اصل وفيه نظر لان المعصية انما هي لا جوب

مذا

الغلازم

وايضا يلزم ان لا يكون التعرف جامعاً لخروج الغلازم الى من الغلازم مثل الملزوم  
معلوم او اللازم علم او من معلوما عليه واحدة بل هو امر لو بالمعصية المستلزم سواء  
كان علم او معلوما وقوله موصفاً كخرج الالفاظ فان كونه الانسان ناطقاً لا يقتضي  
كونه الحيواناً معاً بل صدقه على نفسه صدقه انما هو محذور الاتفاق والعلاقة بحكم  
سببها الا قصداً واللازم قد يكون اعم من الملزوم كما حيوان بالنسبة الى الانسان  
وقد يكون مخصصاً للملزوم كالناطق بالنسبة الى الانسان فان قلب الملك والجن والسفهاء  
ناطق اما الملك فانه جوهر بسيط ذو حيوة ونطق عقلي غير ماض فادى العبد  
الاخر لاخراج الانسان والجن وهو حيوان ناطق مشفق الخدم من شانه  
ان يتشكل بأشكال مختلفة واجا السعفاء فطامه اذا كان كذلك فلا يكون ناطقاً  
مما لا يشانه بل هو ناطق ماض فادى العبد على الجنان لا فادى على  
اللسان وليس للملك والجن جنان ولا فادى على جنان السعفاء شيء او يقول  
ان النطق اما خارجي او داخلي والله اعلم اما بالعودة او بالعلم فالاول ليس محصفاً  
بالاشانه والله موافق الان والاشانه هو خاصه او قصده للملك وزعم صاحب  
الاعتماد ان اللازم لا يمكن ان يكون اخص من الملزوم واللازم وجوب الملزوم بدون  
اللازم وموتج وفيه نظر من جهتين اما اولاً فلا يلزم ان الملزوم لو كان اعم من  
اللازم يلزم وجوب الملزوم بدون اللازم اذ لا يلزم من كونه الشيء اعم  
من شيء آخر ان يوجد بدون الملزوم امكان وجوب الملزوم بدون لازمه



وجوابه ان الاغضب الصدق بحسب ان يصدق بدون الاخص واما ما قلنا  
 ما ذكره ليس سماعه الاطلاق بل في الملازمه الكلية واما في الملازمه الجزئية فلان  
 الملازم في قولنا قد يكون اذا كان الحيوان موجودا كان الانسان موجودا اخص من  
 المعلوم واعلم ان اقتضاء المعلوم الملازم قد يكون اخصا والعلة للمعلوم لقولنا  
 كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجودا وقد يكون اخصا والمعلوم للعلة كعكس هذا  
 المثال وقد يكون اخصا احد المعلومين للآخر كقولنا ان النهار موجودا كان  
 فوق الافق مضيئا فانها معلوم لعله واحدة وهي طلوع الشمس فان العلة كما يقتضيه  
 كعكسها كمن المعلوم فذلك المعلوم لا مساع كحق المعلوم بدون علة وكذلك  
 احد المعلومين فان كمن احدهما ليعني كمن الآخر ذلك لانه كلما كمن احد  
 المعلومين كمن العلة وكلما كمن العلة كمن المعلوم الآخر لكونها على طبعها  
 فكما كمن احد المعلومين كمن الآخر وقد يكون اخصا احد المضماعين للآخر كقولنا  
 ان كان زيد اباع فخرج ابنة في هذا المقام اعتراضات من وجوه الاول ان  
 التعريف المذكور لا ساوئ الملازمه التي هي طرفه الشرطية لا كحل الصدق و  
 الكذب بسبب اقران حرف الشرط والجزاء بهما فلم يكن الحكم مذكورا ولا زما  
 لان ما يحكم كحل الصدق والكذب واما كحل الصدق والجواب عن الاول لان  
 المعلوم والملازم لا يحتمل ان الصدق والكذب فان المعلوم في قولنا كلما كانت  
 الشمس طالعه فالنهار موجودا هو قولنا الشمس طالعه كلما كانت الشمس طالعه

فان السور لا يكون خرا من طرفه القصة الا لاحتاج في الارساء الى آخر  
 وسلسلة قولنا الشمس طالعه كحل الكذب والصدق وان لم نكملها بالمجموع وكذا  
 الملازم هو قولنا النهار موجودا انه يحتملها واما الجواب عن كحل فقد قيل ان  
 معنى الملازم بل هو المودين هو انه كلما كمن احد المفردين كمن الآخر لعلاقة  
 بينهما فكيف التعريف مساوئ الملازمه ان كان كذا كمن مع الدليل على وجوب  
 الملازم من معلوم على علة واحدة غير صحيحة لان استدلال المعلوم للعلة من حيث  
 المعلومية والاستدلال العلة للمعلوم من حيث العلة فلا يكون الوسط مسمى  
 وايضا سقفي بالعكس الاول والعقل ان كانا معلولان للعقل الاول وليس  
 سهما ملازمه لجواز فرض وجود كل واحد منهما منفردا عن الآخر نعم لو كانا للكل  
 واحد من المعلومين مدخل في علة الآخر لكان سهما ملازمه كمن في السهوية  
 والصورة الثابت ان الملازمه الى من اخصا بعضا اما داخل في الملازمه  
 الى من معلوم على علة واحدة في الملازمه الى من العلة والمعلوم فان المضا  
 ان كان حصة كالا بوة والنبوة فكيف داخل في الاول فان الابوة والنبوة  
 معلولتان لعلة واحدة وهي كمن الحيوان كمن يتولد من نطفة حيوان آخر فانه  
 عند العلم به كمن اخصا في العلة في العلة في الابوة والنبوة وان كان  
 مشهورا كالأب والأبى فكيف داخل في الثانية لان الابن كمن الى الأب  
 من غير عكس او نقول كمن واحد منهما كمن الى الآخر كمن غير طبعه الى كمن



الآخر اليها فان ذات الاب في الاتصال بالابوة كحاج الى ذات الابن  
 وذات الابن في الاتصال بالسوة كحاج الى ذات الاب فكل منهما على وجه  
 معلول من جهة احد الرابع لا ملازم من الشئ اصلا لانها لو كحقي كانت  
 غير لازم والملازم لكونها نسبة بينهما ولا حاج اذا ان يكون لازمه للملازم او لا  
 يكون فان لم يكن لازمه فيمكن انفكاك اللازم عن الملازم وان كانت لازمه  
 محقق ملازم اخرى بالضرورة فيلزم التسلسل وسوي وجوابه احوال فلا  
 حاز كدم من الدليل ان السليم المدعي صحيح الملازم واما فلا يلزم في الملازم  
 واما ما سألنا ان اللازم غير لازم فوله يمكن انفكاك اللازم عن الملازم  
 قلنا لا نعم لحوار ان لا يكون من السلسل ملازم مع امسح كحقي كل واحد منهما  
 بدون الآخر كقولنا كلما كان الانسان حوانا كان الله موجودا واعلم ان الملازم  
 لصور الى وجود الملازم والى وجود اللازم في الملازم من جهة من يثبت  
 الموجود من وجود الملازم والملازم الموجود او عاكس ذلك في  
 الا يلزم وجود الملازم بدون اللازم احوالها لا يصح الى وجود الملازم  
 فلانها لو كانت مصورة الى ملازم من ملازمه احد النقيضين لشيء ان لا يكون  
 بعض الآخر ملازمه والشيء اصلا ولا يلزم الجمع بين النقيضين وبطلانه  
 واما انها لا يصح الى وجود اللازم فلانها لو كانت مصورة الى ملازم من ملازم  
 احد النقيضين لشيء ولا شك في لازمه كل واحد من النقيضين لكثير من

الاشياء فان قلت الملازمة نسبة من اللازم والملازم وكحقي النسبة  
 بدون المتبعض محال قلت سلمنا ذلك لكن لا يصح الى وجودها لان النسبة  
 قد يكون حسب صفات الاشياء فلا يحتاج الى وجودها كالملازم والمتناع  
 فان كون الشئ متمسكا بدون الاخر او ممكنا لاخذ انما يكون حسب الحقيقة فلا يصح  
 الى وجودها وقد يكون حسب وجودها كالمعية والتقدم والتأخر قال الامام  
 في نهاية العقول الملازم هو امسح كحقي الملازم الا عند كحقي اللازم  
 يعني كحقي الملازم متمسكا بدون اللازم ولا يكون متمسكا عند كحقي اللازم  
 وعليه اعترض من وجوه الاول انه مشتمل على الدور وذكرا ان الملازم موقوف  
 في تعريف الملازم واللازم اذا الملازم هو ما يعلق به لزوم شئ واللازم  
 قائم به اللزوم ولا خلاف في ان الملازم والملازم ملحق واحد كحقيقة فيلزم  
 الدور وجوابه احوال فلا يلزم الدور لحوار ان يكون الموقوف لغويا والموقوف  
 اصطلاحيا واما ثانيا فلا يلزم التوقف بالنسبة الى من توقف ان ساء  
 يقال له الملازم وشنا قاله اللازم وتوقف ايضا ان الشئ الملازم  
 متمسك بدون الشئ اللازم ولكن لا يعرف ان الملازم هو ملازم الامسح فعال  
 الملازم هو امتناع كحقي الملازم الا عند كحقي اللازم والاولى ان يقال  
 الملازم امتناع كحقي مفهوم الا عند كحقي مفهوم آخر الى الامسح كحقي  
 جميع الاحوال الا في هذه الحالة فانه لا يحسن في الملازم في كحقي هو



الامتناع بالغير الذي هو عدم تحقق مفهوم آخره الملازم لو كان هذا الامتناع  
و هو غير محقق عند تحقق الملازم و يلزم ان لا تحقق الملازم من صادقين و طعا و الملازم  
بطا و الملازم و ملازمه و جوابه منع عدم تحقق الامتناع الذي هو الملازم عند تحقق الملازم فان  
الامتناع الذي هو الملازم هو الامتناع بالغير الذي مفاده انه لو لم يكن الشيء الملازم  
محققا يلزم ان يكون الشيء الملازم ممسحا بوسط عدم كونه و لا سلك ان هذا المعنى  
ناصب على عدم تحقق الملازم اذ على هذا التقدير يصدق ان هذا الشيء المحقق الذي  
هو الملازم لو لم يكن محققا لكان الشيء الملازم ممسحا بوسط عدم كونه الثالث  
قد يكون الملازم له ان لا ممسحا فلا يمكن زواله على تقدير تحقق الملازم كقوله تعالى  
لو كان فريما آتاه الله يفتونا و كقولنا لو كان اجتماع النقيضين محققا لكان  
احد النقيضين محققا و جوابه منع جوار تحقق الفساد الذي من الآلهة و انما الجايز  
ما يلزم من تاثير قدرة الله تعالى و كذا في المثال الثاني و قد نظر لان الامتناع  
للفساد الذي المحصور من مستلزم لنفس الفساد و من حيث هو مستلزم من  
امكان نفس الفساد اما ان هذا الفساد الذي يلزم من نفسه اللاحق  
و الدوران اه الدوران لفه الطواف و حصل الحد في السلك و اصطلاحا  
هو ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلة ترتيب الاسباب على سبب السبب  
و الشيء الاول يسبب و ايراه الله يسبب مدارا و قيل هو ترتيب الاثر على الشيء  
في الوجه مرة بعد اخرى و اما و بالترتيب حصول شيء عند حصول شيء آخر حصول

التي ر عند حصول الشيء و الحرف بصلوح العلة بعلل الاثر و كذا في ترتيب الاسباب  
يترتب السبب و قوله بترتيب الشيء على الشيء عبارة عن السبب و الدوران و غير من  
الملازمه جميع فاسمها و قوله الذي له صلوح العلة عبارة عن العلة لانه كذا في الدوران  
الشرط مع المشرط المساوي و دوران احد المصطلح بعلل مع الآخر العلم مع المعلوم  
المساوي و احد مطلوب علمه و احده مع الآخر الجوهر مع العرض و في كل واحد واحد  
من الترتيبات نظر اقا الاول فانه غير مانع لوجود الالفاظ و كذا في الدوران  
عند ختم موضع فلو قيد الترتيب بقوله مرة بعد اخرى لخرج الاتفاق و كذا في الدوران  
مستحقا فانه قلت لا حاجة الى هذا القيد كذا في الاتفاق و كذا في ترتيب الشيء  
اذ الترتيب في الترتيب انما يطلق حيث يكون و اما اكثر ما لا حيث يكون ذلك مرة  
فلو اردنا القيد بكونه للتوحيب لا لآخر من شيء قلت ان الترتيب على  
ما فسره القوم هو حصول شيء عند حصول شيء آخر كما ذكرنا و من السبب ان الدوران  
و الاكثر لا يفهم منه و ما قيل ان الاتفاق و كذا في قوله صلوح العلة لان  
المدار في الاتفاق لا يصلح ان يكون عليه مدار ليس كذا في المدار في الاتفاق  
لا بد وان يكون عليه المدار لان الاتفاق و كذا في امور ممكنة فلا يقع بدون العلم و لكن  
سلمنا انها كذا بدون ما ذكرنا من القيد كذا في الامر لذلك القيد في هذا النوع  
من الواحبات لان الجزم او الظن بعلل المدار لا يبرر لا يحصل الا بعد ترتيب  
المدار عليه مرة بعد اخرى كما في ترتيب السبب و كذا في الجزم بعلل سبب



السعوية الاسهل الصفراء انما يحصل بالحرارة واما يحصل بواسطة النار  
 المتكررة فالصواب ان يقال هو سرب الاثر على الشيء الذي له صلوة العشرة  
 بعد احدى واما ان كان فلانه غير جامع لجذب الدوران العدمي عنه على ما لا يحق  
 احواله آه الدوران على تلك الامور ان يكون المدار مدارا للداير  
 وجوده لا عند ما كنس السعوية الى سهل فانه اذا وجد وجد الاسهل واما  
 اذا عدم فلا يلزم عدم الاسهل لجواز ان يكون الاسهل بدو واما اذا كان يكون  
 المدار مدارا لا وجودا كطيرة للعلم فانها اذا لم يوجد لوجود العلم واما اذا  
 وجدت فلا يلزم ان لوجود العلم وانما ان يكون المدار مدارا لوجوده او عدا  
 على معنى انه كلما وجد المدار وجد الدائر وكلما عدم المدار عدم الدائر كالذات الصادر  
 عنه المحصول لوجوب الدبر عليه فانه كلما وجد الذات وجد الدبر وكلما لم يوجد  
 واعلم ان الدوران غير المدار واما الدائر لان سرب الشيء على الشيء غيرهما لكونه  
 نسبه سهما فلا يتوقف كصفه على كصفها كما انه في السلام ان النسبه بين  
 الشئ قد يكون حسب حقيقتهما فلا يحتاج الى وجودهما كالامكان والامتناع ايضا  
 ان الدوران غير الملازم لان اللازم لا يمكن انفكاكه عن الملزوم والدائر يمكن  
 انفكاكه عن المدار كالاسهل عن سرب السعوية واعلم من الملازم من وجهين  
 دقهما معا في المادة التي يكمن الملزوم فيها علمه اللازم ويصدق الملازم بدون  
 الدوران اعلازم في المادة التي تكون الدائر فيها يمكن الانفكاك عن المدار

وينبغي ان يعلم ايضا ان الدوران احوال او جزئي فالكل سرب الدائر على  
 المدار في جميع زوايا سرف المدار في جميع الصور والجزئي هو سرب الدائر على  
 المدار في بعض زوايا سرب المدار في بعض الصور والمناقضة آه  
 المناقضة لعجبا عن ابطال احد القولين بالآخر واصطلاحا على منع مقدمه  
 معينه من مقدمات الدليل وامر له بمنع المقدمه طلب الدليل والمقدمه بطلت  
 تمامه على ما يتوقف عليه الابحاث الالهيه وان على قصده جعلت جره العيان  
 وتوان على ما يتوقف عليه الدليل وامر له بالمقدمه حينها احد المعامل الاخرين  
 وصوره المناقضة مكذا املا ادا قال المعلق بك الركوة في اطلاق بقوله عليه  
 السلام اذوا ركوة امواكم وهذا النص مساو للحمي في الركوة فيه معمول  
 السائل لانه ان النص مساو للحمي وانما ساوله ان لو كان اطلاق ركوة واحدا  
 كان الارادة لكنه لم قد كمنع هو المناقضة وكذا قال المعلق لو وجب  
 الركوة في الحمي لو وجب في حلي صبيبه واللازم مسبق بالاجماع المركب واما  
 عندنا فلكونه حليا واما عندكم فلكونه مالا للصبيبه بيان الملازم انه لو لم يكن  
 الركوة في حلي الصبيبه على تقدير وجوب الركوة في حلي الملزم الامر ان بالقرنة  
 وهو مسبق لان شمول العدم لا من الشكوك واقعا على هذا التقدير ولا يكون  
 فان كان واقعا فلو وان لم يكن واقعا فكذلك لانه يلزم شمول الوجوب على تقدير  
 لاشمول العدم والابلزم لاشمول الوجوب على تقدير لاشمول العدم فنعكس



يعكس النقص الى ان يكون شمول العدم من لوازم شمول الوجوب و هو بطريق قول  
 الابل لان انفكاكهما يعكس النقص و انما يعكس ان لو كان لا شمول الوجوب  
 من لوازم لا شمول العدم و هو م و ان قال المعلق لا شمول الوجوب ثابت على تقدير  
 لا شمول العدم لما ساء وكل ما ساء ثابت على تقدير فهو من لوازمه فقول الابل  
 لان ان ما ثبت على تقدير فهو من لوازمه لا يرد من دليل واحد كره الابل في  
 الصور من سوانها قصة للمعلق ان كنهه بان الشيء اذا كان ماسا على تقدير  
 فعله الموحدة ايضا ماسا على هذا التعديرا و اذ كان كذلك فجميع الحكماء على هذا  
 التعديرا و الا يلزم خلف المعلوم عن العلم الموجبه و هو في رقيه نظر و القابل  
 ان يقول لو قال المناقضه من منع مقدمه الدلائل و الدلائل نفسه لكان اشبه  
 بشبه العصوره التي لم يمنع الابل فيها مقدمه الدلائل بل الدليل نفسه كما  
 اذا استدل المعلق بنقل عمر ثابت و منع الابل بثبوتها لقول المعلق  
 في الزكوة في حله انما هو قوله عزم في اطلاق زكوة و ليس السائل بان يقول  
 لان ان النبي قال في اطلاق زكوة سمع ان يعلم ان شرط المناقضة ان لا يكون  
 المقدم من الاوليات و لا من المسلمات و الامم كمنعها و اما اذا كانت  
 من الحساب و الحساب و المتواترات و يجوز منعها لانها ليست في غير  
 المعارضه المعارضه هي لغة المقابلة على سبيل المثال و اصطلاحا  
 هي اقامة الدليل على طائفة ما اقام الدليل عليه الحزم كما اذا قال المعلق

الزكوة في حله انما هو قوله عزم في اطلاق زكوة فقال الابل و ما ذكره و لزم  
 دل على ما ادعيت لكن عندنا ما ينافيه و هو قوله عزم لا زكوة في الحلي و كما اذا  
 قال المعلق لو وجبت الزكوة على المدبون لوجب على الفقير اللام متف  
 بالاجماع اما الملازمة فلانه لو لم يحك على هذا التعديرا يلزم الاضراق و هو مسف  
 لا شمول الوجوب لاجل من ان يكون ثابتا على ذلك التقدير او لا يكون فان كان  
 ثابتا سافط و ان لم يكن ثابتا سافط ثبت لا شمول الوجوب على هذا التعديرا يلزم  
 ان يكون شمول العدم ثابتا على عدمه لا شمول الوجوب و الا يلزم ان يكون لا شمول  
 العدم من لوازم لا شمول الوجوب فيلزم ان يكون شمول الوجوب من لوازم  
 شمول العدم حكيم عكس النقيض و هو م و اذا ثبت شمول العدم على هذا  
 التعديرا يلزم سقاء الاضراق ايضا فقول الابل في جواب المعلق على  
 سبيل المعارضه و ان دل دليلكم على عدم وجوب الزكوة على المدبون لكن  
 عندنا ما يدل على وجوب الزكوة عليه و ان مدار وجوب الزكوة على المدبون  
 و جوهرا و عدما و ملزوما كالا رادة من النصوص الحقيقية و شمول الوجوب  
 له و للفصل ثاب لان الاقرار بان شمول العدم للمدار و الملزوم و من الاقرار  
 بينهما فان يكون محققا او لا يكون فان لم يكن محققا و كل واحد من الشمولين  
 كحق احداهما اعني المدار او الملزوم و ان كان محققا فان كحق محقق الاضراق  
 محقق احداهما او يحقق الاضراق ليس مدارا لاحدهما فمع تقدير تحققة



والسفاهة يحق احد سبها والا يكفر مدارس في حق المذاهب او المذاهب في حق  
 على المذاهب ان يثبت مدارسه او ملة ومذاهبها ان يقول ان يقول ان يقول  
 اعز كور عرفانها او لا فلا له لو استدلت الشخص على حدوث العالم وشخص اخر  
 على وجوه صانعه بصدق عليه التوفيق المذكور يمكن ان يحاط عنه بالمراد باطلا  
 انما هو في تعريف المعارضه اما السعصع في الصدق فان قلت هذا اطلاق العالم  
 وادارة اخاص وهو غير جائد قلت السعصع باطمين قد خصه بالسعصع او بالصدق  
 واما ثانيا فلقد خول السعصع منه مثلا اذا قال المعلق كذا الزكوة في اطلاق لعله عليه  
 السلام اذ زكوة امواكلم وهذا النص مساو لخلق السراة في الزكوة منه  
 فيقول السائل لان ان النص مساو لخلق السراة بل ليس مساو لخلق الزكوة مساو  
 له لكان مساو لخلق السراة والجواب انهما مشترك بينهما ولكن لا مساو لهما والا  
 ثبت الوجوب فيهما لكن الوجوب مسف للزوم ضرر النص فيلزم السفاة في  
 اطلاق الصواب ان يقال المعارضه هي تسليم الدليل ومنع المدلول واقامه الدليل  
 على نفي المدلول فان قلت هذا التعريف ايضا فاسد لان تسليم الدليل ومنع  
 المدلول بعضه الى السفاة وذلك لان الدليل ملزم للمدلول وتسليم الملزم  
 مستلزم لتسليم اللازم والا يلزم وجوه الملزم بدون اللازم قلت لان  
 ان تسليم الدليل مستلزم لتسليم المدلول وانما يلزم هذا ان لو كانت تسليمه  
 لاطفاء ظلمه لكن التسليم كما وظلمه ذلك يقال في المعارضه وان دل ذلك

دون وان صح او ان ثبت وليس سلبا ذلك كمن سدا في الدليل القطع  
 لان الرطة والمعارضة انما يوجب في الطق لا في القطع والنقص او السعصع  
 لغة موافقة اصطلاحا متوسان خلف الحكم المدعي سواء اوجه عن دليل المعلق  
 الدال عليه في بعض الصور كما اذا قال المعلق كذا الزكوة في اطلاق لعله عليه  
 زكوة امواكلم وهذا النص مساو لخلق السراة في الزكوة منه فيقول السائل  
 بتمامه غير صحيح اذ لو صح نسب الحكم في الالاء والجواب عن هذا بالمدعى له انما  
 واللازم مسف وكذا الملزم ان يقول لو قدم تعريف السعصع على  
 المعارضه لكان اشبه لا السعصع انما سار على نفس الدليل والمعارضه على  
 نفس المدلول وينبغي ان يعلم ان النص كما يطلق على المنع المذكور فيطلق  
 على صورة لوصفها الحرف بدون الحرف وبالعكس وقد يطلق على المناقضة  
 لكن اطلاق النقص على الاولين مطلقا وعلى الثالث معدا بالمفصل  
 المستند المستند والسند كما يكون المنع جينيا علمه اي يكون صحيحا  
 لو ردد المنع اما في نفس الامر او في زعم السائل كما اذا قال المعلق الله شرط  
 في الوضوء فعوله عزم انما الاعمال بالنيات وهذا النص مساو لخلق السراة  
 فيلزم منه اشتراط النية في الوضوء فيقول السائل لان ان النص متناول  
 له وانما يتناول ذلك ان لو كان محل النزاع اذ امكنه او داخل حيزه مستند  
 المنع لان منعه شيء مني على وجوه الملزم لان الجزم بوجوده اللازم للجهل



الآ بالخدم بوجه المذوم على الإطلاق فعلى هذا لا يكون الجواب عن المستند جواباً  
 عن الغنى لأن المذوم قبل كونه خاصاً من اللازم والآ لازم من رفع الخاص  
 رفع الأعم وهو أن قال المحققون من أهل النظر أن الكلام على المستند غير مستوعب  
 نعم لو كان السند انحرافاً فكذلك الـ بل فكيف ممسكاً بالمتن فيلزم من  
 ارتفاع ارتفاع المنع لكن المعدل كما في الـ بأن احصار المستند المذكور  
 والكلام على المستند مستوعب عند القوم من المحققين وقالوا إذا لم يرد رفع  
 المستند لا يجوز الـ عليه فكيف يمكن الجواب عن الغنى مع هذا المستند  
 الفصل الثاني في ترتيب البحث **الرب** لغة موجد كل شيء في مرتبة واصطلاحاً  
 موجد الأشياء الكثيره كتب يطلق عليها اسم الواحد وتكون لبعض اجراءه نسبة الـ  
 البعض بالعدم والتأخر والتألف موجد الأشياء الكثيره كتب يطلق عليها اسم  
 الواحد سواء كان لبعض اجراءه نسبة الـ البعض بالتقدم والتأخر ولا فعل  
 هذا لكن التألف اسم من الرب إنما احصاها الرب وان التألف لان معنى  
 الرب معتبر في البحث ادراكه اجراءه مراتب بعضها على بعض وهي العبادي  
 والاولى والاعلى طبع فالعبادي هي الدعاء والـ والـ في تزييد العباد  
 والاولى هي الدلائل والـ الـ يستدل بها على الدعاء والـ والـ طبع هي المقدمات  
 الـ سرى الـ والـ الـ من الضرورات والمسلّمات ومن الـ والنسب  
 واجتماع العصبان اذا شرع العمل قبل الخوض في الخط

لذلك عدة امور من الشرايط التي اعتبرها الامام محمد بن الحسن في المناظرة  
 وهي تسعة الاول انه يجب على المناظرة ان تكون من الايجاب والاقتضار  
 في الكلام عند المناظرة لذلك لا يكون مطلقاً بالغنى والـ ان كسر عن التطويل  
 في الكلام لذلك يؤدي الـ الى الخلافة والثالث ان كسر عن استعمال اللفاظ  
 العربية في البحث لذلك يؤدي الـ الى التكلف في الغنى والدابع ان كسر  
 عن استعمال اللفظ الجمل المحتمل للمعنى في السؤال والجواب لذلك يؤدي  
 الـ الى التردد والـ اذا حققت المعنى المقصود بالقيده والخامس ان كسر عن  
 الدخول في الكلام اخصم قبل الغنى تمامه وان اقصا الـ اعادته ما سافلا  
 ماس بالمطالبة عنها اذا دخل في كلامه قبل الغنى تمامه افصح من مطالبة الاعادة  
 والسادس ان كسر عما لا مدخل له في المقصود لذلك كسر في الكلام عن العبث  
 ويلزم البعد عن المقصود فلا يحصل الخط في محسن احد والسابع ان كسر  
 عن التحد في رفع الصوت والسفاهة لان هذه الصفات كلها من خصائص  
 الجهال ووطا يغفم لانهم يسترون بها جهلهم والـ ان كسر في المناظرة  
 عن كسر مريباً مسخراً اذ يبيت الخصم واحصاها ربما يزداد في نظر  
 المناظرة حدة ذمه والتاسع ان كسر في المناظرة عن ان يحسن الخصم  
 حقير لذلك يصدر عنه بسبب كلام ضعيف وبذلك يعلب عليه الخصم الضعيف  
 اذا عرفت ذلك فنقول لابد للممثل من امور ثلثة احدها تقديم



الاشارة الى المحي وكونه يتصور المحي على وجه يمكن من تطبيق الدليل عليه  
 والى التلطف بتقدم الاشارة الى التلطف بذلك المتصور ليصور متصورا  
 لمن ساطره فيه والثالث تحريك المحي الى تعيينه وسيظهر ان الكلام من  
 الجاهل انما هو صرح الى قاضي فلو لم يكن ذلك معينا ولا مستحصا لم يعلم ان  
 الدليل المعلق مظهر لثبوت او ليس بظهور فلكذلك بالسهل الى دليل المعارض كما  
 يقول المعلق عند دعوى شرط السه في الوضوء المراد بالسه هو قصد القلب  
 والمراد بالشرط هو ما يكون تأثيره موثرا موقوفا عليه دون وجود الموثر والمراد  
 بالوضوء اتصال الماء الى الاعضاء الاربع مع السه عندئذ اذا كان  
 المحي غير متين واما اذا كان يتنا فلا يحتاج الى السه اذا تضمنت ذلك  
 فليشرع في المقصود فتقول اذا شرع المعلق في تقرير احوال الائمة اي ذكر  
 مداهيم كما يقول الله شرط في الوضوء عندك في رحم الله عليه وليست  
 بشرط عند ان حصة رحم الله عليه فلا يتوجه عليه المنع بان يقول ان ثلث  
 مذهب السه شرط فيه او لا ثم انها شرط في الوضوء او لم قال ان في انها شرط  
 فيه و ابو حنيفة ليست بشرط لان ذكره في تقرير احوال الائمة وذكر مداهيم  
 بطريق الحكاه فلا دخل عليها فانه لم يحرك كونه شرط في الوضوء بل حكى  
 عنه شافعي رحمه الله بانه قال كذا وعنه ابو حنيفة رحمه الله بانه قال كذا او اذا  
 حكى فلا يوجب عليه المنع لان المنع طلب الدليل والحكم من لم يكن عليه دليل فلا يطلب

عنه ولا يوجب عليه طلب صحيح الدعوى ان يقول ان لا يوجب عليه المنع ان لا  
 رحمه الله قال كذا و ابو حنيفة رحمه الله قال كذا في المعلق صحيح الدعوى انما  
 يتوجه عليه طلب صحيح الدعوى لان المعلق ربما يضع غير المتنازع مقام المتنازع فقد  
 يستعمل في اثناء التي مقدمة من مقدمات مسلية عند ذلك الغرض انهم مسلية عند المتنازع  
 فيلزم الخيط كما لو قال المعلق العام حادث خلافا للمتكلمين فجعل المتكلمين متنازعا  
 ثم سئل في اثناء التي ان الواجب فاعلم محاربا انه من مذهب المتنازع وثبت حدوث  
 العام بناء على ذلك الا اذا اسره من اذا انتهت من المعلق باقامة  
 الدليل على ما ادعاه في سوجه المنع على المعلق الى ان يتم دليله فالسائل لا يحل ان  
 يمنع المعلق في شيء من مقدمات دليله او لا يمنع اصله بل يتم جميع مقدمات  
 دليله وان لم يمنع اصلا فسطح الكلام و يمنع الا لزام والله اشهد بقوله فظ  
 وان منعه فلا يحل ان يكون قبل تمام الدليل اي قبل تمام سلسلة المدعى او بعد تمامه  
 فان كان قبل تمام الدليل فاما يكون ذلك المنع على مقدمه من مقدمات الدليل  
 سواء كان واردا على مقدمه واحدة او اكثر في لا يحل ان يصرح بالمنع او لا  
 يصرح فان لم يقتصر فاما ان يقول المستند او لا يقول فانه يوافق م ويسمى  
 الاولان اي مجرى المنع والمنع مع السند من وقعه وبعضا لفصيلته لانه منع مقدمه  
 معينة والمستند صيغ بلسان احدهما ان يقال لا ثم مداوم لا يجوز ان يكون كذا والله  
 لا ثم لزم ذلك وانما يلزم ان لو كان كذا او ان الله لا ثم هذا كذا يكون هذا



والحال انه كذا مسائل محرم المنع كما لو قال المعلق كذا كوة في اطلال لقوله عزم  
 اذ وار كوة امواككم وهذا النص مساوٍ للحي فعول الابل لان ان النص مساوٍ  
 له و مسائل المنع مع العصب كما اذا قال المعلق فافه مبداء مثل مسدد ماسح ان  
 يكون فنه مبداء مثل مسقيم لا يمنع ان يكون الطسعة الواحدة لاثر من مساوٍ فيقول الابل  
 لان امساع ذلك طواز اصصاء لاثر من مساوٍ بحسب الشرطين المحصلين مثلاً  
 ان الطسعة بعض احوال المسقى شتر طخ فجهها عن الحكة الطسعة وبعض احوال المسقى  
 بشرط حصولها فنه او فعول لان امساع ذلك انما يلزم ذلك ان لو لم يكن اقضاءها  
 لها بحسب الشرطين المحصلين او فعول لان امتناع ذلك كيف يكون متنعاً والحال انه  
 واقع في الطبيعة الغيصات مثل الهواء وانما يمكن بحسب الشرطين المحصلين الثالث  
 وهو ان لا يصح طرح المنع والافعال المستدل بسد لبدليل على السقاء تلك المقدمة  
 التي منعتها قبل ان استدلل المعلق على سوتها ليس غصباً مثلاً اذا قال المعلق كذا كوة  
 في اطلال لقوله عزم اذ وار كوة امواككم وهذا النص مساوٍ للحي فعول الابل لان  
 ان النص متناول له بل هو غير مساوٍ له اولو كان متناً ولاه لست احكم فنه  
 لكنه عزمنا بت فنه لقوله عزم لا ز كوة في اطلال بل انما يصح عصباً لانه الابل  
 اذا كان في منع المقدمة لا يكون معارضا فكيف المعارضة من نصب العزم وعصب  
 ذلك المنصب الذي هو المعارضة في الحقيقة فان غصب الابل المنصب الذي  
 هو المعارضة لعدم تسليم الدليل بل عصب المنصب الذي هو المعارضة وقيل

انما يصح عصباً لان التعليل قبل ايات تلك المقدمة حق المعلق فلا حق للابل  
 الا المنع المحرم او المنع مع اعتدال قبل صح دليل المعلق او فنه فينقطع البحث  
 فلو تعرض بدليل فقد عصب منصب المعلق فعلم مما ذكرنا ان العصب هو منع مقدمه  
 الدليل واقامه الدليل على غيرها قبل اقامه المعلق الدليل على سوتها سواء كان  
 يلزم منه اثبات الحكم المتنازع فيه ضمناً او لا يلزم مذا على راي المحقق واقامه  
 راي صاحب المقدمة فالعصب هو منع المقدمة مع ايات الحكم المتنازع فيه  
 نظر بوجهين احدهما اولاً قلنا بيننا ان هذا المنع انما يصح عصباً لان التعليل قبل ايات  
 المقدمة المنوعة حق المعلق ولا حق للابل فنه الا بلمنع فلو تعرض بالتعليل  
 فقد عصب منصب المعلق ومن السهل انه لا يلزم منه لزنا كونه مثلاً على ايات  
 الحكم المتنازع فيه واقامه ما قلناه يلزم عنهم احصاء المنع مثل السقام في البلد  
 المذكورة وذكرنا وهو غير مجموع العصب لا يمنع لا يلفق الله في  
 اصطلاح احد النظر لا سدره الخيط في الحي وذكرنا لوجار سماع طاز ان  
 نصب الابل منصب المعلق المعلق منصب السائل فليدرك الاستدلال من الكلام  
 الذي هو المنع الى الكلام الذي هو الاستدلال فليدرك بعد ما عاى كان فنه وضلاً لهما  
 عما يوطر في النوحه والمقصود وزعم نعمان الحور روى ان العصب انما لا  
 يلفق الله لئلا يبدى باب الالزام والافحام وفنه نظر طواز انهما كلام احدهما  
 اشارة لا يمكن منه اصلاً فينقطع الكلام وتحصل الالزام والافحام وانما قال



وانما قال عند المحقق اصرار عن الاحكام ركن الدين المحقق فانه لا يسمع العصب فقال  
 ان الـ بل قد يكون مبنيا صحرا فانه عن صورة العصب بادني لعمه مثلا في  
 المثال المذكور يقول لا ثم ان اطلق مراد بل هو غير مدلول لو كان مراد البتة الحكم  
 فيه لكنه غائب فيه لقوله عدم لاركوه في اطلق فانه قال المعلق من اعصب وهو غير  
 مسموع فنقول الـ بل هكذا الحكم غير مدلول من النقص اذ لو كان مدلوله لكان  
 مراد اجمع جميع لوازم الارادة كالحكم في صورة النزاع والخرج لعدم الاداء ولكن  
 جميع اللوازم غير مراد لقوله عدم لاركوه في اطلق في يكون حاشا لتشتتا وجب  
 السمع اذ اكان واجد السمع يكون العصب مسموعا اذا استجابه والالقاء اليه والسمع  
 بدفعه او لا او لا مدلوله اما اول فلان ما يوجب قالا صدر فيه ان لا حاشا عنه وان  
 ما لا يتوقف الآمن البعض الاحيان فلا يتكرب الاصل الاجل واما ثانيا فلان الجواب  
 عن العصب لا يخرج من ان يكون جوابا عن نفس العصب وهو يوجب ان العصب باطلا لانفاق  
 وابطال لا يسمع الجواب اصلا او جوابا عما يقال بعد المنع وهو يوجب ايضا لان الجواب  
 عنه وذكر لا يكون جوابا عن العصب فان صدر الحكم ان يقول لا ثم انه لو كان باطلا لا يسمع  
 الجواب لان من ادعى النزاع فكيف يمكن مع عدمه على النزاع ان العصب لا يسمع  
 لا ان ابطال لا يسمع الجواب فان صدر ان ادعى ان العصب باطلا لا يسمع عليه  
 سيما عند ضرورة لان اليوحه ان لا يسمع غير الموجود ومنه اذ يرى في سماعه فهو خارج  
 عن التوجه نعم وقد يتوجه ان يكون الـ بل ان يكون له دليل على السواء

تلك المعه من المنوع كمن بعد اقامه المعلق الدليل على سوتها وحيث يكون معارضة في  
 معارضة الدليل وهي جايده كالحج والما كان المنع صار عام الدليل معارضة المنع  
 بعد عام الدليل طبعا وقدمه عليه وضعا لتوافق الوضوح الطبع وان منع  
 ان منع الـ بل بعد عام الدليل وذكر المنع على قسمين احدهما ان لا يسمع الدليل  
 يحلف الحكم عنه في صور من الصور ويسمع لفضا اجمالا لان حاصله يرجع الى  
 منع شيء من معارف الدليل على الاجمال وان لم يسمع لا يحلف الحكم عنه فهو مكابر  
 لا يسمع والله ان يستلم الدليل دون المدلول بدليل آخر يوجب خلافاه ويسمع معارضة  
 وان كان لا بد ليدل آخر فهو مكابرة ايضا ولا يسمع اليها واعلم ان الدليل اذا كان  
 قطعيا قال بل يحـ ان يسا عد المعلق في ذلك الدليل ملزم المدلول وينقطع  
 الكلام سواء كان مصادره في المدلول او لم يكن وسمي ان يعلم ايضا ان دليل  
 اعراض ان كان على دليل المعلق سمي قلما والاتقان كان صورته كصورته يسع  
 معارضة بالمثل والاتقارضة بالغير مثال الاول كذا اذا قال المعلق كوز لاس  
 العم ان يذوق اسد عمه من نفسه لان الشيء الذي مواضع من المدعى كما سترار  
 الترويج سهم لا يخرج من لزكون واقعا في الواقع او لم يكن فان كان واقعا  
 يلزم سوت هو الترويج وان لم يكن واقعا كذا ان يكون حوازا للترويج ثانيا  
 في الجملة لانه لو لم يكن ثانيا اصلا يلزم ان يكون الاخص ما وباللعمري لانه  
 كلما ثبت ثبت المدعى وكلام بسبب ما ثبت المدعى فلا يكون احصا خاصا



والعام عام هذا خلف فصول السائل لا يجوز لأن العلم ان يتزوج الله عنه  
من لسان الشيء الذي هو ان حصل من المدعى كعدم صحة طهه موافق لمن لم  
يكون واقعا الواقع او لا يكون فان كان واقعا يلزم سوب عدم جواز التزويج  
وان لم يكن واقعا ك ان يكون عدم جواز التزويج واقعا في الجملة لانه لو لم  
يكن واقعا اصلا يلزم ان يكون بالخاص ما وبالعام لانه كلما ثبتت سبب المدعى  
وكما لم يثبت سبب المدعى فلا يكون الخاص خاصا منفردا مثال ذلك ان اقال  
المعلم لأكب الزكوة في حق النسا، والا لو حث على الصبيته واللازم مسف بالاجماع  
المركب اما الملازمة فلان الوجوب في حق الصبيته ثابت على تقدير شمول الوجوب  
الناس على عدم بعض شمول عدم الثابت على تقدير الوجوب في حق النسا،  
فيكون الوجوب في حق الصبيته ثابعا على تقدير الوجوب في حق النسا، اما ان الوجوب  
في حق الصبيته ثابت على عدم شمول الوجوب فخطا واما شمول الوجوب ثابت على  
عدم بعض شمول عدم فلانه لو لم يثبت لثبت بعض شمول الوجوب على  
تقدير بعض شمول عدم وعدم ان يثبت شمول عدم على تقدير شمول  
الوجوب حكم عكس البعض موضح واما لزوم بعض شمول عدم ثابت على تقدير  
الوجوب في حق النسا فلان اثباته على عدم الثابت على عدم آخر ثابت  
على ذلك لعدم لان الثابت على ذلك لعدم لازم من لوازم ذلك التفسير  
ولازم اللازم لازم فصول السائل لا يرد معارضه بالعلم وموانع شمول

الوجوب في حق النسا  
فما قاله الوجوب في حق الصبيته ثابت على تقدير

الواجوب ثابت لانه لو سبب عدم في حق النسا، لثبت عدم في المفرد  
واللازم مسف بالاجماع بيان الملازم ان عدم في المفرد ثابت على تقدير  
شمول عدم الثابت على تقدير بعض شمول الوجوب الثابت على عدم عدم  
في حق النسا، فلذلك لم يكون عدم في المفرد باثبات عدم عدم في حق  
النسا، واما مثال الثالث فقد مر في تعريف المعارضه فعلمنا ان  
قد سمعت لزوم بعض مفعول باشتراك الاسم على النفا فقه اعني النقض العكسي  
وقد مر ذكرها في بعض الاماكن في لوجبه لثبات الحكم في كل صورة من صور وجوب  
غير صحيح بنما مقدما لانه لو كان صحيحا لثبت الحكم في كل صورة من صور وجوب  
الدليل عملا بالدليل عملا بالدليل لكنه ليس كذلك مثال ذلك ان اقال المعلم لأكب  
الزكوة في الحكم قياسا على المفرد والاجماع سها هو المالم وهو مشترك  
سها مفعول السائل لانه لا مشترك على اولو كان على لوجوب الزكوة في  
كل صورة من صور وجوب المشترك لكنه ليس كذلك لوجوب المشترك الذي هو المالم  
في اللائحة والجوامع مع عدم وجوب الزكوة في لا يكون الدليل الذي استدل  
للمتم به على وجوب الزكوة صحيحا واللازم كافي المفعول عن العلم واما المعارضه  
فتوجهها لثبات ما ذكرتم من الدليل وان دل على سوب المدلول لكن  
عنونا ما ساء في ثبوتها ومثالها قدمت ولا بعيدة منا حوقا عن الاطناب  
واذا شرع المعلم اذا شرع المعلم الذي هو السائل لا في الدليل



على اسواء ثبوت المدلول يصير المعلن عنها كالسائل عنه وبالعكس اي يصير الـ  
عنينا كالمعلن عنه وادانته من المعلن الذي هو الـ والافاقاه الدليل على اسفاء  
المدلول قال بل الذي هو المعلن والافاقاه ان يمنع في شيء من مقدرات الدليل  
الا يمنع اصلا فان لم يمنع وبعدمه كلام المعارض وكصل مقصوده  
لان الدليل ان اذا تعارضا تساقط لان كل واحد منهما مانع للآخر في اسات  
معصاه وذلك لا يحق الا بان يكون احد الدليلين في قوة الآخر والا لحق  
مدلول الدراج ومعارضه لمدلوله كالدليل العلي المطابق بالسطر فان خبر  
الواحد لا يعارضه اصلا ولزمنه فاما لزمين قبل عام الدليل او بعده فان منعه  
فيل عام الدليل فيمنع منها قضاوان منع بعد عام الدليل فيمنعها قضا بالحقص الاجمالي  
او معارضا في عكس المنصب والمعارضه والنقص المعارضه النقص  
الاجمالي كما يبان بعد عام الدليل كدركها بامامه مثلا اذا منع الـ مقدمه  
من مقدمات الدليل واما اقام المعلن على صحتها دليل اخر فعول الـ بل طاد كدتم  
من الدليل على صحتها اذ لو ثبت الحكم في تلك الصوره او بقول وان دل دليلكم  
على صحتها كدوره لكن عندنا ما ينافيها قوله وذكر ان تلك المعارضه بالنسبه  
الى تلك المقدمه التي وقعت المعارضه فيها لكون معارضه وبالنسبه الى مجموع الدليل  
يكون منها قضا على سبيل المعارضه اما انها مناصه فلورودها على مقدمه معينه  
وصح من مقدمات مجموع الدليل واما انها مناصه فطوع على سبيل المعارضه فلانه

يعر عنها بما يعر عنه المعارضه وكذلك المعص فان بالنسبه الى تلك المقدمه كغير  
نقصا اجماليا وبالعكس الى مجموع الدليل كغير نقصا تفصيليا على سبيل الاجمالي  
اما انها تفصيليه فلورودها على مقدمه معينه من مقدمات مجموع الدليل واما انها  
على سبيل الاجمالي فلانه يعر عنه بما يعر عنه المعص الاجمالي وهذا بيان ما وعده  
من قبل بقوله كما سجي هذا من طرف الـ بل طافع من بيان  
الاداب والشرائط التي تتعلق بمنصب الـ بل بشرع الآن في الاداب والشرائط  
التي تتعلق بمنصب المعلن فان قلت لو قدم ما يتعلق بمنصب المعلن على ما يتعلق  
الـ بل كان انشبا وادى لتقدم المعلن على الـ بل طافع ان المناطه  
لاحصل بالفعول الا بعد انتهاض الـ بل بالمنع والمعارضه وطفا الحق التقديم  
وقيل لخصوص في المقصود كدرك للمعلن شرطا آخر كدرك المعص منها وهو الـ بل  
اذا ساءل فلا بد للمعلن ان لا يستعمل في الجواب بل يطلب عن الـ بل لوجه  
المنع وكحصه اذ ربما لا يمكن التوجه فيقطع ويظهر فسادا ويند كد جوابه عند التوجه  
والنفصيل اذ المنع على وجهين احدهما يصير للمعلن والـ لا يضر كما سجي اذا عرف  
ذلك فنقول اذا منع الـ بل مقدمه من مقدمه دليل المعلن سواء كان متعاجزا  
او متعاضدا مع الـ بل مقدمه على المعلن فيوجه المنع افا به دليل ان كانت المقدمه  
المنعوه بغيره واما بتبنيه لزم كانت غير بغيره بغيره ولبده اما الاول سجي اسلمه  
واما الثاني قلنا لو اقال المعلن العالم حادث لانه معر وكل معر حادث فالعام



حادث فيقول الـ لا لـ العام معقول المعلن اننا نشأ من هذه النعم  
 في العالم من حركات الاولاك والانا والمحكمة الحادية كالكسوف والحسوف وغيرها  
 وان اتى بدليل بان ان المعلن بدليل بان اسباب المقدمة الي منها  
 الـ بل قال المعلن الـ بل ايضا او سلبه فان سلبه فليدم الدام الـ بل فان  
 منه قال قـ المكون من المعارضه والمنافقة العنصر الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 ان الـ بدليل بان الـ رابع قصائد اولاد من ان سلبه الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 المعلن اي اسكناه لان المعلن الـ من لـ ينقطع بالمنع او المعارضه او العنصر او الـ  
 سيقطع بل يستدل على اسباب كل مقدمه عن الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 فقد حصل الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 المناظرة الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 انتهى يلزم الدام المناظرة لان المناظرة في البدهيات غير مسبوقة وان لم  
 يلزم الـ المعلن لان المعلن الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 اوله الـ غير النهاية والـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 والـ الـ من طرف المبدأ فليس الاول فيلزم الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 فضلا عن اننا في محال منقذ لا مساع الحاطة الـ الـ الـ  
 لانها لم اذ لو احاط به لكان متناهي وفي هذا الموضوع اعراض من وجه الاول

ان هذا النقص فاسد لان العجز عن الاستدلال فاخر في الانقطاع بالمنع او المعارضه  
 ووجوبه فيماله وجوابه ان المنع دخوله فيه لان العجز عن من الصطاع بها والعام لا يكون  
 مندرج تحت الاحصاء بل الامر بالعكس والـ الـ ان الدليل على المدلول حتى  
 يلزم التسلسل من طرف المبدأ بل معد للنفس لقبول المدلول من واهب الصور  
 عند الحكم وليس سلبا ذلك لكن ليس كله على المدلول لان الدليل قد يكون  
 معلولا للمدلول والثالث لـ ان احاطه الدمن بما لانها به له مع قوله اذ لو  
 احاط به لكان مساو له فلتناهم وانما يلزم ذلك ان لو كان الدمن قاذبا  
 اقالا لكان محققا في مذهب الحكم فلا امتناع في احاطه بما لانها له  
 كالواجب تنبيه منع المقدمة الـ منع المقدمة على قسمين احدهما  
 ان يصر المعلن ويفيد الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 الـ منعها الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 لقوله عزم في الحل زكوة وهذا النص مساو لمحل النزاع حتى الزكوة فيه  
 فيقول الـ الـ الـ ان النص مساو له هذا المنع مصر للمعلن ويفيد الـ  
 والـ لا يصر المعلن ولا يفيد الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ الـ  
 ملبدا المطلوب المعلن وجواب مثل هذا المنع يحقق بان يدور المعلن  
 في سبب تلك المقدمة المنوعة او لا ثبوتها بان يقول لـ الـ الـ الـ  
 المقدمة او لا يحقق فان كحسب يتم ما ذكرنا سابقا عن المنع والمعارضه وان



لم يحق ذلك المقدمه بل يتم المدعى لان عدمها ملزم فالمدعى مثل اذا قال المعلق لو وجب  
 الركوة على المديون لو حسب على الفقير بالمقتضى للوجوب فيقول البائل لا ثم  
 ان المقتضى للوجوب محقق فعول المعلق هذا المنع لا يفرض لانه لا من لزم المقتضى  
 للوجوب متحققا ولا يكون فان كان محققا ثم فادركه ناسا لما عن المنع وان لم يكن  
 متحققا فلا يجب الركوة على المديون لعدم المقتضى للوجوب وهو المدعى والى ذلك  
 ان يقول ان التنبية حسب الاصطلاح انما يستعمل في شئ لو جرد النظر الى  
 ما قبله يفهم ذلك الشئ منه ومن السهل ان هذا الكلام لا يفهم مما قبله ويمكن  
 ان يحار عنه بان امره بالتنبية ههنا النعوى الا الاصطلاحى ونتمثل  
 لما فرغ من بيان مصطلحات هذه الفقه والاداب المتعلقة بالمثل  
 والمعلق اراد ان يقتل بعض ما ذكره من المناقضة والمعارضه والعرض الاجماع  
 في مثل التوضيح لان القواعد والضوابط اذا علمت على الوجه الكلى لم تستعمل  
 على وجه جرد في الامور الجزئية صارت وافقه على النفس غايه الوضوح  
 مسئله العالم قال الشيخ العالم مؤخره الاجسام البسيطة كلها  
 وعال عام لكل جملة من موجودات متي نه كقولهم عام الطبيعة عام النفس  
 وعام العقل وقبل العالم هو مجموع ما سوى الله تعالى من الموجودات وانما قيد  
 بالموجودات لحرمة المفعول فاب اذ لا يطلق عليها العالم حسب الاصطلاح  
 لان الاعداد لا تنسج الى الموصوفه ونظر افا اولاد لانه يلزم منه عدم الاحصاء

في حدوث العالم الى البرهان لان بعض المجموع كالحوادث اليومية  
 حادثة وحدثه الجبر مسند لحدوث الكل اللهم الا ان يقال امره حدوث  
 المجموع كجميع اجزائه في اجزائه في لا يلزم الاستغناء واما ما قلناه من  
 الى الدور لموصوفه موصوفه العالم على موصوفه الله تعالى وذلك موصوفه الله تعالى  
 موقوفه على موصوفه العالم لانهم يعرفونه تعالى كحدث العالم وجوابه ان تصور  
 العالم موقوف على تصور الباري ثم تصور دانه ثم لا سوفى على تصور  
 العالم في يلزم الدور بل الصدق بوجه الباري تعالى يتوقف على الصدق  
 لحدوث العالم فلا دور واما ما قلناه من يلزم منه لزم كونه صفات الله تعالى  
 من اجزاء العالم على مدب القائلين لزمانتها على ذات الله تعالى وقيل العلم  
 عبارة عن كل واحد واحد مما سوى الله تعالى من الموجودات وانه حاضره  
 وامله بالمؤثر فالعند وجود الشئ وهو علمه الفاعله والحدث يطلق على  
 معينين احدهما الدالة وهو كونه الشئ معصرا في وجوده الى الغير والله  
 الدالة وهو كونه الشئ مسبوقا بعدم سبقا زمانا والاول اعلم مطلقا  
 من الله وامله بالحدوث ههنا انما لا الدالة لان احكاما لا يمكن  
 كونه العالم حاد ما بالذات بل يمكن كونه حادثا بالزمان مدعو تحريم  
 المحل اذا عرف ذلك فعول اذا قال المعلق العالم معصرا الى المؤثر لان  
 العالم محدث وكل محدث فله مؤثر مبيح ان العالم له مؤثر فان قال



البائل لا يلزم العالم حدث ففعل المفعول لان العالم مسعر وكل متغير حادث سمح  
 ان العالم محدث فيقول البائل ان العالم محدث مثال المنع المحذور وقول  
 المفعول ان العالم متغير وكل متغير حادث ولذا ثانيا فان قال البائل ان كل  
 متغير محدث ففعل المفعول ان كل مسعر محلل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث لا يح  
 عن الحوادث وكل ما لا يح عن الحوادث فهو حادث سمح له كل متغير حادث هذا  
 هو دليلنا لمركب من مودعات تلك ويسمى في عرف المصطلحين كنهان مفصول  
 الساع قد ان به المفعول لا يثبت كبرى الدلائل الكا والى بطل كبره دون صفها لانها  
 بداهه وقد سمع عليها من قبلها بيان المقدمه الاولى فلان التغير سببه انتقال الشئ  
 من حاله الى حاله اخرى والحاله الاخرى حادثه لانها لم يكن فكانت فكل متغير حادث  
 ولكل الحاله قائم بذات المتغير كونها صفه له ووجوب قيام صفه الشئ بكونها  
 لانها لو لم يكن قائم فلا يح اذ لا يكون قائم بعينه من الذات او لم يكن فان كان الاول  
 فلا يكون صفه للمفعول بل يكون صفه للمحلل الذي يقوم به وان كان الثاني فلا يكون صفه  
 لا استقلالها بنفسها وهو خلاف المقصود فنعلم ان الصفه يجب ان تكون قائم  
 به ان المسعر فكل مسعر محلل للحوادث وهو المطلق هذا هو دليلنا الرابع فان قيل  
 ما دفع من ايراد المنع المحذور في ان يترك المنع مع نفسه وعنده ان  
 البائل ان قال لا يلزم ان الحاله الاخره قائم بالمسعر وهو محل لها ولم لا يجوز ان يكون  
 التغير بذوال ما كان لا يحصل امر ما كان حيا فكل متغير ذكر الامر الحادث قائم

به و لا يلزم ان يكون المسعر محلل للحوادث لان الذوال امر عدمي والعدمي لا يكون  
 محدثا لان الحوادث من لواحق الوجود لكونه عيانا عن وجود الشئ بغيره  
 في زمان ماض ولئن سلمنا كونه محدثا لكن لا يلزم ان يكون المسعر محلل له لان  
 الصفه العدميه لا تصح محلل ليعوم به وصفه لان المحتاج الى المحل اعم من الامر  
 الوجودي لا العدمي في لا يلزم ان يكون المسعر محلل للحوادث ففعل المفعول ان  
 المسعر لا يح اذ لا يكون حصول امر ما كان او بذوال ما كان وعلى العهد بين  
 يكون المسعر محلل للحوادث اذ اذ كان حصول امر ما كان فطوا اذ اذ كان  
 بذوال ما كان فلان كون المسعر محدثا لا ينافي حادثه ولا وصفه اذ الاول  
 فلان الامر العدمي ايضا قد يكون حادثا والذوال سكا كذا لانه لم يكن فكان كل  
 ما عدا شأنه فهو حادث واما الثاني فلان الامر العدمي قد يكون صفه قائم بالمحل  
 والذوال مهنه كذا لان زوال حاله عن المحل هو عدم تلك الحاله عما من سواه  
 الا لضاف بها واما من شأنه الا لضاف بها فهو محل ذكر العدم وسبب ان كونه  
 عديم لا ينافي حادثه ولا وصفه و مهنه اعراض من وجهين الاول ان  
 الذوال عدم الشئ بعد وجوده والحوادث وجود الشئ بعد عدمه فكونه عديم  
 ينافي حادثه وجوابه ان المراد بالوجود اعم من ان يكون مهنه او خارجيا  
 وعدم الشئ له وجود في الذنن مصدق عليه انه وجود الشئ بعد عدمه لكونه  
 عديم لا ينافي حادثه كذا ان الذوال صفه الذال فكيف يقوم بغيره



وهو المتغير جوابه ان الزوال لطلق على معنيين احدهما الحركة كقولك زال السهم عن كيد  
 السهم والآخر انعدامه والآخر لا يزداد من هذا الاول لا الكثرة فيكون الزوال صفة للمتغير  
 واما حاصل ان هذا المنع مبال للمنع الذي لا يغير المحل ولا يفقد الوجود بل لا يفسد  
 اسما المعنى في هذا المنع كذا فيكون مستلزما لمعنى المحل وهو هنا ليس  
 كذلك . واذا استأثرنا فذاع عن بيان المقدمه الاولى شرع  
 في بيان المقدمه الثانيه وقال وكل ما هو محل للحوادث لا يخرج عن الحوادث لان  
 كل ما هو محل للحوادث لا يخرج عن قائمته ذلك الحوادث اي من صيغها بذكر الحوادث  
 الذي صوره هو حاله لا مضاف ان كل المحل عن قائمته احوال والآن يمكن الحال حالا  
 ولا المحل محلا وتلك القايمة حادثة لانها مشروطه بالمكان وجود الحادث لان العالم  
 سببهما فلا يحقق بدون القابل والمقبول في لا يحقق بدون المكان وجود الحادث  
 الذي هو المقبول فيكون العالم هو حادثة عنها فتكون شرطاتها ولان الحادث  
 لو كان متمثلا لا يكون المحل الوجهي قابلا له اذ الموجود لا يكون محلا للمتمم والآن يلزم  
 وجود المحل هو موجود فثبت ان القايمة مشروطه بالمكان وجود الحادث والمكان  
 وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازلنا لان الحادث هو  
 ما يكون موقفا بالعدم والازل هو ما لا يكون كذلك واما ان يكون الحوادث ازلنا  
 لم يكن المكان ايضا ازلنا لانه لو كان المكان ازلنا لكان الحادث  
 محتملا في الازل لان الممكن في الشيء ممكن في عدمه والآن يمكن ان يكون

فممكن فرفض وجه الحادث في الازل وهو محال ويمكن لعدمه بوجه آخر وهو  
 ان يقال لو لم يكن المكان وجود الحادث حادثة لما كان ازلنا لعدم الوصل بينهما  
 والله تعالى لو كان ازلنا لكان الحادث ايضا ازلنا لان المكان وجود الحادث  
 صفة للحادث وازله الصفة لعدمه ازلنا الموصوف والآن يلزم كقول الصفة قبل  
 كقول الموصوف وانه محتمل لان الصفة لو كلفت فعل الموصوف فلاح من ان يكون  
 قابلا لغيرها او لغيرها لا سيما في الاول والآن يمكن صفة ولا اله الا لا مضاف  
 قيام صفة الشيء بعد الازل يمكن صفة له فلو كان المكان وجود الحادث ازلنا  
 لزم ان يكون الحادث ازلنا وهو محتمل فثبت ان المكان وجود الحادث حادث  
 واعرض عن علمه بانه لا يلزم من ازلنا صفة الشيء ازلنا ذلك الشيء لحواله لكون  
 الصفة امر اعم مما فلا يحل ان يحل يقوم به وجوابه ان الصفة هي هنا هو المكان  
 والامكان صفة بتوحيده للشيء لان رافع للمركب من الوجوب والامتناع  
 وهذا المجموع من حيث انه مجموع عددي والآن لكان الامتناع وجودا تاما  
 واذ كان رافع لعدم المكان وجوده بالعدم ايضا بل من الوجود في  
 الحاله فليس كذلك . فليس كذلك لكونه ازلنا لان المكان وجود الحادث  
 انما يكون حادثة لخواص الحادث مع شرط كونه حادثة لان الحادث من  
 حيث انه حادث يستحيل ان يكون ازلنا لان الازل والحادث مع شرط  
 كونه حادثة متباينان فلا يكون ممكن في الازل اذ لو اخذ الحادث بالنظر



الى ذاته اي مع قطع النظر عن كونه حادثا فلا يمكن له ان يكون مكانه حادثا بل يجب ان  
 يكون ازل لئلا يلزم الانقلاب من الامساع الى الامساع الذي الى المكان الذي لان الحادث  
 لا يكون ممكنا في الازل فلو كان ممسعا فاذ احدثت حاصلا فليزيم الانقلاب  
 من الامساع الذي الى الامكان الذي وهو لا محتمل بالذات ما يصح له  
 عدمه والممكن ما يصح له ان لا يكون مقيضا شيئا من الوجود والعدم فكل  
 واحد من الامساع والامكان ذاته وهو امتعاء العدم وعدم امتعائه واذ كان  
 كما ذكره في السمع ان شئ منها لا يلازم الاخرى بدول لازمه الذي يحصل له لازم  
 آخر لا يلازم الشئ من امتعائه لانه وما ذكره ان شئ منها هو امتعائه  
 بسبيل المعارضه وتوجهه لغيره كما ذكره من الدليل ان دل على حدوث المكان  
 الحادث لكن عندنا ما ينافيه وذكر لان المكان الحادث لو كان حادثا لم يلزم  
 الانقلاب من الامساع الذي الى الامكان الذي في ذلك ما هو موجودا انه متاخر  
 فلو روي على معدوم معين من مود ما بال دليل روي امتعائه كغير الحادث ازل  
 اعلى احد الدليل وان كان طريق المعارضه فلانه غير عنه بما عني المعارضه  
 وهو قوله وان دل ذلك فلو حصل المعلق الامكان على  
 فحين احد ما الذي وهو ما لا يكون طرفه الخالف واجبا بالذات وان كان واجبا  
 بالغير والله الاستعداد في امتعائه الامكان الوقوعي وهو ما لا يكون طرفه  
 الخالف وايضا لا بالذات ولا بالغير حتى لو فرض وقوع الطرفين الموافق

لا يلزم المجرى بوجه الاول اعني من الله مطلقا واذ عرفت ذلك فنقول طريق  
 خلاص المعلق عن هذا الموضوع الذي هو المتناقضه على سبيل المعارضه بان  
 يقول ان المراد بالامكان في قولنا ان مكان وجه الحادث حادث الامكان  
 الاستعدادي لا يلزم امتعائه من الامكان في الازل لئلا يكون الامكان  
 ممسعا بالذات في الازل حتى لو وجد اصدار ممكنا فليزيم الانقلاب المجرى اولا  
 يلزم من امتعائه اطلاق امتعائه العام وهو امتعائه من وجهه من الاول ان  
 الامكان الذي في الحادث ايضا لا يجوز ان يكون ازل لئلا يلزم ان يكون  
 الحادث ازل لان الممكن ماله الامكان وازله الصفه يستدعي ازل له العوض  
 وجوابه انه لا يلزم من ازل له الممكن الشئ المكان ازل له ذلك الشئ وانما يلزم  
 ذلك لو كان مكانه الاستعدادي ازل لئلا يكون الامكان اما الامكان الاستعدادي  
 للحادث ايضا ليس حادثا والا فحينئذ ان كان لامر كان الامكان ممكنا  
 ويقول الكلام في المكان الامكان بان ان كان لا يلزم التسلسل وان  
 كان الامر فليدوم حدوث امر لا مرجح وكل واحد منهما يبط وجوابه منع لزوم  
 التسلسل لان المكان الامكان عينه يقول اه اذا حصل المعلق  
 عن هذا الموضوع بما ذكرنا فنقول اذ ثبت ان المكان وجه الحادث  
 حادث فليزيم لئلا يكون العالم ايضا حادثا لان حدوث الشرط مستلزم  
 لحدوث الشرط واذ اصاب العالم حادثا فلا يلزم ان يكون كذلك العالم



من لوازم وجود المسعور ولا فان كان الاول معلوم المدعى وهو ان كل ما  
 هو محل الحوادث لا يخرج عن الطوارى لان الملزوم كلياً يتبع حلوته عن  
 اللازم وان كان ذلك فكموعه خفية متعارفة لوجود المسعور فكيف يمكن وجود  
 المتغير ولكن العالم بالثبوت فكموعه وجود المسعور قابلاً لطفاً والعالم بالثبوت العالم  
 حادثاً لانها مشروطة بالثبوت الا ان الى معنى حادثه وسبق الكلام الى العالم  
 العالم ونقول فيها كى في العالم الاول معلوم اما التسلسل والانهما  
 الى قائله العالم معلوم فيها كى في العالم الاول معلوم اما لازم لوجود المسعور  
 الاول محال معان ذلك وهو ان كل ما هو محل الحوادث لا يخرج عن الطوارى وهو  
 المدعى وفنه نظر لاننا لان ان العالم لو لم يكن لازمه لوجود المسعور فكموعه  
 متعارفة الطوارى ان لا يكون لازمه لوجود المسعور وثبت له دليلاً كركه الافلاك والسن  
 سلبنا ذلك لزوم التسلسل لان قائله العالم على عينها كى في وجود الوجه  
 ولزوم الملزوم وليس سلبنا ذلك لكن بطلانه من لانه في الامور الاعتبارية  
 والتسلسل فيها ليس محال بل واقع كى لانه الواحد للزوم نصف الاسمين فذلك  
 الظاهر وربع الاربعه الى غير النهاية ولين سلبنا انه شئ في الامور  
 الخمسة لكن بطلان ذلك اعظام لانه في العالمات وهي معلومات التسلسل  
 في المعلومات ليس محال لكن المحال هو التسلسل في العلم الفاعل عليه فيمكن ان  
 يحد بغير المنع الاول بان الام لا يمكن عن الضرورة وعن الاجتهاد بان البرهان

المطسوق والى على امتناع التسلسل مطلقاً وكل ما لا يراه لما قد عرفت من  
 بيان المعنى العالم شرع في بيان المعنى العالم ومعنى ان كل ما لا يخرج عن الطوارى  
 فهو حادث وذلك لان كل ما لا يخرج عن الحوادث لو لم يكن حادثاً لكان ازيلاً اذ لا  
 واسطه بينهما معلوم وجود الحوادث في الازل لان ازالة الملزوم معلوم  
 لانه لازم والا يلزم الانفكاك الملح لكن وجود الحادث في الازل مح  
 معان ان كل ما لا يخرج عن الحوادث فهو حادث به المعطى فعله لان ان قال  
 عن الحوادث فهو حادث لان المبدء الاول لا يخرج عن العقل الاول وهو لا يخرج  
 عن ذلك ولا يخرج عن النكاح ان سهرى الى العاشر مع ان شئاً منها  
 ليس كالحادث وجوابه من وجهين الاول ان المبدء لا يخرج عن الحوادث وهو  
 ما يكون محلاً للحوادث بها والمبدء الاول ليس محلاً للعقل الاول وكذا العقل  
 الاول ليس محلاً للعقل الثاني وكذا الى العاشر يدعى علماً والعلامة لا يكون محلاً للمعلول  
 ان المبدء بالحوادث هي الحوادث الزمانية والمعلول ليس الحوادث  
 زمانية عند الحكماء والعالمات ليس بدليله يقول لان كل ما لا يخرج  
 عن الحوادث فهو حادث لم يلزم لئلا يكون الشئ ازيلاً ومع ذلك لا يخرج  
 الحوادث بان يكون فعل كل حادث حادثاً اخذ الى غير النهاية كالعقل  
 فانه ازيل عند الحكماء ومع ذلك لا يخرج عن الحوادث الى شئ الحركات  
 الجبرية المعقودة الى غير النهاية وهذا ايضا ما لا يمنع مع سنده وجوابه لان



ان الحركات الجذبة المتعاقبة لاربع للعنكبوت لازم له ان يكون من حيث  
 هي ليست بجاذبة وليس سلباها لما فرغ من بيان المقصد  
 الاول من الابد الاول اراد ان يشير الى معارضة تلك المقدمة على سبيل  
 المناقضة وتوحيدها ليعلم ان دل ذلك على ان العالم حادث ولكن عندنا  
 ما ساقه وموانع العالم ازل وذلك لا يخلو لابلده من موهبة الله تعالى في الخلق  
 العالم من وجوه الشرايط وارتفاع الموانع لاح من لزوم ثباته في الازل  
 او لا يكون التسلسل الى الله والالكان بعضه حادثا ومواليا لانه في قدمه احوال  
 يكون الحادث قد عاين التسلسل وكل واحد منهما بطا اطلاقا فلهذا كل ما لا يبدل  
 ثم في احاد ذلك البعض الحادث ان كان ما ساقه الازل يلزم قدم الحادث  
 لا مساع حلف المعلوم عن علته التامة كما سيجي وان لم يكن ثابتا في الازل فكل من  
 بعضه حادثا وسبق الكلام الى ذلك البعض ويعول فيه كما في الازل فيلزم  
 احاد الحادث او التسلسل من طرف الابداء وكل واحد منهما بطا فثبت  
 ان كل ما لا يبدل في احاد العالم حاصل في الازل واذا كان كذلك فيكون  
 العالم ازلنا والالكان حادثا فاحصا صدد به بوف معتق ان في وقت  
 صوته مع امكان حدوثه قبل ذلك الوقت وبعده ان كان لا مزايد لم يكن  
 في الازل يلزم لزوم كل ما لا يبدل ثم في احاد العالم حاصل في الازل لان  
 السعدير هذا وغيره حاصل في الوقت احصا صدد به على امرنا ايدم يكن في الازل

صف وان لم يكن لا مزايد يلزم تاريخا في احاد في الممكن بلا مرجح وموجب وعندنا ان  
 ب عندنا من قبيل يقولون كما سيجي اذا كان العالم ازلنا فلا يعود الى الموهبة  
 فيلزم بطلان ما ادعين من لزوم العالم معصرا الى الموهبة فان قالوا  
 فان قال المعلق لان ان الترحيح بلا مرجح محال بل هو واقع لان الهارب عن  
 السبع كما راحه الطر لعل المتبقي ومن وكذا الجايح كما راحه الدخيل المتبقي  
 ومن وكذا العطشان كما راحه الانا بل المتبقي ومن غير مرجح فنقول  
 ان نلزمه لا يمنع لا يفرنا لان الترحيح بلا مرجح ان كان في لا يتم ما ذكرنا  
 ساعنا المتبقي وان لم يكن محال في روجه العالم بدون الموهبة فمطلبا اصل  
 وليكن موهبة كل محدث فلو تفر وكصل مطلقا ومولز العالم مستغن عن  
 الموهبة ومن امثال المتبقي الذي لا يفر المعلق ولا لهذا العلم ان الترحيح  
 مغاير للترحح لان الاول بعضه الاساع بلا مرجح والآخر بعضه الوقوع  
 بلا مرجح والاول عرج عن الفاعل المحار دون الموح بالذات لان الفاعل  
 المحار مرجح احد الطر لعل على الاخر بلا مرجح كصن به كما ذكرنا في المحارب  
 بل يجوز ان مرجح المرحوح لان الارادة صفة من شأنها ان مرجح اتي شيء  
 تعلق به راجح كان او مرجوحا او مابا او الموجب فلان نسبتها الى  
 الاشياء المتساوية واحدة فمروية تساوي صفة بالنسبة اليها وتساوي  
 القابلة فلم يكن وقوع شيء منها او في من وقوع الاخر لا بد من مرجح



حصن بذلك الطريق حتى حصن بواسطة ما ذكره الموصوف به ومن غير كفاية ان الشخص اذا استمر  
 على الاحسان فانها تستمر بها فكلما ذكرها في ذلك لا يخرج احد طرفي الممكن لا يخرج  
 كان ذلك الطريق او لا بالمكن والراجح اولا وهو محال لان الممكن له طرفه الله  
 على السوء وجوابه اهـ جواب ما ذكره السيد صاحبنا من اعراضه  
 بالحقن الا حجة في وجهه لم يفتقر العقل ما ذكره ثم من الذي يرد على كونه العالم ازل  
 غير صحيح تمام لحكم الذي هو الازل عنه في الحوادث اليومية وذكر لان كل  
 ما لا بد له للتواجد في احاد منذ الحوادث اليومية ان لم يكن حاصل في الازل  
 فيكون بعضه حادثا وهو بطلان بل قد افاد الحوادث او التسلسل في آخر التعريف  
 وان كان حاصل فليدرك ان يكون منذ الحوادث اليومية حاصل في الازل لا متناه  
 كل في العقل عن العلم لكن لو ان الحوادث اليومية ازليا بطول ما ذكره ثم من  
 الذي يرد على اعراضه له لعلنا نضع ما ذكره ناسا لما عن المعارض فكل في العالم حادثا  
 ويمكن ان يحارب عنه ايضا بالنقض المستحيل بان يقال لا يمكن ان يكون ما لا بد له  
 مع منه لو كان حادثا بالذم ما ذكره من احد الامور بل ان يكون مظهر ما لا بد له  
 مع منه حادثا كذا في ثلث ارادته به وذكر العلق لا يحتاج الى محض لان  
 ارادته مع لذاتها فثبت العلق في العالم في ذلك الوقت في لا يلزم  
 تسلسل الحوادث على المدرج وهو غير محال بل ان التسلسل في الامور  
 المتوجودة امر به في علمه في هذا الوجه عزوة المحارم وحوالته

يكون يمكن من المعارض وقت اخر وجوابه منع صيرورة مع موصاح انما يلزم  
 ذلك لو لم يكن فعله مع موصوا بالقصد والارادة واذا ثبت اهـ  
 في دفع من سائر المقدمات الاولى من الدليل الاول ستر في سائر المقدمات الثانية  
 وهي ان كل محدث فله مؤثر وذكر لان كل محدث ممكن وكل ممكن فله مؤثر فكل  
 محدث فله مؤثر فان كل محدث ممكن فلانه لو لم يكن ممكنا لكان احاد او  
 متمتعا لا سبيل الى الاول واللام يمكن موقوف بالعدم ولا الى الله واللام يمكن  
 حاصل لعدم ما لم يكن واما سائر الاحوال الممكن فله مؤثر فلان الممكن موقفا  
 لا بعضه شيئا من الوجود والعدم في حصول الوجود له لا بد وان يكون من مؤثر  
 لا سبيل سرج احد طرفي الممكن الثاني في الاطراف الاخر فلا مدح حسب ان  
 العالم محدث وكل محدث فله مؤثر فالعالم له مؤثر وذكر ان المؤثر كذا  
 يكون واجبا له انه والا لكان ممكنا فمعه انما مؤثر اخر فليدرك الامور  
 التسلسل في كل واحد منها بطريق الفعل الاول وهو المطلوب الفصل  
 الثالث من الفصل مستعمل على المذكور الى ابد احدها الحق في  
 بله الاول في الكلام والثانية من الحكم والثالثة من الخلق والكلام علم في  
 عن دانه انه تم وصفاته واحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون  
 الاسلام والعقد الاخر لا حوائج العلم الا في وجه نظر لانه يلزم منه ان يكون  
 اثباته واضح من مبدء علم الكلام لا من ضوعه فان قلب المراد انه







مبدء احصاء احد الواحد الى الآخر و احصاءها الى غيرها وكل مجامع الى  
 الغفر لا يكون احصاء له وان كان الله فحق ان لا يمكن احصاءها عن الآخر والآن  
 كان سبها ملازمه اذ لا نفي بالملازمه من السبب الامساع انفكاك  
 احدهما عن الآخر والتعدد السواء الملازمه نفي لكن الانفكاك من الواحد  
 مع اذ الانفكاك سبها انما يكون بحسب احدهما مع عدم تحقق الآخر و لكن مع  
 لا السبب عدم تحقق الواجب فكل كجواز له لان جواز المحال مع لا نه لو لم يكن محالا  
 الى زسوت المحال بالفرد من حيث ان عدم الملازمه ايضا مع فكل من نفي الواجب  
 له انه منكر ان يحقق وهو المظن و منه منع لطفا في الدليل  
 المذكور منع لطيف وتقديره ان يقال ان غنيت كجواز الانفكاك سبها جواز  
 الافراق وهو جواز كحسب احدهما مع عدم تحقق الآخر فلازم انه لو لم يكن بالثبوت  
 ملازمه بدم جواز الانفكاك بهذا المعنى طوار ان لا يكون من السبب ملازمه  
 اصلا مع سوتها بالفرد كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان الله  
 ثم وجوده اذ ان وجوده مما ضروري مع عدم الملازمه سبها ضروره السواء  
 العلاقة والموضوع للملازمه سبها اما العلة فلان كون الانسان حيوانا ليس  
 بعلل لوجوده الباري ثم وكذلك العكس في الحيوان اذا في الانسان  
 والذات التي حاصلة لذاته فلا يحتمل ان الغفر فلا يكون الواجب عليه  
 لكون الانسان حيوانا واما انها ليست معلومة عليه واحدة وظاهرا واما

انه ليس سبها ايضا في نفي فافضاط وان عسب كجواز الانفكاك  
 سبها جواز ثبوت احدهما بدون الآخر على معنى انه كجواز سوت احدهما  
 من غير احصاء الى الآخر ما سبها او لم يكن قد كسب لادم لعدم الملازمه سبها  
 ولكن لم يعلم ان الانفكاك بهذه المعنى في الواجب نفي مع طوار ان يوجد  
 الواحد ان دايما مع عدم الاحصاء سبها وان غنيت امدا آخر فلا بد  
 من اقراره في سطره صحة وفادو الحسنة الثانية الموجب  
 بالذات هو الذي يجب ان يصدر عنه الفعل ان كان عليه له من من غير قصد  
 و ارادة لوجوب صدور الاشياء عن الشيء الواحد عن الثاني والعكس  
 المحتمل يقال له العادة انما هو الذي يصح ان يصدر عنه الفعل مع قصد اراده  
 و بعبارة اخرى هو الذي ان ان فعله وان لم يشأ لم يفعل وما لا  
 يعصيه و جوده لا عدمه لواله بسبب فكل عند الحكماء و جابرا عند المتكلمين  
 و الباري ثم موجب بالذات عند الفرقه الاولى فاعلا بالاحصاء عن  
 الفرقه الاولى فاعلا بالاحصاء عند الفرقه الثانية اذ اعرف ولكن فقول  
 ان الباري هو موجب بالذات اذ لو لم يكن موصيا بالذات لكان  
 فاعلا بالاحصاء لعدم الواسطة بينهما و اذا كان فاعلا بالاحصاء  
 فكلما حاله يكون فاعلا بالذات اذ لو لم يكن فكل واحد من التعدد من  
 مبدء المحال فالفعل يكون مع فاعلا بالاحصاء مع كونه مسلما



للجمال والمستلزم للحال مع اما الاول فلان فعله مع لو كان جائز في الازل  
 اذا تمكف لا يلزم من قدس وقوعه محال لكن وقوع فعله مع في الازل مع ذلك  
 لانه لو وقع فعله لزم احد الامرين المتضمنين وهو اما كونه الامرا لا واما حادثا  
 او كونه الفاعلا لا احصا رموضا بالذات والارام طاهر البطلان لعموم  
 اما اعلا زمه فلان فعله مع لو كان ازليا فلا يح من لزم كونه قصد و ارادة  
 في احاد ذلك الفعل الازل او لم يكن فان كان الاول يلزم حدوث فعله مع  
 مع عدم كونه ازليا لكن الثاني بطر المقدم مثله اما اعلا زمه فلان امر لو لم  
 ان لا تكون موجبه حاله الارادة لا مباح كحيدر الحاصل فلو لم يبق بالارادة  
 وكل ما هو كذا فهو حادث واما بطلان انه فلان الازل لا يكون مسبوقا بشئ  
 فالما حدث يكون مسبوقا به لان فعله مع لو كان حادثا لكان الباري  
 مع محلا للحوادث فعل الشئ صفة وصفة التي حاله فيه وهذا هو الامر  
 الامر الاول وان كان انه يلزم كونه مع موجبا بالذات لا فاعلا با  
 لاحصا رموضا مع هذا هو الامر الثاني فثبت ان فعله مع لا يكون ان يكون ازليا  
 واما انه فلان فعله مع لو لم يكن جائزا في الازل ان يكون ممسعا فيه  
 فاداو جرد صار ممكنا والآن يوجد مستلزم انقلاب الشئ من الامساع  
 الذاتية الى الامكان انه ان لم ينف وادابر كونه فعله مع جائز الصدور  
 في الازل وغير جائز الصدور بطر كونه فاعلا بالاحصا رل ان الشئ اذا ضم

في اقام معصه ملزم من بطلانها بطلانه بالضرورة فثبت ان الباري تعالى  
 موجب بالذات وهو المطلق فله نظر لانه ان اراد باطوار الامكان الذاتية  
 محتمل ان فعله مع حايده في الازل قوله جائز وقوعه فلتايم وانما يلزم  
 ذلك لو كان فعله مع في الازل ممكنا بالامكان الاستعدادي وان اراد  
 باطوار الامكان الاستعدادي محتمل ان فعله مع غير حايده في الازل قوله  
 فيكون ممسعا فيه فاداو جرد صار ممكنا فيلزم الانقلاب المحض قلنم لو  
 لا يلزم من اسعاء الامكان الاستعدادي اسعاء الامكان الذاتية فيلزم  
 ان يكون ممسعا بالذات وجوابه اه اجاب عنه المحض بطرق  
 المعارضه و لو صدرها لزم فقال ما ذكرتم ولنزل على الباري مع موجب  
 بالذات كمن عندنا دليل يدل على ان الباري مع فاعلا بالاحصا ر و قد بينا  
 انه مع لو لم يكن فاعلا بالاحصا ر لكان موجبا بالذات كمن الثاني بطر واما  
 الملازمة فلعدم الواسطة بينهما واما بطلان الثاني فلانه مع لو كان موجبا  
 بالذات يلزم احد الامرين المتضمنين وهو اما كونه الواجب لذاته  
 معلولا لغيره او كونه الواجب جائز عدم وكل واحد منهما يبطا اما الاول  
 فلان كل معلول محتاج الى غيره وكل ما هو محتاج الى غيره فهو ممكن  
 وكل ممكن ليس له كونه واجبا واما الثاني فطاهر البطلان اما الملازمة  
 فلانه لو كان موجبا بالذات لكان لا بد له من فاعلا ر عنه او لا

(نم)



كقول الاول وكذا الاول لن يكون معلوله الاول هو صوابه كقول الاول  
 عند فلاح اقاله سوف على امر او لا سوف بل لم لا يكون معلوله الاول  
 معلولا اول من ان سوف بل لم لا مرجح ولا مرجح و هو في الحجب  
 كما عرفت مسبب ان معلوله الاول كقولنا سوف صوابه بل لا يمكن  
 كقولنا كذا المعلوم حادثة العدم او لا يكون فان كان ذلك بل لم لا يكون واجبا لانه  
 لانا لا نرى بالواحد الا ما يكون عديمه حادثة بل لم لا يكون الواحد معلولا لغيره  
 و موبط و هذا هو الامر الاول وان كان الاول بل لم لا يكون الواحد حادثة العدم  
 لان المعلوم لازم للعدم الموصوفه والآن بل لم لا يكون بطلانه وجواز عدم  
 الا لازم بل لم لا يكون بطلانه و لكن عدم الواحد في قوله حواره  
 لان حوار المحي و هذا الامر الذي اذا بطل الا لازم بطل المعلوم فكيف التاري  
 ثم فاعلا بالاحصاء و هو المثلط و قد نظر لانه ان اردنا طوار الامكان  
 الاستعدادي في ان معلوله الاول ليس جائز العدم قوله بل لم لا يكون  
 واجبا لانه قلنا لم طوار لن يكون ممكنا بالامكان الذي ادلا بل لم لا يكون  
 الاحصاء رفع الاعم وان اردنا بالامكان الذي في ان حادثة العدم قوله  
 بل لم لا يكون الواحد حادثة العدم قلنا لم و انما بل لم لا يكون معلولا الاول  
 حادثة العدم بالامكان الاستعدادي وانما لان ان المعلوم الاول لو لم يكن  
 حادثة العدم لكان واحدا لانه و انما بل لم لا يكون بل لم لا يكون حادثة العدم لانه

لكنهم لم يلبسوا مع العدم لغيره لا مع العدم بل لم لا يكون معلولا لغيره  
 موطر الكنه و لعلنا لم نيقول لن ارد لكون التاري ثم فاعلا بالاحصاء  
 انه كان محتملا لانه و صوابه انما بالاحصاء و موطر و لا بل لم لا يكون التاري  
 ثم محتملا لكونه و موطر و ان اردنا لم لا يكون محتملا بالاحصاء كان محتملا  
 بالاحصاء و انما حادثة العدم و انما فعله لانه و غيره ذابا لداع بدعوه الى  
 ذكره فسلم كقول التاري ثم هذا المعنى هو معنى الواجب لان معنى قولهم انه تعالى  
 موجب بالادب لافاعلا بالاحصاء ان قدره ليس بداع بدعوه الى العدم  
 في كونه العدم و قد عرفت في كونه الى العدم سبب مرجح بل انه لم قادر  
 بالاحصاء و قدره علم فهو من حيث موقوف في عالم ان علمه سبب ضروري  
 الفاعل عنه وليس قدرته سبب داع و هذا لا يخفى الا حصار على معنى انه  
 ان شاء فعله ان لم يشا لم يفعل فان العدم الصادر عنه صار ديارا و ان  
 فيكون قد فعل لانه ان شاء فلو لم يشا لم يفعل و لكنه لا يلزم انه لا يشا  
 لانه صدق الشرطية لا بمعنى صدق الطرفين . تبينه اه . هذا  
 اشارة الى جواب سوال معبر و بعد ما سوال ان اعطى رضى المذكور  
 في المسئلة المتقدمة غير موجبه اذ المعارضه في الدلائل العقلية غير  
 حاوية لانه لبعض اجتماع النقيضين و ذكر لان الدلائل العقلية كالفعل  
 للمعلوم فلا يخفى عنه المعلوم عند اصلا بل لم لا يكون من سوره سوت المعلوم



بالفروقة ٢ لا يجوز فيه المعارضه والا يندم سور مدلولهما لان المعارض  
 يسلم الدليل من اجماع النقصان وجوابه مع لزوم ذلك لاختلاف  
 الطرفين لان سور المدلول انما يلزم من دليل العقل لعمه في دليل المعارض  
 واجاب عنه النقص بان المعارضه في العقول لا يدع الى النقص الاجمالي لان  
 الابرار اعارضوا دليل العقل فلا بد من علمه مدلول دليله بل يتخلو عنه  
 فيحق النقص الاجمالي فطرفي ردة صحا اليه بان يتولد الابرار للمعطل ما ذكرتم  
 من الدليل غير صحيح كمنع مقتضاته لو صح ما صدق بعض مدلوله لكنه صادق  
 و سئل ذلك بدليل يدل على نعمه كماله قول ما ذكرتم من الدليل على الوجبة  
 غير صحيح كمنع مقتضاته او لو صح لكن العقل الاول لا رما للواجب في  
 ويلزم اجماع المدكروا انما احتضن هذا بالمدلول العقلية لان الدليل العقلية اما  
 راب بالسماء الى مدلولاتها فلا يندم من كنفها كحق مدلولاتها فلو عرفت  
 فيها لم يلزم اجتماع النقصان وانما قال سئل لان المتكلمين يستعملون هذا اللفظ  
 ٢ شيء لا حرم به بل على الطبع ولما كان النقص غير جازم بان المعارضه  
 في العقول لا كسبب للدليل فقال يشبهه  
 المسئلة الثالثة  
 لا بد من الابد الاحصاء بالاجماع لكن علمه الاجزاء عند الابرار في المكابرة  
 وعند ابي حنيفة في الصغرى يجوز عند الابرار ان حكم الابد البكر البالغ  
 على انها النكاح دون السن الصغير وكوز عند ابي حنيفة ان حكم الابد البكر

الصغير عن النكاح دون البكر البالغ اذا عرفت ذلك فقول المدعي  
 ان الابد والابد الاحصاء للبكر البالغ عن النكاح مطلقا اي سواء كان  
 مدلوله وقوع الاحصاء اي وقوع النكاح بالفعل او عند وقوع الاحصاء اي  
 وقوع النكاح بالفعل وذلك لان احدي الولا ساس للابد عن البكر البالغ  
 باسمه اعني ولاية الاحصاء وقوع النكاح بالفعل او عند وقوعه واذا سئل  
 الولا ساس مطلق الولاية لان سور الخاص مستلزم لسبب العام اما  
 احدي الولا ساس باسمه فلان شمول الولاية للوفاء اعني الوقت الذي  
 قبل الاجبار والوفاء الذي هو عند الاجبار لا يحل اقله بكونه موصفا للحد  
 الشمولي اعني شمول وجه الولاية للوفاء وشمول عدمها للوفاء مطلقا  
 اي لا على السمع او لم يكن وايا ما كان يلزم احدي الولا ساس اقلها كان  
 علمه فظاهره يلزم احدي الولا ساس لا شمول للوفاء على بعد العلم سواء  
 كان محققا في الخارج او لم يحقق يلزم احدي الولا ساس بالضرورة اقلها  
 كحق محقق احدي الولا ساس بالضرورة لان كحق لم يحقق مجموع الولا ساس  
 مستلزم كحق احدهما بالفروقة واما اذا لم يحقق لم يحقق احد الشمولين مطلقا  
 لان السواء العلم الموصف بوجاهة السواء المعلوم وادام يحقق احد الشمولين  
 مطلقا لان السواء العلم لم يحقق مجموع الشمولين لان السواء احد الامرين  
 لا على السمع انما يكون بالسواء مجموعهما واذا السواء مجموع الشمولين كحق الاخر



من الولا من بالضرورة واذا الحق الافتراق بينهما كحق احدتهما واذا خالفهما  
 كحق مطلق الولا وهو المدعى وان ما يكن عليه ان لم يكن  
 شمول الولا للوصف علم موجه لاصح السموين مطلقا فكذلك يلزم احد  
 الولا من لان علم شمول الولا ليس للوصف لاصح السموين ليست  
 مدار البعض شمول عدم الولا للوصف وجه او عدا في نفس الامر  
 لانا قد صيغ شمول الوجود والافتراق من الولا من كحق البعض شمول عدم  
 سواء كانت علم شمول الولا للوصف لاصح السموين محققا او لم يكن لان  
 كل واحد من شمول الوجود والافتراق احصى من بعض شمول عدم وكحق  
 اطراف من عدم كحق العام اما لنظر واحد من شمول الوجود والافتراق  
 احصى من بعض شمول عدم فلا فلا كل واحد منهما اذا كحق كحق البعض  
 شمول عدم والا كحق شمول عدم فليزم سوب الولا وعدم سوتها  
 وهو محقق واذا كحق البعض شمول عدم فليزم سوب الولا وعدم ثبوتها وهو  
 محقق واذا كحق البعض شمول عدم فليزم سوب الولا وعدم سوتها وهو محقق  
 كحق نقض شمول عدم على عدم شمول الولا او على عدم الافتراق من شمول  
 الولا من مع قطع النظر عن علم شمول الولا فلا يكون علم شمول الولا مدار  
 البعض شمول عدم وجه او عدا في نفس الامر فلا يحال ان يكون علم شمول  
 الولا محققا كحق البعض شمول عدم لان علم ان كانت محققا كحق احد الولا يتبين

ما ساول واذا كحق احدى الولا من لا كحق شمول عدم وهو محقق  
 البعض شمول عدم وان لم يكن محققا ايضا ان كحق البعض شمول  
 عدم في الجملة لانه لو لم يكن كحق على هذا السبيل اصل عدمه لكان كحق علم  
 شمول الولا مدار البعض شمول عدم وجه او عدا في نفس الامر لان  
 نقض شمول عدم كحق على عدم كحقها ومسح على عدم اسقاطها ولا يع  
 بالمدارية وجه او عدا لانه لا يرد خلافه بنفسه ان البعض شمول  
 عدم كحق ايضا على عدم علم شمول الولا واذا كحق على تقدير علم  
 شمول الولا وعدمها محققا كحق شمول الولا لا و من او يتحقق  
 الافتراق من الولا من وعلى كلا السبيل من يلزم احد الولا من فاذا  
 كحق احد الولا من كحق مدار الولا حال كونها بكيد بالغة وهو المدعى  
 هذا هو لعدم الكسرة واما حلاها فمن وجه اما او لا فحيث ان شمول الولا  
 ليس علم لاصح السموين قوله فيلزم احد الولا من فلنا لم جواز ان يكون  
 صدق قوله ان شمول الولا ليس علم لاصح السموين باسقاط شمول  
 الولا لا كحق مع السقاء علمه ولا يلزم احد الولا من واما ثانيا فلان  
 ان شمول الولا على السبيل العلم لو لم يكن محققا كحق الافتراق بين  
 الولا من لان شمول الولا على السبيل العلم لا يجوز لانه كحق علم شمول  
 وجه الولا ولا يلزم لانه كحق الشيء على السبيل وكذا لا يجوز لانه كحق



علمه السعول عدم الولاية والعدم لم يكن الشيء علمه ماينا فيه فمعنى ان  
 سعول الولاية على تقدير العلم انما يكون على المجموع السعول فاذا اسعى سعول  
 الولاية على عدم العلم انما يكون على المجموع السعول فاذا اسعى سعول الولاية  
 واسعاء مجموع السعول كوز لم يكن باسعاء سعول الوجه لا باسعاء سعول  
 عدم فلا يلزم الاقتران بين الولا من فلا يلزم احد الولا من واما ما لنا  
 فلام ان سعول الوجه او الاقتران بين الولا من لو كان يقتضى سعول  
 عدم لجواز ان يكون سعول الوجه او الاقتران بين الولا من مالا يلزم  
 مالا يلزم وهو سعول عدم واما ما لنا فلان ان بعض سعول عدم لو اسعى  
 عند اسعاء العلم لكانت العلم مدار البعض سعول عدم لكنهم فان قيل  
 فان قالوا ان سعول الولاية للوحد على عدم العلم ليس  
 مدار البعض سعول عدم وجه او عدا ما في نفس الامر لكن لم قلت انه  
 ليس مدار البعض سعول عدم على عدم عدم علمه لاحد السعولين لجواز  
 ان يكون ذلك السعول اعني عدم عدم علمه سعول الولاية مالا يلزم لاجاز ان  
 يستلزم مالا يلزم وهو مداره ما ليس بدار في نفس الامر فمعول المعلل  
 هذا المنع لا يفترنا لانه لا محالة لم يكن هذا السعول ما في نفس الامر ولا  
 لا يكون فان كان في نفس الامر ثم ما كنا ساعنا عن المنع لانه اذا كان  
 ثابا في نفس الامر لم يكن ممكنا فلا يستلزم الجمع وفيه نظر لان العلم الاول

وجود او عدمه وانما يلزم ذلك لو كان في  
 العلم صلوحي لعدم سعول عدم في

ممكنا لانه مع انه مستلزم للمحال وان لم يكن هذا السعول ما في نفس  
 الامر فمعول الولاية للوحد على

موجبه لاصد السعولين ووجه

الكلام الى الشيء الاول

المذكور في التلذ

فتجمل بها

المقصود

قدّم

ثم بسم الله وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه الطيبين  
 والطاهرين اجمعين برحمته

يا ارحم الراحمين

والله اعلم بالصواب



امام تاج محمد بن عبد الوهاب

بسم الله الرحمن الرحيم

عالم به پنج بروج در عالم  
ای پنج در پنج در پنج  
کتاب فی الفقه  
م

خط زلفی بوی از کور در عجیب  
زلف نوک و جوی سبزه اول و غنچه و جوی  
خط زلفی بوی از کور در عجیب  
کونش او سدن اول و سبزه  
م

شرح ادب الحقیق  
بخط طاهر شکروری

مفتی  
استاد العرف  
م

المفتی  
استاد العرف  
م



لا زال ركن الشريعة بعين عنايته ركناً ومثل الدين بكل رعايته قويا وميتنا غيث  
ابله غم شرايف النجاشات اللابيه واثر ابرار وظايف التسليمات الغالية القايمة  
معروض الكوركم حامل وثيقة النشاء وناقض صحيفة الدعاء افتخار المشتغلين واختيار  
المحصلين مولانا فلان الدين املو مستعدكشي در شبله كه جميع علوم على الترتيب  
كوشد رخصوا علوم سرعية اصيله وفرعية على التمام والكمال احاطه قلم دور  
پس ايله اوله الطاف عاتقون معتمدين ومتوقع الدوركم بزداي مخلص خاطر بجز  
حد كور فلان الدين فقيه عين عنايت و نظر مرحمت برله ملحوظ قلوب مناصبين  
بر منصبك بق وارزاني كور و انعام اوده سز تا كه حضور قلب برله دعا كورن ومباحثه  
علميه مشغول اوله والسلام ٥ خدمت سيد الاخوان سند الاخذان  
كريم الشمايل والاخذان جامع الخصايل على الاطلاق بالاستحقاق فلان  
الدين دامت فضايله له عبة صاحبه لايقة واثنية بالفة قايمة ابله غم قلمقورن  
صكرن عرضه وارزكم حامل ورقة الدعاء افتخار الاجاب ب زين الاصحاب مولانا  
فلان الدين املو مستعدكشي در موك كمال كورمدن اول دركم بنلري منبع  
الغياي فلان الدين تربيت ادب مناصبين بر منصب ايجون سعي  
بليغ في دريغ تقصير انجاس سز عند الله فيع دكل دروهم بن غظيم منت در والسلام

[illegible]



واذا اردت ان لا تنال  
فكسب وادته وعلما عليك  
ص ٥٥٥ هـ

واذا اردت ان تخط النور  
على احد فالكسب قوله وجعلنا  
البيلاب الى قوله شداد  
سجرات على طاس وضع  
منه وسادته فانه نام نوما  
عظيما

واذا اردت ان تنال كالميت  
فكسب او كالذي مر على قوته  
دعي خاوية الى قوله يا عام  
فم اصلا قوله الى قوله شاة  
واذا نالهم النافلون مر كان عدوا  
الى قوله الكافون

يا فحين نوحى نيا بيا بيا بيا  
وجعل النور ساء وجعل  
الها رعتا اللهم سكر وارحم  
ونور هذا العبد الذليل

واعلم ان كل هذا المقام معروف على معرفة الناطق معدودة وقعت في هذا الموضع الاول  
المدار وهو ينسب النفس على ماله صنوع العلية وجودا وعدما او احدهما فقط والمدار  
ههنا الارادة من النصوص المنقضة كقولهم عم اذ وزكوة اموالكم مثل والابو وجو  
الزكوة على المدون والآباء الماروم وهو يعلم وجوب الزكوة على المدون على قدر ما  
على الفقه وهو تحول الوصوب لهما والآباء الماروم تحول الوجوب لهما الى يشتر وجود وجوب  
الزكوة عليهما والواقع تحول العدم لهما الى لا يجب الزكوة على كل منهما والخاص الاقرار  
وهو وجوبها على احدهما فقط وهو على قسمين ههنا احدهما تحول العدم للمدار والماروم  
والاقرار بينهما والآباء الماروم من المدار والماروم وهو الاقرار الصغير  
وهو وجود احدهما بدون الآخر اذ عرفت هذا الكلام فلنرجع الى هذا المقام ليجعل لنا المرام  
فنقول اذا مال المعلن من طرف الممنوع لو وجبت الزكوة على المدون لو جبت على الفقير وهو  
منتف بالاجماع فلا حرج على المدون بقول السائل من طرف الشافعي ماله في جواب المعلن  
على سبيل المعارضة وان دل ذلك على عدم وجوب الزكوة على المدون لكن عندنا دل على وجوب  
الزكوة عليه لان الاقرار الكبير من تحول العدم للمدار والماروم ومن الاقرار بينهما وهو  
الاقرار الصغير الى وجد المدار دون الماروم او ماله ان يكون متحققا اوله كقول  
فان لم يكن محققا الى لا يوجد تحول العدم للمدار والماروم اي يكونان معدومين ولا يوجد



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).



أول البحث وترتيبه ورعاية ما يجب على الجانبين من الشرايط غاية  
ما ينتهي اليه البحث والثالث في المسائل التي اختارها المصنف لبيان  
كيفية استعمال الأدب والقوانين المذكورة في الأصول الجزئية والاختراع  
مرادف للإبداع على ما قاله الشيخ في الاشتراك فهو ان يكون من الشيء  
وجوه لغوية متعلق به فقط دون متوسط من مادة أو آلة أو زمان  
وانما اختصت الرسالة في هذه الفصول لان البحوث عنه في هذه الرسالة  
ان كان مما يتوقف عليه شروع في المقصود بالذات متناهيا فهو الفصل  
الاول والا فليكن مفصلا بالذات فهو الفصل الثاني والا فهو الثالث  
**قال** الاول في التعريفات **قوله** اجزاء العلوم ثلثة موضوع وموما  
بحث في العلم عن عوارضه الذاتية ومباو وصي الاشياء التي يتوقف  
عليها مسائل العلم ومسائل وصي المطالب التي يبرهن عليها في العلم  
وانما اختصت اجزاء العلوم فيها لان ما يتعلق بالعلم ان كان مما يبحث  
فيه عن عوارضه الذاتية فهو الموضوع وان لم يكن كذلك فان كان مفصلا  
بالذات في ذلك العلم فهو المسائل والا فهو المباو ولما كانت هذه  
الصناعة من العلوم المدونة فلا محالة ان يكون لها اجزاء ثلثة مباو

هذا هو ترتيب البحث في هذه الرسالة  
والاول في التعريفات والثاني في  
الاجزاء والاختراع والثالث في  
المسائل والمباو والرابع في  
الاصول الجزئية والاختراع

الاول في التعريفات  
والثاني ترتيب البحث  
والثالث في المسائل التي  
اختارها المصنف

هذا هو ترتيب البحث في هذه الرسالة  
والاول في التعريفات والثاني في  
الاجزاء والاختراع والثالث في  
المسائل والمباو والرابع في  
الاصول الجزئية والاختراع

هذا هو ترتيب البحث في هذه الرسالة  
والاول في التعريفات والثاني في  
الاجزاء والاختراع والثالث في  
المسائل والمباو والرابع في  
الاصول الجزئية والاختراع

التعريفات المذكورة في هذا الفصل ومسائل وصي ما يبين فيها دليل  
او موضوع وهو المباو والاختراع من حيث ان يبين التوجيه ولما  
كانت المباو متقدمة على المسائل بحسب الطبع قدمها ونسبها ليوافق  
الوضع الطبعي **قال** المناظرة **قوله** انما ابتدأ بتعريف المناظرة لان الغرض  
من وضع هذه الرسالة معرفة كيفية المناظرة مع الحفص والزائمه وإقامة لايب  
ان معرفة كيفية المناظرة متوقفة على معرفتها ولائها واقعة في كل واحد  
من الابحاث الآتية اعرفت هذا فنقول المناظرة لغة اتمام متعة  
من النظر بان صار المناظر نظرية لمن يناظر في الكلام على معنى ان  
كلام كل واحد منهما يتوجه الى النية بين اثنين اظهرا للصوب  
واما النظر بالصبر اذ المناظرة المعبر عنها في العلوم هي متناهيا من النظر  
الذي هو معنى الانتظار كما انه انتظر كل واحد منهما جوب الآخر واصطلاحا  
على ما قاله صاحب المقدمة هي النظر بالصبر من الجانبين في النية بين  
اثنين اظهرا للصوب المراد من النظر بالصبر التفكيك وهو مقول  
بالاشكال اللفظي على معنيين احدهما الحركات التخيلية والثاني ترتيب  
امر معلومة للتأوي الى مجهول والاول اعم من الثاني مطلق وليس المراد

هذا هو ترتيب البحث في هذه الرسالة  
والاول في التعريفات والثاني في  
الاجزاء والاختراع والثالث في  
المسائل والمباو والرابع في  
الاصول الجزئية والاختراع

هذا هو ترتيب البحث في هذه الرسالة  
والاول في التعريفات والثاني في  
الاجزاء والاختراع والثالث في  
المسائل والمباو والرابع في  
الاصول الجزئية والاختراع

هذا هو ترتيب البحث في هذه الرسالة  
والاول في التعريفات والثاني في  
الاجزاء والاختراع والثالث في  
المسائل والمباو والرابع في  
الاصول الجزئية والاختراع

هذا هو ترتيب البحث في هذه الرسالة  
والاول في التعريفات والثاني في  
الاجزاء والاختراع والثالث في  
المسائل والمباو والرابع في  
الاصول الجزئية والاختراع

هذا هو ترتيب البحث في هذه الرسالة  
والاول في التعريفات والثاني في  
الاجزاء والاختراع والثالث في  
المسائل والمباو والرابع في  
الاصول الجزئية والاختراع



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

النسبة بانما هي وائى شئى من غير اعتبار شأين معينين  
وعن غير مباحثها فانها تصدق عليه والنظر بالبصرة من الجانبين  
فان كانا من غير مباحثها فانها تصدق عليه والنظر بالبصرة من الجانبين

[illegible][illegible]



هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في تعريف التعريف  
 ان التعريف هو الذي يبين ماهية الشيء لا يبين وجوده  
 والوجود هو الذي يبين ان الشيء موجود في الواقع لا في العقل  
 والماهية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل

او المناظرة يجب فيها ان يكون المحكوم عليه وبه متعديتين لتعريف محل  
 النزاع وبطلان صحة كلام الجانبين وفساد قولهم في المصوب  
 احذر ان عن المطابقة او عرض المطابقين ونظرهم ليس اظاهرا  
 للمصوب بل التزام الخصم واطاهر والفضل ولو اريد شمول التعريف  
 لما قلتم اليه او التزاما للخصم وما يجري من المناقشة بين المعلم والمتعلم  
 بخبره بقوله من الجانبين لان المراد جانب المعلن والسائل كما ذكرنا قوله  
 في النية الى قوله اظاهر والمصوب كالفصل القريب وهذا التعريف  
 مشتمل على العلة الاربع فان النية بين الشئين هي المادة والنظر  
 بالبصرة من الجانبين على الوجه الخاص هو الصورة وقوله اظاهر للمصوب  
 هو الباطنة والنظر يدل على الفاعل وهو العقل بطريق الالتزام وانما  
 عرفنا بالعلم الاربع لان المراد بيان حقيقة المناظر والتعريف بما فيها  
 حقيقة التعريف فان وجه المعلول في الذهن من لوازمها فواجب على  
 في الذهن بل هو وجهه فيه ومنها اعتراض من وجه الاول ان التعريف  
 بالعلم تعريف الشئ بالمباين وهو غير جائز وجوابه انما هو لا فلا نم انما  
 علم بل قيل انما علم على سبيل الشئ والمجاز اما ان النسبة بين الشئ  
 والمباين هي التي يبين بها ماهية الشئ لا يبين وجوده

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في تعريف التعريف  
 ان التعريف هو الذي يبين ماهية الشيء لا يبين وجوده  
 والوجود هو الذي يبين ان الشيء موجود في الواقع لا في العقل  
 والماهية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل

من الجانبين مع

من هذا التعريف مع

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في تعريف التعريف  
 ان التعريف هو الذي يبين ماهية الشيء لا يبين وجوده  
 والوجود هو الذي يبين ان الشيء موجود في الواقع لا في العقل  
 والماهية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في تعريف التعريف  
 ان التعريف هو الذي يبين ماهية الشيء لا يبين وجوده  
 والوجود هو الذي يبين ان الشيء موجود في الواقع لا في العقل  
 والماهية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل

البنفس

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في تعريف التعريف  
 ان التعريف هو الذي يبين ماهية الشيء لا يبين وجوده  
 والوجود هو الذي يبين ان الشيء موجود في الواقع لا في العقل  
 والماهية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل

بالمباين كيف انتق عنه جاز فان الشئ ذكر في النفا ان التعريف  
 اما يجب لما مية وموبا لاجزاء المحولة او يجب لانية اي الوجودية  
 وموبا لاجزاء الغير المحولة كالتعريف بالعلم الاربع الثاني ان النظر مع  
 في يدل على البصرة كما يدل على الروئية ومع اللام على الرحمة والنظر  
 في هذا مذكور في فذكر البصرة يكون مستدركا فان قلت ان النظر  
 مع في يدل على البصرة بالالتزام وولا لالتزام مما يجوز في التعريفات  
 قلنا لا ان النظر مع في يدل على البصرة بالالتزام بل بالمطابقة لان  
 النظر مع في موضوع البصرة ولين سلما ذلك لكن لا ان ولا لالتزام  
 مما يجوز في التعريفات بل مما يجوز في جواب ما هو الثالث لم قال المناظرة هي  
 النظر بالبصرة ولم يقل هي الفكر من الجانبين على ان الفكر اخض منه و  
 مراد في له وجوابه ان الفكر وان كان اخض منه لكن في ذكر فائدة و  
 هي المناسبة بين الاسم والمسمى الرابع ان الجانبين اعتم من المعلن و  
 السائل والعام لا لالة على الخاص با هذا لالات المعبر وجوابه  
 ان الجانبين وان كانا اعتم من المعلن والسائل في اللغة اما في عرف  
 اصل النظر موضوعا للمعلن والسائل وضعنا اولنا لالتزام

لا غير مع

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في تعريف التعريف  
 ان التعريف هو الذي يبين ماهية الشيء لا يبين وجوده  
 والوجود هو الذي يبين ان الشيء موجود في الواقع لا في العقل  
 والماهية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل

هذا هو المقام الذي ينبغي ان يكون عليه في تعريف التعريف  
 ان التعريف هو الذي يبين ماهية الشيء لا يبين وجوده  
 والوجود هو الذي يبين ان الشيء موجود في الواقع لا في العقل  
 والماهية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل



والدليل على صحة العلم به

انما مفارقة المناظرة وهذا مما اورده المصنف في شرح المقدمة وجوابه  
انا قد ذكرنا ان المراد من الجانبين المعلن واليلى وشئ منها لا يصدق  
على المفكر وما قيل ان الغرض من البحث اظهار الصواب وزيك من  
غير التلطف بالالفاظ غير متصور ليس بشئ لجواز ان يكون فيك بالمكانة  
ان هـ س ان التعريف غير جامع لعدم تناوله البحث الذي يجري بين  
المعلل واليلى في المقالة لانه ليس لاظهار الصواب وجوابه ان المناظرة  
في كل الموله تستدعي - اظهار الصواب وكون الزام الخصم وتغليب

مع اظهار الصواب غرض لا ينافي ذلك اقصى ما في الباب ان الاصابة  
لا تكون عرضا ولا يلزم من عدم غرض المناظرة الاصابة بغير غرض من ان يكون في  
الاصابة قال المصنف في شرح المقدمة المناظرة على مدافعة الكلام من  
اللي بنظر اظهار الصواب وفيه نظر لانه غير مانع لدخول المدافعة  
التي في الحكم عليه او به وقال بعضهم هي تروى الكلام بين الشخصين  
ببصد كل منهما تصحيح قوله وابطال قول صاحبه ثم قال والفرق  
بين المناظرة والمجادلة ان المناظرة قد تكون بغير نفسه والمجادلة  
لا تكون الا مع الغير وفيه نظر لان ما للمصنف مع نفسه هو المفكر

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

توقف مع

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به

والدليل على صحة العلم به



لان الامان لا يغيب العلم على الظن

ان العلم لا يغيب العلم على الظن

بالنسبة الى لوازمها البينة قول العلم مخرج الامان وقول الشيء آخر مخرج ما  
يلزم من العلم به العلم لكن لا ينشئ آخر كما يعلم بالمعنى متين اللتين على صفة  
غير متجهة فانه يلزم من العلم بهما العلم لكن لا ينشئ آخر مغاير لهما بل باقيا  
مثل قولنا الآلة واحد والحذاء مودوم فانه يستلزم عدم الخلاء وعلى الجزء فان قلت  
هذا التعريف اعتراض من وجوب الاول انه غير جامع لمخرج الاقيسة  
الاستثنائية باسرها لان ما يلزم منها ليس مغاير للمقدمة كما كقولنا يستلزم علم الفخر  
ان كان هذا ان نأفوه حيوانا لكنه ان فهو حيوان فان ارادوا بقوله  
قوله فهو حيوان بعينه مذكور في هذا القياس وجوابه اما اول ما ذكره الكل  
فان اللازم قولنا فهو حيوان موغاير لما هو جزاء الدليل لان المقدمتين  
ما هو جزاء هو هذا القول موصوفا بكونه لازما للملزم والمذكور بل بعينه  
في هذا التلازم غاية ما في الباب انما متوافقان في اللفظ وهذا القول  
غير كاف في الاثبات واما ثانيا فلان المذكور في القياس للاستثناء  
لا يحمل الصدق والكذب واللازم منه محتمل لهما واما ثالثا فلان المذكور  
فيه موجز المقدم فيكون مغاير كما الثاني ان المراء من النزوع في قوله  
يلزم اما البين او غيره او الاعم معناه فان كان الاول يلزم خروج  
ان العلم لا يغيب العلم على الظن

ان العلم لا يغيب العلم على الظن

ان العلم لا يغيب العلم على الظن

ان العلم لا يغيب العلم على الظن

اكثر الدلائل كالشكال الثلثة وان كان الثاني فيلزم خروج الكيم الدلائل  
البينة كالشكال الاول وان كان الثالث فلازم ان اشترى الكيم معنوي  
في مفهوم واحد اعم من كل واحد منها مطلقا وليس سلمنا ذلك لكن الامر  
الاعم لو دخل في الوجه لانه وان يدخل في ضمن احد ما فامنع الوارد  
عليها وان عليه وجوبها انما نحن والشك الثالث قوله فلازم ان اشترى الكيم  
اشترى ك معنوي قلنا لو قطعنا النظر عن الالفاظ والعبارة لم نجد شيئا  
في معنى النزوع فلا يكون الاشتراك لفظيا قوله وليس سلمنا ذلك لكن  
لو دخل في الوجه لدخل في ضمن احد ما فامنع عليه قلنا لا فذلك  
الجواز ان يدخل في الوجه بان يكون موجبا فيها واذا كان موجبا فيها  
فلا يبره ما ذكره الثالث ان قوله وهو المدلول ان كان من تسمية الشيء  
فيلزم الدور والتعريف بالمضاييف فلا بد في العدول وان لم  
يكن كذلك فيلزم ان يكون القضية المستلزمة لعكسها وعكس  
نقيضها وليلا وليس كذلك وجوابه انما نحن رانه من تسمية الشيء  
قوله يلزم الدور والتعريف بالمضاييف فلا بد في العدول قلنا  
اما الدور والتعريف بالمضاييف فيجب جوابها فيها بعد واما الثانية بدعي في  
العدم العكس لهما فانه ليس بطريق النظر خلاف

اشترى ك معنوي

اشترى ك معنوي

اشترى ك معنوي

اشترى ك معنوي



هذا هو الوجه الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر  
 ان صاحب المقام الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر  
 ان صاحب المقام الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر

في العدول فهي وحول الدليل الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر  
 من وجوه الأول من المدلول ما لا وجود له ويستدل عليه كفي العلم كقولنا هذا العلم  
 الذي يستدل عليه بنفي الحيوة فالصواب ان يقال ان الدليل هو كل شيء لا وجود له  
 الذي يأن من النظر فيه العلم بالمدلول هكذا ذكر الامام نصير الدين في هذا الدليل  
 الطوسي في تلخيص المختص فان قلت المراد بالوجود اعم من ان يكون  
 في الزمن او في الخارج في شمل التعريف المذكور المعلوم لان  
 وجوه اني الذي من قلت لا يلزم من حصول امر في الزمن العلم لان العلم ايضا  
 بذلك الحصول والا يلزم من العلم بشيء واحد العلم بالانتهائية له وهو التسلسل  
 مع وجه نظر لان حصول العلم بالعلم بجزء ان يكون نفسه فلا يلزم التسلسل  
 واذا كان كذلك فلا يلزم من العلم بالمعذور العلم بوجوده الذي  
 والتحقيق في هذا المقام ان الدليل ارباعا فم قسم يستدل بوجه  
 على وجه شئ آخر كما يستدل بوجه طلوع الشمس على وجه النار ومستم على الذي  
 قسم يستدل بعدم شئ آخر كما يستدل بعدم طلوع الشمس بكونه لا يدرى  
 على عدم وجه النار وقسم يستدل بوجوده على عدم شئ آخر كما يستدل  
 بوجه طلوع الشمس على عدم الدليل وقسم يستدل بعدمه على وجه شئ آخر

هذا هو الوجه الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر  
 ان صاحب المقام الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر  
 ان صاحب المقام الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر

وكذا ان تصور المدلول يكون مدلوله  
 بالنسبة الى الدليل كالابن و  
 النبوة فيكون مقفيا بين  
 ويكون متا وبين معرفة  
 والابن له ولا يجوز اخذ احداهما في  
 تعريف الاخر لان المعرفة ينبغي ان  
 يكون اجزا من المعرفة وفي هذا النظر  
 فظهر لان المدلول الماخوذ في التعريف  
 حسب المعرفة والدليل الماخوذ في التعريف  
 حسب الاصطلاح فلا يكون مقفيا بين  
 فلا يكون متا وبين معرفة والابن له  
 وايضا الدليل يتصور ان من انقضا  
 اي المركبات الجزئية والمدلول ايضا قوله  
 اي مركب جزئية

لا يستدل بعدم طلوع الشمس على وجود الدليل فلذلك ترك المصنف  
 الوجوه ليشمل التعريف جميع من الافاق الثاني ان الدليل متضاف  
 للمدلول وتعريف احد المتضايين بالآخر غير جائز وجوابه ان للدليل  
 والمدلول ذاتا وصفة عارضة لهما وتعريف احدهما بالآخر باعتبار  
 الذات لا باعتبار الصفة والتعريف بينهما باعتبار الصفة لا باعتبار  
 اعتبار الذات الثالث ان المدلول في وجوده لا يكون الرابع انه يلزم  
 الدور لان معرفة الدليل يتوقف على معرفة المدلول في ومعرفة المدلول  
 يتوقف على معرفة الدليل او المدلول هو الذي يلزم من العلم بالدليل  
 العلم به وجوابه من وجهين الاول ان المراد بالمدلول هنا اللغوي  
 لا الاصطلاحي والموقوف على الدليل المدلول الاصطلاحي لا اللغوي  
 فلا وقع الثاني ان هذا التعريف بالنسبة الى من يعرف ان شئ ما يسمى  
 وليلا وشئ ما يسمى مدلوله ولكن لا يعرف ان انما يسمى وليلا فثبت  
 ان الدليل هو الذي يكون العلم به ملزوما للعلم باخر قبل فيه نظر  
 لان تعريف الشئ لا يكون بالنسبة الى شخص دون شخص بل ينبغي ان  
 يكون تعريفه بالنسبة الى كل الاشخاص وجوابه ان الشئ قد يكون

هذا هو الوجه الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر  
 ان صاحب المقام الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر  
 ان صاحب المقام الذي يكون مدلوله عدمية فيه وفيه نظر



ابو حور و ابن عوف  
الشيخ ابو حور لا يعرف  
صدر قضاة قلعة حور لا اسمهم

*[A large, dense handwritten manuscript page in Arabic script, likely from a historical document or letter.]*

Handwritten text in a script, likely Indic, with some characters appearing to be in a different script or dialect. The text is written on aged, yellowed paper.

بل انما استند اليه من  
صحة

هو ان رضى طاعة

غنياً عن التعريف عند الشخص وون شخص آخر فلا يكون تعريف  
الشيء بالنسبة إلى كل الاشياء <sup>لان بعض الاشياء لا يمكن</sup> ان العلم بالدليل سابق على  
العلم بالمدلول فلو ذكر المدلول في تعريف الدليل لكان العلم بالمدلول  
سابقاً على العلم بالدليل فيلزم الدور وجوابه منع لزوم الدور في  
التصديق بالمدلول موقوف على التصديق بالدليل ولا يتوقف  
التصديق بالدليل على التصديق بالمدلول حتى يلزم الدور  
بل تصور الدليل موقوف على تصور المدلول فلا دور واعلم ان الدليل  
مطلقاً ينقسم بالتسعة الاولى الى عقلي ونقلي ومركب منهما والقيم  
الثاني غير متحقق لان حصول العلم منه بشئ آخر يتوقف على صدق  
الناقل والعلم بذلك لو كان ينقل آخر فان عا ويلزم الدور والآن  
يلزم التسلسل فثبت انه بثا ركنه العقل فلا يكون نقلياً محضاً والعقلي  
المحض كالقياس والاستقراء والتخيل والمركب كالكتاب والنية  
والاجماع واما انهم الدليل العقلي في هذه الثلاثة لانه ان كان  
استدلالاً بعقلي على كلي او على جزئي فهو القياس وان كان استدلالاً  
جزئياً على كلي فهو الاستقراء وان كان استدلالاً بجزئي على جزئي

عن النبي لا تشركه في الجسد  
على النبي لا تشركه في الجسد

بعض جزئیات حیوان علی جمود نام  
شروع طلوع ہر  
نشان کل حیوان حرکت کند الا سفلی عند  
انقضاء لان الحيوان اما طير واما ذوات الارض  
الانسان والكل يحرك تكديرا اسفل عند الغسق

حیدران رسد طواف  
 حیدران رسد طواف  
 حیدران رسد طواف

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

بما اخرجوه القليل الذي يستحيه الفقهاء ويا ساء وبنيت ان يعلم البصائر ان  
الدليل ان كان مركبا من المقدمات القطعية الصدوق كان محققا  
المدلول ايضا قطعا وبشيء برهانا وان كان مركبا من الظنيات  
او اليقنيات والظنيات كان ثبوت المدلول ظاهريا لان ثبوت  
المدلول فرع ثبوت الدليل والفرع لا يكون اقوى من الاصل  
ويسمى دليلا ظاهرا الذي يلزم من العلم والنطق بالمدلول فان قلت  
اولئك شكك فلا يجوز استعمالها في التعريف الذي هو للتوضيح قلت  
لقطة وهذا للبين يعني ان كل واحد منها دليل قال صاحب  
المقدمة ان تقسيم الدليل الى النقلی المحض غير صحيح او ليس يلزم  
من العلم به العلم بوجه المدلول للزوم الدور او النفس كما مر  
واجاب الجليل بان هذا يدل على ان العلم بالنقل المحض لا يمكن حصوله  
وهذا ليس مما ينبغي كونه بمشابهة يلزم من العلم به العلم بالمدلول  
فلا يلزم من هذا عدم كونه دليلا وكونه قسما لعناية ما في الغالب  
ان العلم به محمولا لا يلزم من مخالفة ملزم وميتة والملازمة بين  
المشكلات ليست من المشكلات قال الامام الخافق الامانة

المشتملات ليست من المشتملات **قال** الامارة الخ **الاف** الامارة  
 افلا لا بد من ادعاء على بيان القول لقوله المشتمل  
 نقله الى النقل فهو على محض وان كان محتاجا  
 نقله من لا وجه له لما مر من انه ليس به لم يعد  
 به دليل موجه وانما يقع الى الفحين فلا بد من الوجه

العلم او الظن هو  
التعريف لما للبل الدليل هو هو  
اقنا عبا وامان ولواريد شمول

ان العلم بالنقل الخفى محال فاذا كان ذلك  
لا فلا بد ان يكون العلم بالمدلول بالهالمة  
اذا ثبت ذلك فتصور بان العلم من ان يكون النقل  
بشيء من العلوم من العلم بالمدلول بالفرض  
لان المدلول من بين المستحلات ليست من  
تجوز العلم بالمدلول

ور لا نهم قالوا الدليل ان لم يكن العلم به  
قالوا العقل ايضا فهو مركب والافق  
فان النقل الحرف ليس بدليل براق لا ليس  
وكلامهم لا اعتبار عليه نولانا سلم



لغة العلامة واصطلاحها هي التي يلزم من العلم - بها الظن بوجوده  
 المدلول كإعطاء الرطب بالنسبة إلى المطر وكجارية من له بصائر بالنسبة  
 إلى الرخ فانه يلزم من العلم بها بالظن بوجود المطر والرخ والبركة

باللزوم الملازمة واعلم من ان يكون بيتا وغيره لجميع اقسام  
 الامارة والمراد بالعلم هنا المعنى الاعم والمراد بالظن هو -  
 الاعتقاد والراجح مع تجوز التقيض وبعبارة اخرى هو التصديق  
 العاري عن الجزم المحتل للتقيض احتمالا مزجيا قوله هي التي يلزم  
 من العلم بها بانه لا يدخل الدليل وغيره من المعارف والملي  
 فيه وقال الظن بوجوده المدلول بانه الفصل لا يخرج هذه باسرها ومنها على الاشكال  
 اعتراض من وجوه الاول انه غير جامع لعدم شمول الامارة التي يلزم  
 من العلم بها الظن بعدم المدلول كجارية من لا بصائر فانه يلزم من  
 العلم بجارية الظن بعدم الرخ فان قلت المراد بالوجود اعلم من  
 ان يكون ذميا او خارجيا فيدخل هذه الامارة فيمدلولها في لوجوده  
 الذم من قلت هذا باطل من وجهين اما اوله فلما مر في تعريف  
 الدليل واما ثانيا فلان وجهه في الذم من استفاد من الظن

ما دلل فليس لا يلزم من حصول امره الذم  
 العلم بذلك الحصول والالزام من العلم بشئ  
 واحد العلم بما له نية له وهو محال

لان الاعتقاد والراجح بالشئ يقتضي وجوده في الذم من فحتمت الى قوله  
 بوجوده المدلول الثاني ان الامارة لا يلزم من ان تكون وليلا ولا تكون  
 واباما كان لا يصح ذكر المدلول في تعريفها اما اذ كانت وليلا فلان  
 يلزم الدور والتعريف بالمضاد والعلم بها يستلزم العلم بالمدلول  
 لا الظن واما اذا - لم تكن فلان المدلول بازاء الدليل  
 فاذا تنفي الدليل تنفي المدلول والتقدير انتفاء فلا يتحقق  
 المدلول فيمتنع ان يحصل بوجود الظن وجوب الاول والثاني  
 قد مر في بحث الدليل واما جواب الثالث فلان ان الامارة  
 لو كانت وليلا يلزم من العلم بها العلم بالمدلول لا الظن واما  
 يلزم ان لو كانت الامارة وليلا قطعيا واما اذ كانت وليلا  
 طينيا فلا - الثالث ان المراد بالعلم في هذا التعريف اما اليقين  
 او الظن او الاعم منها والكل باطل اما الاول فلان الشئ اذا علم على  
 سبيل اليقين علم مدلوله كذلك لان العلم بالعلم يستلزم العلم  
 بالمعلول فقوله الظن بوجوده المدلول باطل واما الثاني فلان ولان  
 العلم على الظن غير ظاهر لان العلم اما اليقين وهو مبني للظن

دليلا

بوجوده

مختار الشئ الاول وجواب الثاني والاول  
 قد مر الخ



و اما الادراك المطلق وهو اعظم من الظن والعام لا دلالة له على الخاص واما  
 الثالث فلان ان اشتركوا في العلم اشراك معنوي حتى يجوز ان يشتركا منه  
 بل كما ينبغي ان لا يثبت لان اليقين لا يحتمل النقيض والظن يحتمله وجوابه  
 اننا نخبر بالشئ الاول ونفهم ان العلم اليقيني بالشئ يستلزم العلم اليقيني  
 بحد لوله واما يكون كذلك ان لو كان ذلك الشئ علته في الحقيقة اما اذا  
 كان اما في الشئ فلا يلزم من العلم اليقيني به العلم بحد لوله كما في التجارة  
 بالنسبة الى الرخ ولا يلزم من العلم اليقيني بالثبوت العلم اليقيني بالرخ  
 لجاز ان يتحقق مانع عن الرخ كقلة البصائر وقاطع الطريق وغير  
 ذلك وايضا نخبر بالشئ الثالث وندفع من الاشراك المعنوي  
 بان المراد من العلم المفهوم الواحد الذي يشترك كل واحد منهما فيه  
 وهو الادراك المطلق ولا شك انهما مشتركان فيه وما يتوقف عليه  
 وجه الشئ الى ان يتوقف الشئ على الشئ ان كان من جهة الشروع يسمى  
 مقدمة وان كان من جهة الشئ يسمى معروفا وان كان من جهة الوجه  
 فان كان داخل في ذلك الشئ يسمى ركنا كالقيام والقراءة والقعود  
 بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن كذلك فان كان مؤثرا فيه اي يكون  
 مؤثرا عليه

اليقيني صحيح

وما يتوقف عليه وجه الشئ  
 ان كان داخل فيه يسمى ركنا  
 وان كان خارجا فان كان مؤثرا  
 في وجهه يسمى علته والا فشرطا  
 من

اي وان لم يكن مؤثرا

يؤثرون عليه

الايجز مستند اليه يسمى علته فاعلية كالمصير بالنسبة الى الصلوة  
 وان لم يكن كذلك يسمى شرطا سواء كان وجها كالوضوء والطهارة  
 بالنسبة الى الصلوة او عذبا كزاله النجاسة عن الثوب بالنسبة  
 الى الصلوة ومثلهما اعترض من وجوه الاول انه يلزمها ذكر ان يكون  
 العلة الغائية من جملة الاشياء لا انما هي رتبة عن الشئ وليست مؤثرة  
 فيه فان قلت العلة الغائية متأخرة عن المعلول بحسب الوجوه واذا  
 كان كذلك فلا يتوقف عليها المعلول في وجوه والا فيلزم الدور فيكون  
 خارجة عن المقسم او المقسم هو ما يتوقف عليه وجه الشئ قلت العلة  
 الغائية علته بحسب لما صيد لان الفاعل ما لم يتصور الغرض والغاية  
 المطلوبة من الفعل لم يتعلم في علمه لعلته فاعلية فيتوقف عليها  
 المعلول في وجوهه بالضرورة واما بحسب الوجوه الخارجة فهي متأخرة عن  
 المعلول ولا امتناع ان يكون الشئ علته بحسب الحاصية ومعلولا بحسب  
 الوجوه بالنسبة الى شئ واحد وجوابه ان اصطلاح اصل النظر لما كان  
 محالفا لاصطلاح الحكم جاز ان يكون الشئ علته عند الحكم وشروط  
 عند اصل النظر واعلم انه قال وما يتوقف عليه وجوه الشئ اما ان يكون  
 مؤثرا عليه او شرطا

والسرير مثلا يعني ان العلم الفاعلية  
 سبب الالهي والسرير والعلية الغائية  
 على العلية الغائية الغائية فيكون العلم  
 الفاعلية الالهية والسرير لان العلم الفاعلية  
 يكون رتبة عن الشئ او مؤثرا عليه في الوجوه  
 الفاعلية المطلوبة وان كان مؤثرا عليه في الوجوه  
 واحدا ومعلولا بالنسبة الى الشئ

ان يتوقف عليه المعلول  
 ان يتوقف عليه المعلول  
 ان يتوقف عليه المعلول

لان العلم ما يتوقف عليه المعلول في الوجوه  
 فلو كان العلم الغائية ما يتوقف عليه المعلول  
 في الوجوه لكان ان العلم الغائية متأخرة عن  
 المعلول في الوجوه فيلزم الدور فيكون  
 خارجة عن المقسم او المقسم هو ما يتوقف عليه وجه الشئ قلت العلة  
 الغائية علته بحسب لما صيد لان الفاعل ما لم يتصور الغرض والغاية  
 المطلوبة من الفعل لم يتعلم في علمه لعلته فاعلية فيتوقف عليها  
 المعلول في وجوهه بالضرورة واما بحسب الوجوه الخارجة فهي متأخرة عن  
 المعلول ولا امتناع ان يكون الشئ علته بحسب الحاصية ومعلولا بحسب  
 الوجوه بالنسبة الى شئ واحد وجوابه ان اصطلاح اصل النظر لما كان  
 محالفا لاصطلاح الحكم جاز ان يكون الشئ علته عند الحكم وشروط  
 عند اصل النظر واعلم انه قال وما يتوقف عليه وجوه الشئ اما ان يكون  
 مؤثرا عليه او شرطا



هذا هو الوجه الثاني في كون ما يتوقف عليه الشيء من جنس ما يتوقف عليه الشيء  
 انما هو ان يكون له وجه في وجهه او لا يكون له وجه في وجهه او لا يكون له وجه في وجهه

واخلافه او خارجا عنه والخارج اما ان يكون مؤثرا في وجهه او لا  
 في مؤثره او لا هذا ولا ذاك لما في هذا الاعتراض ابتداء الثالث  
 ان قوله ما يتوقف عليه وجه الشيء ان كان <sup>جمله</sup> خلافاً يسمى ركناً باطل  
 اذا دخل في الشيء يسمى ركناً باعتبار كونه جزءاً وعنصراً باعتبار كونه  
 بحيث ابتداء منه التركيب <sup>امر</sup> شطابقاً باعتبار كونه منتهى التحليل وما رده  
 وهبولى باعتبار كونه قابلاً للصورة المعينة واصلاً باعتبار كونه  
 المركب ما حقه امنه وموضوعاً باعتبار كونه محلاً للصورة المعينة بالفعل  
 واذا كان كذلك فلا يصح ان يقال ان الداخل في الشيء يسمى ركناً فالصواب  
 ان يقال وما يتوقف عليه وجه الشيء ان كان <sup>القول ان الحقيقة في كل شيء</sup> خلافاً في اعتبارها <sup>لا يلزم في ما عدل</sup>  
 كونه جزءاً يسمى ركناً الثالث لم قال وما يتوقف عليه وجه الشيء  
 ولم يقل وما يتوقف عليه الشيء حتى يتناول ما يتوقف عليه عدم  
 الشيء او الحاصية من حيث هي <sup>لا يلزم بوجه ولا معدوم</sup> هي وجوابه ان المصير يرد ان يبين  
 ما يتوقف عليه وجه الشيء لا غير وايضا ان الركن والعلّة الفاعلية  
 والشرط لا يطلق الا على ما يتوقف وجه الشيء فتدبر لم يتعرض للفظ  
 الوجه لم يصدق هذا التقسيم صلا وما قيل ان الشبهة والوجه

انما هو ان يكون له وجه في وجهه او لا يكون له وجه في وجهه او لا يكون له وجه في وجهه

مثلاً

هذا هو الوجه الثاني في كون ما يتوقف عليه الشيء من جنس ما يتوقف عليه الشيء  
 انما هو ان يكون له وجه في وجهه او لا يكون له وجه في وجهه او لا يكون له وجه في وجهه

مثلاً ريثان فلو قال وما يتوقف عليه الشيء لم يتناول ايضاً فيجوز  
 لان الشيء يطلق على المعدوم اذا كان معلوماً لكونه شيئاً في العقل  
 وبدل عليه قوله نوانا امره اذا اراد ان يقول له كن فيكون  
 بخلاف الوجه فانه لا يطلق على المعدوم والتحقيق في ذلك ان الوجه  
 انما يكون الشيء في الاعيان فهو اخص من الشيء مطلقاً وان كان  
 بالثبوت سواء كان ذهنياً او خارجياً فاشبهه والوجه بمثله  
 واعلم ان القسم المذكور صهنا على اصطلاح اهل النظر والاصوليين  
 واما على اصطلاح الحكماء فما يتوقف عليه وجه الشيء يسمى علّة وهي  
 ان كانت داخلية في المعلول ان كان بها بالقوة يسمى علّة ماوية  
 كالنفس بالنسبة الى السريوان كان بالفعل يسمى علّة صورية كصورة  
 السريوان كانت خارجة عنه فان كانت مؤثرة في وجهه  
 المعلول يسمى علّة فاعلية كالنفس بالنسبة الى السريوان لم تكن  
 كذلك فان كان القاشرة لاجل يسمى علّة غائية كالجلوس بالنسبة  
 اليه وان لم تكن سوى شرطاً وبند في فعله فاعلة كالموقف مثل  
 الثوب للصباغ وكالآلة مثل القدر والمثاقيل والنجار وكالوقت

هذا منسوب المعتبر له واما عند اهل السنة  
 والجماعة من اهل زمان وتقدم الامة فاما المراه اذا  
 اراد وجود شيء ان يقول له الائمة بده

فوجود المعلول

وان كانت مؤثرة في وجهه

بسم الشك



مثل الجيف الذي يصنع الاوهم وكالداعية مثل الجوع للأكل -  
 وارتفاع الموانع مثل زوال الدجج <sup>الدجج الظلم</sup> للقصار وقيل ان الشرط مغايرة  
 للآلات والاولى اذ الشرط من اجزاء العلة الحادية لان القابل  
 انما يكون قابلاً بالفعل معاً واما الآلات والاولى فهي من اجزاء  
 العلة الفاعلة القلة الفاعلة لا تتم الا معاً فان ثلث دونها امتنع  
توسطها والعلة النامة ان العلة مطلقاً هي ما يتوقف عليه وجه  
 الشيء وهي تامة او ناقصة فالقائمة هي جملة ما يتوقف عليه وجه الشيء  
 اعني المجموع المكون من العلة الحادية والصورة والغائبة والفاعلة و  
الشرائط والناقصة هي بعض ما يتوقف عليه وجه الشيء كواحدة منها  
 ومهما نظر من وجوه الاول ان التعريف للعلة النامة عنده جامع لمزوج  
 واجب الوجه عنه <sup>أي عن التعريف</sup> موانع - علة تامة بالنسبة الى العقل الاول ولما  
 استقصيت هذه الاشكال على الناس ولم يظفروا بدفع عدل - لو  
 عن هذا التعريف وقالوا المراد بالعلة النامة المؤثرة المستجملة لشرائط  
 وارتفاع الموانع لبناء اول الواجب ايضاً ويمكن ان يحاط قته منع عليه  
 النامة للعقل الاول او تابع فيه يتوقف على امكانه وارتفاع الموانع  
 واجب الوجه

الشرايط والناقصه هي بعض ما يتوقف عليه وجود الشيء كواحد منها  
 ومنها نظر من وجوه الأول ان التعريف للعلم النامة عليه جامع لمزوج  
 واجب الوجود عنه موافق — <sup>أي عن التعريف علم النامة</sup> علمه تامة بالنسبة الى العقل الأول ولما  
 استقصى هذا الإشكال على الناس ولم يطفوا ابداً فعدّ — لو  
 عن هذا التعريف وقالوا المراد بالعلم النامة المؤثرة المتجلى لثابت  
 وارتقاء الماهية لثباتها وألواحدها بقضاها يمكن ان يقال <sup>أي علمه</sup>

وهو له وجه الحلول المبته به  
لاننا عاريا الاختيار والدماء هي التي يلج من  
وقتنا الواجب ليس يعلم العقل الاول

55

بناء على انه منع ليس يغادر على المحتملات الثاني ان ما يتوهم بعد الوجه  
يكون لعدمه ايضا علة تامه فان عدم العلة علة لعدم المعلول كعدم  
طلوع الشمس فانه علة لعدم الظلمة مع ان التعريف غير شامل له لان  
الموقوف صناعه عدم الشيء لا وجهه فلو قال العلة التامة هي جملة ما  
يتوقف عليه الشيء لكان اولى لبينا ولماذا وجابه ان العلية والمعلول  
لا يتعارضان للشيء المتحقق الوجه او المودوم نفي محض لا يؤثر في غيره  
ولا يتعارض عن غيرهما اصلا وعلية عدم العلة لعدم المعلول باعتبار  
العقل لا باعتبار الخارج والا يلزم التسلسل في العلل والمعلولات الوجه  
المترتبة لان انتفاء الشيء يكون لانتهاء علته واستتفاء علته يكون  
لانتهاء علته وندم حجة الى غلبة النهاية فيلزم انتفاء علل ومعلولات  
غير منها مية مترتبة لا الى نهاية مقاديرها ووجه ما هو ذلك  
عبر التسلسل فان قلت ان العلة الغائية علة لعلية العلة الفاعلة  
ومعلولة لوجه ما في لا تكون العلية عن عوارض الوجه في ان يكون  
العدم علة لعدم كقر قلت العلة الغائية ما لم تتحقق في الزمن  
لم نضر علة وذلك يتبين في لم تكن مودومة بل تكون مودومة في الزمن

لأن وحده العلم يتجاوز وهو العلم  
وإذا عرفت ذلك علمه وحده من عدمه

قل بل ما عبثوا بالخارج  
عليه قديم  
العلماء لعدم  
اعتبار الخارج  
في الخارج

لان انتفاع العلق والمعلولات الفيزيائية المتناهيية  
يتوقف على ان يكون موجوده غير متناهييه  
العلق والمعلولات نروا فروا



وهي العلة القائمة

ولتأكل ان يمنع امتناع هذا السلسل لانه تسلسل في العلة الموجبة  
وهو غير مح والحق هو التسلسل في العلة الفاعلية الثالثة ان العلة  
الثامة على مقتضى هذا التعريف غير موجودة في الخارج لكون  
ارتفاع الموانع من اجزائها ولقد استصعب هذا الاشكال على من  
لا يصير له حتى اعترف بعدم وجود العلة الثامة في الخارج مع ان  
العقلاء انفقوا بوجوهها وجوب هذا الاشكال ان ارتفاع الموانع ليس  
من اجزاء العلة الثامة من لوازم اجزائها فان غسل الثياب مثلا  
لا يتوقف على زوال الدجن بالذات بل يتوقف بالذات على  
وجود شعاع الشمس الذي يلزمه زوال الدجن الرابع لو قال العلة  
الثامة هي جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء من العلة القريبة لكان اولى  
لان العلة البعيدة لا تاتى في المعلول بل في العلة التي تؤثر فيه فان  
النجمل مثلا لا يوجد للحلاوة في الذائقة وان وجد العسل بل هو جلاله  
في الذائقة انما هو العسل فان قلت لاحاجة الى هذا التبدل لعدم  
توقف المعلول على العلة البعيدة لان القريبة تكفي في وجود المعلول  
وان لم توجد العلة البعيدة والا يلزم تخلف المعلول عن العلة القريبة

بل هو

وهو مح فالمعلول بالحقيقة لا يتوقف على العلة البعيدة في الاحتياج  
الى هذا القيد قلت توقف وجود المعلول على العلة القريبة والبعيدة  
امرضه ويرى من انكرو ذلك فقد انكروا ضرورة فان قلت قد يحصل  
الابن من الاب مع عدم اب الاب في لا يتوقف - وجود المعلول  
على العلة البعيدة بالضرورة فلا يكون الدعوى ضرورة قلت العلة  
البعيدة فسمان فسم يتوقف عليه وجود المعلول وانما كطلوع الشمس  
عند وجود النار المعلول لشعاع الشمس وقسم يتوقف عليه وجود  
المعلول في الجملة كوجود الجدة لوجود ابن الابن لان علته بالنسبة الى  
ابن الابن ايضا بهذا المعنى فالتوقف في القسم الاول ظاهر  
وكذا في الثاني لان وجود المعلول بدونه لا ينافي التوقف في  
الجملة وحي لا يتوجه المنع لوجوب توقف المعلول على العلة البعيدة  
في الجملة واعلم ان العلة في علم النظر اذا اطلقت بلا قيد يكون  
المركب بها العلة الفاعلية والباقي منها يطلق مع القيد كالعلة  
الثامة والعلة المادية وغير ذلك **قال** والتعليل المح **ان** التعليل لفة  
سعي بعد سعي وجبني الثمرة مرة بعد اخرى واصطلاحا على ما قاله

عقله  
منقول كقولك

موتيبين علة الشيء من



المص هو تبين علة الشيء المطلوب ثباته او نفيه واظهار ما يستلزم  
الذهن بسبب العلم به الى العلم بالمعلول كقولنا العالم حادث  
لانه متغير وكل متغير حادث فالعلم حادث فالتعليل هو الاستدلال  
بالعلة على المعلول ومنها نظره من وجهين الاول ان التعريف - غيره  
جامع لخروج الاستدلال بالمعلول المساوي على علة الاستدلال  
بالدخان على وجه النار فلا يصدق عليه انه تبين علة الشيء بل  
هو تبين معلول الشيء وجوابه من عدم صدق عليه اذ العلم بالمعلول  
المساوي علة للعلم بالعلة فهذا الاعتبار يصدق عليه انه تبين علة  
الشيء في الجملة اذ العلة من حيث هي علة اعم من ان تكون علة في نفس الامر  
اولا تكون التاخر ان اريد بالعلة في قوله تبين علة الشيء العلة الثابتة  
فهو باطل لعدم ولالة العام على الخاص وان اريد بها العلة الناقصة  
فهو ايضا باطل اما اولها فلما مررنا ثانيا فلان العلم بالعلم الناقصة  
لا يستلزم العلم بالمعلول وان اريد بالاعم فهو ايضا باطل لان العلم  
بمعنى الاعم عبارة عما يتوقف عليه وجه الشيء والعلم بمثل هذا الشيء  
لا يستلزم العلم بالشيء المتوقف لجواز ان يكون ذلك الشيء المتوقف

عليه

عليه اعم منه والعلم بالعام لا يستلزم العلم بالخاص فان قلت المراد  
بالعلة ههنا العلة الفا عليه لما ذكرتم من ان العلة بلا قيد عند من هي  
العلة الفا عليه قلت سمنا ذلك لكن العلة الفا عليه قد تكون ناقصة  
والعلم بها لا يستلزم العلم بالمعلول كما مر قال صاحب المقدمة التعليل  
هو انتقال الذهن من المؤثر الى الاثر كما ينتقل الذهن من النار  
الى الدخان والاستدلال هو انتقال الذهن من الاثر الى المؤثر  
كما ينتقل من الدخان الى النار واعتبر في علمه بان من المشهور  
ان امل العلم يقولون صور استدلال على ذلك ويعمل اذا كان في تقرير  
الدليل ويفهمون من هذا القول انه في تقرير الدليل فاميلين عن  
الانتقال في لا يصح بحسب عرفهم ان يقال انما انتقال الذهن  
فالتصوّل ان يقال ان التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لاثبات  
الاثر والاستدلال هو تقرير ثبوت الاثر لمؤثر والاستدلال  
في عرف اهل العلم هو تقرير الدليل لاثبات المدلول سواء كان ذلك  
من الاثر الى المؤثر او بالعكس ومن احد الاثرين الى الآخر **والملامة**  
**الحق** **اقول** الملزمة والندوم والتلازم بمعنى واحد وهي لغة امتناع

وانما قال قد يكون لانه قد يكون تاما  
بالشرائط كما يجب الوجود

فلا

لا ثبات مع

في خبره انما هو

هي كقول الحكم مقتضيا للاخر  
والاول هو الملازمة والآخر  
هو اللازم على



انفكاك الشيء عن الشيء واصطلاحاً على ما قاله المحقق في كون الحكم  
 مقتضياً لآخر على معنى ان الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم اقتضاء آخر  
 ضرورياً والحكم الاول سمي ملزوماً والثاني يسمى لازماً والمراد بالحكم  
 ههنا المجزئ لا التقيدي والمراد بالمقتضي العلة اعم من ان تكون  
 تامة او ناقصة مكرراً قيل وفيه نظر اذ المقتضي الناقص لا يوجب الملازمة  
 وايضا يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً لخروج الملازمة التي بين  
 المتلازمين اذ اكان الملزوم معلولاً واللازم عليه او معلولاً  
 علة واحدة بل المراد بالمقتضي المستلزم سواء كان علة او معلولاً  
 وقوله مقتضياً يخرج — الاتفاقيات فان كون الانسان  
 ناطقاً لا يقتضي كون الحمار ناطقاً بل صدقة على تدبير صدقة الماهو  
 بخلاف الاتفاق لا لعلاقة يتحقق بسببها الاقتضاء واللازم قد يكون اعم  
 من الملزوم كالحوان بالنسبة الى الانسان وقد يكون مأوفاً للملزوم  
 كالناطق بالنسبة اليه فان قلت الملك والجن والنبغاء ناطق فانه  
 هو مربيطة وحيوة ونطق عقل غير ما يشي والقيده الاخيرة لاخراج  
 الانسان واما الجن فانه حيوان ملوأي ناطق مشتق من شأنه ان يشكل

من سبب الاقتضاء في قولهم

الجم

بأشكال مختلفة واما النبغاء فهو ظاهر واذا كان كذلك فلا يكون الناطق  
 ماويالان قلت المراد بالنطق ههنا ما يجري على اللسان  
 لا ما يجري على اللسان وليس للملك والجن جنان ولا يجري على جنان  
 النبغاء شيء او نقول ان النطق اما خارجي او داخلي اما باليقظة او  
 بالنعفل فالاول ليس مختصاً بالانسان والثاني هو الفصل للانسان  
 والثالث ملو خاصة او فصل للملك وزعم صاحب المقدمة ان اللازم  
 لا يمكن ان يكون اخص من الملزوم والا يلزم وجوه الملزوم بدون  
 اللازم وهو محال وفيه نظر من وجهين اما اولاً فلازم ان الملزوم لو  
 كان اعم من اللازم يلزم وجوه الملزوم بدون اللازم اذ لا يلزم من  
 كون الشيء اعم من شيء آخر ان يوجد بدون بل يلزم امكان وجوه الملزوم  
 بدون لازمه وجوابه ان الاعم بحسب الصدق يجب ان يصدق بدون  
 الاخص واما ثانياً فلان ما ذكره ليس مستقيماً على الاطلاق بل في  
 الملازمة الطولية واما في الجزئية فلا لان اللازم في قولنا قد يكون اذا  
 كان الحيوان موجوداً كان الانسان موجوداً اخص من الملزوم  
 واعلم ان اقتضاء الملزوم اللازم قد يكون اقتضاء العلة للمعلول

والداخلي هو



كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنار موجهة وقد يكون اقتضاء المعلول  
 للعلّة كعكس هذا المثال وقد يكون اقتضاء أحد المعلولين للآخر  
 كقولنا ان كان النار موجهة اكان فوق الاف مفيضا فانها معلولة  
 علّة واحدة وهي طلوع الشمس فان العلّة كما يقتضي تحققها المعلول فكذلك  
 المعلول لا امتناع تحقق المعلول بدون علته وكذلك أحد المعلولين  
 فان تحقق احدهما يقتضي تحقق الآخر وذلك لانه كلما تحقق المعلولين  
 تحققت العلّة وكلما تحققت العلّة تحققت المعلول الآخر لكونها علّة  
 لها فكما تحقق أحد المعلولين تحقق الآخر وقد يكون اقتضاء أحد  
 المتضاينين للآخر كقولنا ان كانت زيدا باعنا وفيمر وابنه وفي  
 هذا المقام اعترافنا بالاول ان التعريف المذكور لا يتناول  
 الملازمة التي بين طرفي الشرطية ولا الملازمة التي بين المفرومين  
 اما الاول فلان كل واحد طرية لا يتحمل الصدق بسبب  
 افتراء حرف الشرطية لجهلها بما فليكن الحكم ملزوما ولا لازما لان  
 الحكم يحتمل الصدق والكذب اما الثاني فظاهر والجواب عن الاول  
 لان ان الملازمة واللازم لا يحتملان الصدق والكذب فان

مبيضا

والكذب صح

الملازم

فان الملازمة في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنار موجهة هو قولنا  
 الشمس طالعة لا قولنا كلما كانت الشمس طالعة فان السور لا يكون نجرا  
 من طرية القضية والا لاحتاج في الارتباط الآخر ويسلس وقولنا  
 الشمس طالعة يحتمل للصدق والكذب وان لم يحتملها الجوع وكذا  
 الملازم هو قولنا النار موجهة وان لم يحتملها او اما الجواب عن الثاني  
 فقد قيل ان معنى الملازم بين المفرومين هو ان كلما تحقق أحد المفرومين  
 تحقق الآخر لعلاقة بينهما فيكون التعريف متسا ولا تلازم ما الثاني  
 ان ما ذكرتم من الدليل على وجوب الملازمة بين معلولي علّة واحدة  
 غير صحيح لان استلزام المعلول العلّة من حيث المعلولية واستلزام  
 العلّة المعلول من حيث العلّية فلا يكون الوسط متساويا ايضا  
 ينتقض بالعكس الاول والعقل الثاني فانها معلولان للعقل الاول  
 وليس بينهما ملازمة لجزا من فرض وجه كل واحد منهما منفردا عن  
 الآخر نعم لو كان لكل واحد من المعلولين مدخل في علّة الآخر  
 لكان بينهما ملازمة كما في الميول والصورة الثالث ان  
 الملازمة التي بين المتضاينين اما داخلية في الملازمة التي

على  
 ويمكن ان يكونا بغيره باي المراتب المتعارضة  
 الملازمة بينهما بغيره او خارجية ومنها وان لم يتحقق  
 الملازمة بينهما بغيره او خارجية ومنها وان لم يتحقق  
 الملازمة بينهما بغيره او خارجية ومنها وان لم يتحقق  
 الملازمة بينهما بغيره او خارجية ومنها وان لم يتحقق

وهو القريب الاول مما اشكل الاول  
 يعني قوله متى تحقق أحد المعلولين  
 تحققت علته ومتى تحققت علته  
 تحقق المعلول الآخر بغيره ان متى تحقق  
 أحد المعلولين تحقق المعلول الآخر

ويمكن ان يجاب عنه ان الاستلزام  
 بينهما ليس من جهة العلّة والمعلولية  
 وان كان بينهما العلّة والمعلولية لانا  
 وجدنا الاستلزام بينهما سواء اخبرنا  
 العلّة والمعلولية او لم نخبرنا

فان البيوت والصورة معلولتان  
 لعلّة واحدة وهي العقل الاول  
 لان البيوت والصورة معلولتان  
 للعقل الاول لان البيوت والصورة  
 معلولتان للعقل الاول لان البيوت والصورة



معلول علة واحدة او  
في العلة زمة التي بين صح

٧ العلة والمعلول فان التضييق ان كان حقيقيا كالابوة  
والبنوة فتكون داخلية في الاول فان الابوة والبنوة معلولتان  
لعلة واحدة وهي كون الحيوان ثيو لدر من نطفة حيوان آخر  
فان عند العلم به يحصل ضافتان حقيقيتان في العقل وهما الابوة  
والبنوة وان كان مشهورا كالباب فتكون داخلية في الثانية لان  
الابن يحتاج الى الاب من غير عكس ونقول ان كل واحد منها  
يحتاج الى الآخر بجهة غير الجهة التي يحتاج اليها الآخر بها فان ذات  
الاب في الانصاف لا يوجب حاجة الى ذات الابن وذات الابن في  
الانصاف بالبنوة يحتاج الى ذات الاب فكل منهما علة من وجه  
ومعلول من وجه الرابع لا ملازمة بين الشئ اصلا لانه لو تحقق  
لكانت غيرة اللازم والملازم كونهما نسبة بينهما ولا يلزم ان يكون  
لازمة للملازم او لا تكون فان لم تكن لازمة فيمكن انفكاك اللازم  
عن الملازم وان كانت لازمة فيتحقق ملازمة اخرى بالضرورة فيلزم  
التسلسل وهو وجوابه اما اول فلان ما ذكرتم من الدليل المستلزم  
المترعى فيتحقق الملازمة والا فلا يلزم في الملازمة واما ثانيا فتحتاج الى

والابن صح

لا يلزم ان يكون الملازم علة للملازم بل هو الملازم علة للملازم

لان ان اسلزم الدليل المترعى يكون  
الدليل معلوما والمترعى له زما  
فيثبت الملازمة بالضرورة  
وهو لا ملازمة بين  
الشيئين اصلا

الملازم غير لازم قوله يمكن انفكاك اللازم عن الملازم فكل من منع جواز  
لان لا يكون بين الشئين ملازمة مع امتناع تحقق كل واحد منهما لهدون  
الاخر كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان اسدغ موجه او اعلم  
ان الملازمة لا تقتضي وجوب اللازم ولا الوجود الملازم فجاز الملازمة  
بين المعدوم وبين الموجود وبين الملازم والمعدوم واللازم  
الموجود واما عكس ذلك فموجب ولا يلزم وجوب الملازم بدون اللازم اما  
ان لا تقتضي الوجود واما ان لا تقتضي الوجود اللازم فلا ثلث لو كانت  
مفتقرة اليه يلزم من لازمة احد النقيضين شئ ان لا يكون النقيض  
الآخر لازما لشئ اصلا ولا يلزم الجمع بين النقيضين ولا شك في لازمة  
كل واحد من النقيضين لكثير من الاشياء فان قلت الملازمة نسبة  
بين الملازم واللازم وتحقق النسبة بدون المتبهمين مح قلت سلمنا  
ذلك لكن قد لا تقتضي الوجود مما لان النسبة قد تكون بحسب حقائق  
الاشياء فلا تحتاج الى وجودها كما لا مكان والامتناع فان كون الشئ  
ممتعا بدون الآخر او مكن للآخر انما يكون بحسب الحقيقة فلا تقتضي  
الوجود مما وقد تكون بحسب وجودها كما لمعية والتقدم والتأخر

الملازم فانها لو كانت مفتقرة اليه لم يلزم من لازمة احد النقيضين شئ ان لا يكون النقيض الآخر لازما لشئ اصلا ولا يلزم الجمع بين النقيضين ولا شك في لازمة كل واحد من النقيضين لكثير من الاشياء فان قلت الملازمة نسبة بين الملازم واللازم وتحقق النسبة بدون المتبهمين مح قلت سلمنا ذلك لكن قد لا تقتضي الوجود مما لان النسبة قد تكون بحسب حقائق الاشياء فلا تحتاج الى وجودها كما لا مكان والامتناع فان كون الشئ ممتعا بدون الآخر او مكن للآخر انما يكون بحسب الحقيقة فلا تقتضي الوجود مما وقد تكون بحسب وجودها كما لمعية والتقدم والتأخر

لان ان احد النقيضين اذا كان ملازما لشي  
كان جمعا على ذلك السبب ويؤكد  
كان ايضا جمعا على ذلك السبب ويؤكد  
المعدوم على ذلك السبب ويؤكد  
بشئ

مسألة الموجودين ان لا يكون  
موجودا كما في الحيوان موجودا  
مسألة الملازم والمعدوم واللازم الموجود  
ان لا يكون الا في سلكا في الحيوان  
موجودا



قال الامام في نهاية العقول التلازم هو امتناع تحقق الملزوم الا عند تحقق  
 التلازم يعني ان تكون الملزوم متحققا بدون التلازم ولا يكون متحققا عند  
 تحقق التلازم وعليه اعتراض من وجوه الاول انه يشمل على الدور  
 وانه كذا لان التلازم ما هو في تعريف الملزوم والتلازم اذا الملزوم هو  
 ما يتعلق به لزوم شئ والتلازم هو ما قام به اللزوم ولا خلاف في ان  
 التلازم والملزوم بمعنى واحد كما مر فيلزم الدور وجوابه اما اولاً  
 فلان لزوم الدور لجواز ان يكون المعبر في لغويها والمعبر في اصطلاح  
 واما ثانياً فلان هذا التعريف بالنسبة الى من يعرف ان شيئاً ما  
 يقال له الملزوم وشئاً ما يقال له التلازم ويعرف ايضا ان الشئ  
 الملزوم ممنوع بدون الشئ التلازم ولكن لا يعرف ان التلازم هو  
 هذا الامتناع فقال هو امتناع تحقق الملزوم الا عند تحقق  
 التلازم والاول ان يقال التلازم هو امتناع تحقق مفهوم الا عند  
 تحقق مفهوم آخر اي الامتناع متحقق في جميع الاحوال الا في هذه  
 الحالة فانه لا يتحقق في التلازم في التحقيق هو الامتناع بالغير الذي هو  
 عدم تحقق مفهوم آخر الثاني ان التلازم لو كان هذا الامتناع

التلازم صح

ان الامتناع متحقق  
 الملزوم الا عند  
 تحقق التلازم

ان الدور المتناهي  
 من الاعتراض

هذا الامتناع

التلازم صح

وهو غير متحقق عند تحقق التلازم ولا يلزم ان لا يتحقق بين  
 الصوابين قطعاً والتلازم باطل والملزوم مثله وجوابه منع عدم  
 تحقق الامتناع الذي هو التلازم عند تحقق التلازم فان الامتناع  
 الذي هو التلازم هو الامتناع بالغير الذي معناه انه لو لم يكن  
 الشئ التلازم متحققاً يلزم ان يكون الشئ الملزوم متحققاً بواسطة  
 عدم تحققه ولا شك ان هذا المعنى ثابت على تقدير تحقق التلازم  
 اذ على هذا التقدير يصدق في الشئ المتحقق الذي هو التلازم  
 لو لم يكن متحققاً كان الشئ الملزوم متحققاً بواسطة عدم تحققه  
 الثالث قد يكون الملزوم متحققاً لذاته فلا يمكن زواله على تقدير  
 تحقق التلازم كقوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لغداً وكقولنا لو  
 كان اجتماع النقيضين متحققاً كان احد النقيضين متحققاً  
 وجوابه منع جواز تحقق الف والذى من الآلهة وانما الجازم ما يلزم  
 من تأثير قدرة الله وكذا في المثال الثاني وفيه نظر لان المتلزم  
 للف والمخصوص مستلزم لنفس الف ومن حيث هو فيلزم من  
 امكان هذا الف وامكان الف والذى من الآلهة **قال** الدوران  
 يلزم

ان صح

هو ترتيب الشئ على الشئ الذي  
 له صلاحية الطائفة اما وجود او عدمه  
 او صواب الاول هو التلازم والتلازم هو التلازم



**الحاقول** الدوران لغة الطواف وقيل الحركة في السلك واصطلاحاً هو  
 ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية كترتيب الاسماء على شرب  
 السقمونيا والشيء الاول يسمى دايرو والثاني مدارا وقيل هو ترتيب  
 الاثر على الشيء في الوجه مرة بعد اخرى والمرتبة بالترتيب  
 حصول شيء عند حصول شيء آخر حصول النفا عند حصول الشمس  
 والمرتبة بصلوح العلية صحيحة تعليل الاثر بذلك الشيء كصح تعليل الاسماء  
 بشرب السقمونيا قوله ترتيب الشيء على الشيء بمثابة الجنس لشموله الدوران  
 وغيره من الملازم من مجموع اف ما وقوله الذي له صلوح العلية بمثابة الفصل  
 لانه يخرج عنه دوران الشرط مع المشروط الماوى ودوران احد  
 المتضايفين مع الآخر والعلية مع المعلول الماوى واحد معلولي  
 علته واحد مع الآخر والمعلوم مع العوض وفي كل واحد من التعيينات  
 نظرين وجهين اما الاول فانه غير مانع لدخول الاتفاقيات فيه كوجوب  
 الكثرة عند حفر موضع فلو تبدت التعريف بقولنا مرة بعد اخرى  
 بخروج الاتفاقيات كما في مستقيها فان قلت لا حاجة الى هذا القيد  
 لخروج الاتفاقيات بقوله ترتيب الشيء او الترتيب في العمق انما يطلق

62  
 حيث يكون دايماً او اكثر بالاهمى يكون ذلك مرة فلو كان هذا القيد  
 يكون للتوضيح للاختلاف من شيء قلنا ان الترتيب على ما قسم القوم  
 هو حصول شيء عند حصول شيء آخر كما ذكرنا ومن البين ان الدوام  
 والاكثرى لا يفهم منه وما قيل ان الاتفاقيات يخرج بقوله له صلوح العلية  
 لان المدار في الاتفاقيات لا يصلح ان يكون علة للدايرتين بخلاف  
 المدار في الاتفاقيات لا بد وان يكون علة للداير لان الاتفاقيات  
 امر ممكن فلا يقع بدون العلة ولئن سلمنا اننا نخرج بدون ما ذكرنا  
 من القيد لكن ابرك ذلك القيد هذا التعريف من الواجبات لان  
 الجزم او النظم بعلية المدار لا يصلح الا بعد ترتيب الدايرو علية مرتبة  
 اخرى كما في شرب السقمونيا فان الجزم بعلية لاسم الصفر اما  
 يحصل بالجملة والجملة اغا تحصل بواسطة المشاهدة المتكررة للصواب  
 ان يقال هو ترتيب الاثر على الشيء الذي له صلوح العلية مرة بعد اخرى  
 واما الثاني فلانه غير جامع لخروج الدوران العدمي عنه على ما لا يخفى **قال**  
 اما وجوه **الحاقول** الدوران على ثلاثة اقسام الاول ان يكون المدار مداراً  
 للداير ووجه لا عدم ما كثر السقمونيا للاسماء فانه اذا وجد وجد الاسماء

اورده

ان بقوله مرة بعد اخرى

في



اما اذا عديم فلا يلزم عدم الاسمال لجواز ان تحصل الاسمال بدو اخر  
 والثالث ان يكون المدار مدارا للدائره عد مالا وجوه الحايوة للعلم فانها  
 اذا لم توجد لم يوجد العلم اما اذا وجدت فلا يلزم ان يوجد العلم  
 والثالث ان يكون المدار مدارا للدائره وجوه او عدمها على معنى انه  
 كلما وجد المدار وجد الدائره وكلما عدم المدار عدم الدائره كالزنا الصا  
 عن المحضين لوجوب الرجوع عليه فانه كلما وجد وجب الرجوع وكلما لم يوجد  
 واعلم ان الدوران غير المدار وغير الدائره لان ترتيب الشئ على غيرهما الشئ  
 لكونه نسبة بينهما ولا يتوقف تحققه على تحققهما كما مر في التلازم ان النسبة  
 بين الشئين قد تكون بحسب حقايقهما فلا تحتاج الى وجودهما كما لا يمكن  
 والامتناع وايضا ان الدوران غير الملازمة لان اللازم لا يمكن انفكاكه  
 عن الملزوم والدائره يمكن انفكاكه عن المدار كما لا سؤال عن شرب  
 السقمونيا واعلم من الملازمة من وجه لتساويهما معا في المادة التي  
 يكون الملزوم فيها علة لل لازم ويصدق الملازمة بدون الدوران  
 في المادة التي يكون الملزوم فيها معلولا لل لازم ويصدق الدوران  
 بدون الملازمة في المادة التي يكون الدائره يمكن الانفكاك عن المدار

وينبغي ان يعلم ايضا ان الدوران اما كلي او جزئي فالكل هو ترتيب الدائره  
 في جميع زمان ثبوت المدار وفي جميع الصور والجزئي هو ترتيب الدائره  
 على المدار في بعض زمان ثبوت المدار وفي بعض الصور **قال**  
 والمناقضة **الاقول** المناقضة لغة عبارة عن ابطال احد القولين بالآخر  
 واصطلاحا هي منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل والمراد بمنع  
 المقدمة طلب الدليل والمقدمة تطلق ثانيا على ما يتوقف عليه  
 الابطاح الآتية وتارة على قضية جعلت جنبا للقضايا  
 وتارة على ما يتوقف عليه صحة الدليل والمراد بالمقدمة منها احد  
 المعنيين الاخيرين وصورة المناقضة ملكا مثلا اذا قال المعلق  
 يجب الزكوة في الحل لقوله وم ا زكوة اموالك ومذا النص متناول  
 للحل فيجب الزكوة فيه فيقول السائل لاني ان النص متناول للحل والمناشلة  
 ان لو كان الحل مرلا اجابة الا رله لكنه ممنوع فذلك المنع هو المناقضة  
 وكما اذا قال المعلق لو وجبت الزكوة في الحل لوجب في حل الصبي واللازم  
 بالاجماع المركب اما عندنا فليكن اما عندكم فليكونه مالا للصبي  
 بيان الملازمة انه لو لم يجب الزكوة في حل الصبي على تقدير وجوب الزكوة

هي منع مقدمة الدليل

او داخل تحت الارادة

قوله في الدوران  
 في بعض الصور  
 في بعض الزمان  
 في بعض الصور  
 في بعض الزمان



في الحال بليرم <sup>في الحقيقة</sup> يتراق بالضرورة وهو مستف لان شمول العدم لا يخ  
 من ان يكون واقعا على هذا التقدير <sup>لا يكون</sup> وان كان واقعا  
 فظاهر وان لم يكن واقعا كذلك <sup>لا يكون</sup> بليرم شمول الوجوب على تقدير  
 لاشمول العدم <sup>لا يكون</sup> واللا بليرم لاشمول الوجوب على تقدير لاشمول العدم  
 فيمكن بعكس النقيض الى ان يكون شمول العدم من لوازم شمول  
 الوجوب وهو باطل فيقول السائل لا لم انعكاسه بعكس النقيض  
 وانما يمكن ان لو كان لاشمول الوجوب من لوازم لاشمول العدم وهو  
 ممنوع ولين قال المعلن لاشمول الوجوب ثابت على تقدير لاشمول  
 العدم لما بينا وكل ما ملو ثابت على تقدير فهو من لوازم فيقول  
 السائل لا لم اجابته على تقدير فهو من لوازم لا بد له من دليل  
 وما ذكره السائل في الصورة بين ما المناقضة والمعلن ان يجب عنه  
 بان الشيء اذا كان ثابتا على تقدير فعلة الموجبة ايضا ثابتا على  
 ذلك التقدير واذا كان كذلك فيمنع انعكاسه عن هذا التقدير  
 واللا بليرم تخلف المعلول عن علته الموجبة وهو محال كالحج وفيه نظر  
 ولتقابل ان يقول لو قال المناقضة هي منع مقدمة الدليل او الدليل

يجوز ان يكون ثبوت  
 الشيء على تقدير  
 اتفاقا فلا يوجد  
 علة له

نفسه لكان انسب لشمول الصور التي لم يمنع السائل فيها مقدمة  
 الدليل بل الدليل نفسه كما اذا استدل المعلن بنص غيره ثابت  
 ومنع السائل ثبوته كما يقول المعلن يجب الزكوة في حالي التا لقوله  
 عم في الحال زكوة وينعكس الى ان يقول لا لم ان النبي عليه قال  
 في الحال زكوة وينبغي ان يعلم ايضا شرط المناقضة ان لا يكون المقدمة  
 من الاقليات ولا من المستحبات واللام تجز منعه واما اذا  
 كانت من النجرات او الحدييات او المتواترات فيجوز  
 منعها لانه ثابت نجحة على الفية **قال** المعارضة **الحال** المعارضة  
 لغة هي المقابلة على سبيل الممانعة واصطلاحا هي اقامة الدليل على  
 خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم كما اذا قال المعلن يجب الزكوة في  
 حالي التا لقوله عم في الحال زكوة فقال السائل ما ذكرتم وان  
 دل على ما ادعيتم لكن عندنا ما ينافيه وهو قوله عم لا زكوة  
 في الحال وكما اذا قال المعلن لو وجب الزكوة على المديون لوجب  
 على الفية واللازم مستف بالاجماع اما الملازمة فلان لو لم يجب  
 على هذا التقدير بليرم الافتراق وهو مستف لان شمول الوجوب

السلام مع

هي اقامة الدليل على خلاف  
 ما عليه الخصم من

ان على سبيل وجوب  
 الزكوة على المديون

الموضفين ٢







للمزوم ضرر التنقيص فيلزم انتفاؤه في الحلي فالصولب ان يقال  
المعارضة هي تسليم الدليل ومنع المدلول واقامة الدليل على نفي  
المدلول فان قلت هذا التعريف ايقنا فاسد لان تسليم  
الدليل ومنع المدلول ينفي الى التناقض وذلك لان الدليل  
ملزوم للمدلول وتسليم المزوم مثلزم لتسليم اللانم والا  
يلزم وجوب المزوم بدون اللانم قلت لان تسليم الدليل  
مثلزم لتسليم المدلول وانما يلزم هذا ان لو كان تسليم صحة  
لاخفاء خالفه لكن التسليم لخفاء خالفه ولذلك يقال في المعارضة  
وان قل ويبين دون وان صح او ثبت ولين سلما ذلك هذا  
في الدليل القطعي لافي الظني والمعارضة انما يصح في الظني لا في القطعي  
**قال** النقص الى القول لنقص لغة صوالكس واصطلاحها هو تخالف الحكم  
المدعى بثبوته او نفيه عن دليل المعلق الدال عليه في بعض الصور  
كما اذا قال المعلق يجب الزكوة في الحلي لقوله عم او اركى اموالكم وهذا  
النقص متناول للحلي فوجب الزكوة فيه فيقول ا ب يل وبلكم بتمامه غير  
صحيح اذ لو صح ثبت الحكم في الآتي والجواب هو عملا بالدليل ولغايل ان يقول

مختلف الحكم عن  
الدليل من

مروى بالمعارضة

بيان

لو قدم تعريف النقص على تعريف المعارضه لكان انبى لان النقص  
انما يتألف على نفس الدليل والمعارضه على نفس المدلول وينبغي ان  
يعلم ان النقص كما يطلق على المعنى المذكور يطلق على صور  
يوجد فيها المعارضه بدون المعارضه وبالعكس وقد يطلق على  
المعارضه لكن اطلاق النقص على الاولين مطلق وعلى الثاني  
مقيّد بالتفصيل **قال** المستند ما يكون المنع مبنيا عليه  
**اقول** المستند والسند هما ما يكون المنع مبنيا عليه اي يكون  
مصححا لوروه والمنع اما في نفس الامور او في زعم ا ب كما اذا قال  
المعلق انية شرط في الوضوء لقوله عم الاعمال بالنيات وهذا  
النقص متناول لمحل النزاع فيلزم منه اشتراط النية في الوضوء  
فيقول ا ب يل لانم ان النقص متناول له وانما ينتول ذلك  
ان لو كان محل النزاع مرلا منه او اخلا تحته فهو مستند المنع لان  
منه مبنى عليه قبل معنى كونه مبنيا عليه وهو ان يكون ملزوما  
للمنع فان وجبه اللانم مبنى على وجبه المزوم لان الجزم بوجبه  
اللانم لا يحصل الا بالجزم بوجبه المزوم على الاطلاق فعلى هذا

وهو كالحكم المدعى بوجه او نفيه  
عن دليل المعلق الدال عليه في بعض  
من الصور

انما

سواء كان اللانم اعم من المطلوب  
او خاصا به



لا يكون للجواب عن المستند جوابا عن المنع لان الملزوم قد يكون  
 اخفى من اللازم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولهذا  
 قال المحققون من اهل النظر ان الكلام على المستند غير مجموع  
 نعم لو كان المنع منحصرا فيما ذكره <sup>الاستدلال</sup> ان كل فيكون ما وبالمع  
 فيلزم من ادعاء ارتفاع المنع لكون المصلحتحتاج الى بيانه  
 الاختصار السند في المذكور والكلام المستند مجموع عند قوم من  
 المحصلين وقالوا اذا لم يقدر رفع المستند ولا يجوز البحث عليه  
 فكيف يمكن للجواب عن المنع مع بقاء المستند **قال** الفصل الثاني  
 في ترتيب البحث - **اقول** الترتيب لغة هو جعل كل شيء في مرتبة  
 واصطلاحا هو جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم  
 الواحد ويكون لبعض اجزاء نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر  
 والتأليف هو جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد  
 سواء كان لبعض اجزاء نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر  
 ام لا فليهذا يكون التأليف اعم من الترتيب واما اختصار الترتيب  
 وكون التأليف لان معنى الترتيب معبى في البحث او البحث له اجزاء

عالم

خبر

ثلاثة مرتبة بعضها على بعض هي المبادى والاواسط والمقاطع فالمبادى  
 هي الدعاوى وتحير المباحث وتقرير المذاهب والاواسط هي الدلائل  
 والجزئية التي يستدل بها على الدعاوى والمقاطع هي المقدمات التي ينتهي  
 اليها الاول والجزئية من الضروريات والحجج ومثل الدور والنسب  
 واجتماع التقييفين **قال** او اشعر المصلح **الاول** قبل الخوض في  
 المطلوب نذكر عدة امور من الشرايط التي اعتبرها الامام في الدين  
 الرازي للمناظرة وهي ثمة الاول انه يجب على المناظر ان يجتز  
 عن الالجاز والافتصار في الكلام عند المناظرة لئلا يكون مغللا  
 بالفهم والثاني ان يجتز عن التطويل في الكلام لئلا يؤدي الى الملالة  
 والثالث ان يجتز عن استعمال الالفاظ الغريبة في البحث والرابع  
 ان يجتز عن استعمال اللفظ المجمل المحتمل لمعنيين في السؤال والجواب  
 والخامس ان يجتز عن الدخول في كلام الخصم قبل الفهم بتمامه وان  
 افتقر الى اعادته من تبيين فلا يأس بالمطالبة ثانيا عنما او الدخول  
 في الكلام قبل الفهم بتمامه من مطالبة الاعادة **والسادس** ان يجتز  
 عما لا مدخل له في المقصود لئلا يخرج الكلام عن الضبط يلزم البعد

في تقرير الاقوال والمذاهب  
 فلا يتوجه عليه المنع لان ذلك  
 بطريق الحكاية متى

اقبح



七

وعن م

وَمِنْ مَّا  
وَكَلَّمَ التَّقِيَّينَ وَالْبُورِ لَادْخِر  
عَلَيْهَا إِذَا كَانَ مُحْكِمِينَ أَمَا إِذَا أَلَمْ  
يَكُنْ فَيُرْوَى سَرَّحَ مَعْدُومَ

عن ذلك الف  
الاعراض المنافع في نفس الامر  
ارزاع مقام المنافع في نفس الامر  
النقل عنها واذا

عالمنا سلم عند المنازع ويلزم الخطأ أو قال المعلق العالم ما و ش خلا  
للمتكلمين فجعل من زعمنا لم يستعمل في أثناء البحث لغير الواجب فاعل مختار على أنه

سفر بیست و نهم

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥



کام

التلوة

المختلِف

حاصله اننا سمى غضبان لان السائل عند المنع  
لا يكون معارضا بل هو المتعاين فيه لان المعارض  
لا يصح الا باملاء الابدل فيكون ذلك مضطربا  
وهو مدغيب



ذلك المنصب انه قد عصب المنصب الذي هو المعار فنه في التحقيق ما عصب  
 المنصب الذي هو المعار فنه لعدم تسليم الدليل بل عصب المنصب الذي  
 هو المعار ضرر وقبل اناسي عصباً لان التعليل قبل اثبات تلك المقدمة  
 حق المعلن ولا حق بل ان الا المنع المحرم او المنع المستند لبيتين صحة دليل  
 المعلن اوف في وينقطع البحث فلو تعرض اب ان دليل فقد عصب منصب  
 المعلن فعمماً ذكرنا ان الغصب هو منع مقدمة الدليل واقامة الدليل  
 على تقييداً قبل اقامة المعلن الدليل على ثبوتها سواء كان يلزم منه اثبات  
 الحكم المتنازع فيه وفيه نظر اما اولاً فلا تبييناً ان هذا المنع انما عصبها  
 لان التعليل قبل اثبات المقدمة المنوعة حق المعلن ولا حق بل ان  
 الا المنع فلو تعرض للتعليل فقد عصب منصب المعلن ومن البيت  
 انه لا يلزم من ان يكون مثلاً على اثبات الحكم المتنازع فيه واما ثانياً فلا  
 يلزم عدم الحصار المنع قبل القام في التلمذة المذكورة وذلك ظاهر **قال** وهو  
 غير مسموع الى **قول** الغصب لا يسمع ولا يلتفت اليه في اصطلاح اهل النظر  
 لا يلزم الجنب في البحث وذلك لانه لو جاز سماعه لجاز ان يغصب  
 الابل منصب المعلن والمعلن منصب الابل فيلزم الانتقال من

ضمت اولاً لمرم هذا على ان  
 المحم واما على ان صاحب المقدمة  
 في الغصب هو منع المقدمة  
 مع انساب الحكم  
 المتنازع فيه  
 عند المحققين  
 لا استلزام الخط  
 في البحث من

الكلام الذي هو المانع الى الكلام الذي هو الاستدلال ويلزم بعدهما  
 عيالكاً فيهم فضلاً عما هو طريق التوجيه والمقصود وزعم ثمان  
 الخوذ زعمي ان الغصب انما لا يلتفت اليه لئلا ينسب باب الالتزام  
 والافحام وفيه نظر لحوار انتفاء كلام احد ما الى حد لا يمكن منه اصلاً  
 فينقطع الكلام والحصل الالتزام والافحام وانما قال عند المحققين احترازاً  
 عن الايام زكن الدين العميدى لانه قد سمع الغصب قال ان الابل  
 قد يكون في ميثاً يخرج ما قاله عن صورة الغصب وما تغير مثلاً في  
 المقال المذكور يقول لان ان الحلي مرلة بل متغير مرلة لانه لو كان مرلة  
 نبش الحكم فيه لكنه غير ثابت فيه لقوله عم لا زكوة في الحلي فان قال المعلن  
 هذا غصب وهو غير مسموع فيقول السائل ملكه الحلي غير مرلة من النص  
 اذ لو كان مرلة لكان مراد مع جميع لوازم الارادة كالحكم في صورة  
 النزاع والجرى يقدم الادلة لكن جميع اللوازم غير مرلة لقوله عم لا زكوة  
 في الحلي يكون قياساً استثنائياً واجب السمع واذا كان واجب السمع  
 يكون الغصب مسموعاً او سماعه والالتفات اليه والاستتعال  
 بدفعه او لا قيل عليه اما اولاً لظان ما هو باطل فالاصل فيه ان الجاب عنه

قل هذا احكام ولا يتم الخطا بالاحكام

الكلام الذي هو المنصب  
 العميدى



لما جئنا من الامور بالاجمال  
فيكون الغصب لا يجزئ  
فيكون الغصب لا يجزئ  
فيكون الغصب لا يجزئ

وما لا يتوقع الا من البعض الاجبان فلا يشرك الاصل الاجل واما  
ثانيا فلان الجواب عن الغصب لا يجزئ ان يكون جوابا عن نفس  
الغصب وهو باطل لان الغصب باطل بالانقاف والباطل  
لا يستحق الجواب اصلا او جوابا لما يقال بعد المنع وهو ايضا باطل  
لان الجواب عن ذلك لا يكون جوابا عن الغصب فان قلت للمختم  
ان يقول لاني لو كان باطلا لا يستحق الجواب لان مدعيه عين النزاع  
فكيف يجعل مقدمة قلت عين النزاع ان الغصب لا يسمع الا ان الباطل  
لا يستحق الجواب فان قلت ان المدعي ان الغصب مع بطلانه يسمع قلت  
سماعه غير موجه لان الوجه ان لا يسمع غير الموجه وهذا ضروري فخرج  
عن التوجيه **قال** نعم قد يتوجه **الحق** يمكن للسائل ان يستدل بدليل على  
انقضاء تلك المقدمة الممنوعة لكن بعد اقامة المعلق الدليل على اثباتها  
وحيث تكون معارضة مقدمة الدليل وهي جائزة كما لا يخفى وما كان  
المنع قبل تمام الدليل مستقدا على المنع بعد تمام الدليل - طبقا قدمه  
علمه وضعا ليوافق الوضع الطبع **قال** وان منع بعد تمام الدليل الخ  
**اقول** ان منع السائل بعد تمام الدليل فذلك المنع على قسرين -

ذلك بعد اقامة الدليل على  
تلك المقدمة كما بان في ذلك  
من

وذلك على قسمين فالاول لا يعلم الدليل بعد  
التمام بناء على تخلف الحكم عنه في سبب من الصور  
او يعلم الدليل ويعلم المدلول  
والاول هو النفق الى حارس  
والثاني هو المعارضه من

احد

احدهما ان لا يعلم الدليل لتخلف الحكم عنه في صور من الصور وهي اجماليا  
لان حاصلها يرجع الى منع شيء من مقدمات الدليل على الاجمال وان لم يعلم  
لا تخلف الحكم عنه فهو معارضة لا يسمع والثاني يعلم الدليل وكون المدلول  
لدليل آخر بوجوب خلافه ويسمى معارضة وان كان لا لدليل آخر فهو  
معارضة ايضا لا يلتفت اليها واعلم ان الدليل اذا كان قطعيا  
فالسائل ان ساعد المعلق فذلك الدليل يلزم المدلول وينقطع الكلام و  
كان مساعدا له المدلول او لم يكن وينبغي ان يعلم ايضا ان دليل المعارض  
ان كان عينا ودليل المعلق يسمى قلبا والآخران كان صورته كصورته  
معارضة بالمثل والمعارضة بالغير مثال الاول كما اذا قال المعلق  
بجدة لابن العم ان يزوجه ابنة عمه من نفي لان الشيء الذي هو اخص من المدعي  
كما يستمرار التزوج بنسبه لا يخ من ان يكون واقعا في الواقع او لم يكن فان  
كان واقعا يلزم بثبوت صحة تزوجه وان لم يكن واقعا في الواقع يجب  
ان يكون جواز التزوج ثابتا في الجملة لانه لو لم يكن ثابتا اصلا يلزم ان يكون  
الاخص مساويا للاعم لانه كلما ثبت المدعي وكلما لم يثبت المدعي فلا يكون  
لخاص خاصا هذا خلف فيقول السائل لا تجزئ لابن العم ان يزوجه ابنة

مدعيه بعد العلم به  
المكابرة في حق  
بطلان الحكم

بطلان التزوج

ثبت  
الاحض



انما يتصور ذلك الصبر على صواب  
الوجوب لعل الشئ لا يصدق  
مما هو من انما ان يتصور  
العدم انما يتصور  
انما يتصور انما يتصور

من عدم حور النور

عدم من نفسه لان الشئ الذي هو اخص من المدعى كعدم صحة وطيه مع  
لايج من ان يكون واقعا في الواقع او لا يكون فان كان واقعا يلزم  
ان يكون الاخص ما وبالمعنى لانه كلما ثبت ثبت المدعى وكلما لم يثبت  
المدعى فلا يكون الخاص خاصا هذا خلف كما اذا قال المعلق لا يجب الزكوة  
في حال الناء والالوجوب في حال الصبيته واللازم من متبعا لاجماع المركبات  
الملازمة فلان الوجوب في حال الصبيته ثابت على تقدير شمول الوجوب الثابت  
على تقدير نقيض شمول عدم الثابت على تقدير الوجوب في حال الناء فيكون  
الوجوب في حال الصبيته ثابتا على تقدير الوجوب في حال الناء اما ان الوجوب  
في حال الصبيته ثابت على تقدير شمول الوجوب فطامر واما ان شمول  
الوجوب ثابت على تقدير نقيض شمول عدم فلا يلزم ان يثبت  
نقيض شمول الوجوب على تقدير نقيض شمول عدم فلزم ان يثبت  
شمول عدم على تقدير شمول الوجوب في كل من النقيض وهو واما  
ان نقيض شمول عدم ثابت على تقدير شمول الوجوب في حال الناء  
فطامر واما ان الوجوب في حال الصبيته ثابت على تقدير الوجوب في  
حال الناء فلا ان الثابت على تقدير الثابت على تقدير آخر ثابت على ذلك

مثال الناء  
المعارضة  
المفارقة

فطامر

في المثال المذكور مثلا  
في المثال المذكور مثلا  
في المثال المذكور مثلا

التقدير

انما يتصور ذلك الصبر على صواب  
الوجوب لعل الشئ لا يصدق  
مما هو من انما ان يتصور  
العدم انما يتصور  
انما يتصور انما يتصور

72

التقدير لان الثابت على التقدير لازم من لوازم ذلك التقدير ولازم  
اللازم لان فيقول ان كل هذا معارض مثلا لانه لو ثبت عدم في حال  
الناء لثبت عدم في المضروب واللازم من متبعا لاجماع اما بيان  
الملازمة فلان عدم في المضروب ثابت على تقدير شمول عدم الثابت  
على تقدير نقيض شمول الوجوب الثابت في حال الناء والثابت  
على تقدير عدم في حال الناء فيكون عدم في المضروب ثابتا على تقدير  
عدم في حال الناء واما مثال الثالث فقد مر في تقرير المعارضة  
**قال** فعلنا ان النقص الخ **اقول** قد سمعت ان النقص متول باسراك  
الاسم على المناقضة اعني النقص التفصيلي وقد مر ذكره وعلى النقص لا  
بحالي وتوجيه ان يقال ما ذكر من ان الدليل غير صحيح بنهاية مقدماته لانه  
لو كان صحيحا لثبت الحكم في كل صور من صور وجوه الدليل عملا بالدليل لكنه  
ليس كذلك مثاله كما اذا قال المعلق يجب الزكوة في الحلي فبنا على  
المضروب والجامع بينهما هو المسالية فيقول ان كل لازم ان المشتري  
علة او لو كان علة لوجب الزكوة في كل صور من صور وجوه المشتري  
لكنه كذلك لوجوه المشتري الذي هو المسالية في اللآل واجوامع عدم

انما يتصور وهو المناقضة المذكور او اجالي وتوجيه  
ان حال ما ذكر من الدليل غير صحيح بخلاف الحكم عنه  
كل الصور اما المعارضة فطامر انما انما انما  
وان دل على ثبوت الدلول ولكن عندنا ما يثبت



وجوب الزكوة في لا يكون الدليل الذي استدلتم به على وجوب الزكوة  
 صحيحا والا يلزم تخلف المعلول عن العلم واما المعارضة فتتوحيها ان  
 يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت المدلول ولكن  
 عندنا ما بناه في ثبوته ومثاله قد مر فلا نعيد مهننا خوفا عن  
 الاطناب **قال** واذا شرع المعلن **الحق** اشرع المعلن الذي هو ال  
 اولا في الدليل على انتفاء ثبوت المدلول يهمل المعلن مهننا كال  
 ثم بالعكس اي يصير ال يمل مهننا **قال** لمعللة فاذا انتفى المعلن  
 الذي هو ال او لا باقامة الدليل على انتفاء المدلول فال  
 الذي هو المعلن او لا اما ان يمنع في شيء من مقدمات الدليل  
 او لا يمنع اصلا فان لم يمنع وساعد بهتم كلام المعارضة ويجعل  
 المقصود لان الدليلين اذا تعارضا نسا قاطا لان كل واحد  
 منهما مانع للآخر من اثبات متضاه وفيك لا يتحقق الا بان يكون  
 احد الدليلين في قوة الآخر والا لمتحقق الاخر مدلول الراجح ولم يعارض  
 الموجوع كالدليل العقلي المطابق للنقل فان خبر الواحد لا يعارض  
 اصلا وان منع فاما ان يمنع قبل تمام الدليل او بعده فان منع

ثم

في الدليل بصير المعلن مهننا  
 كالسائل عنه وبالعكس مهننا

وهو المعلن

ان يكون الدليل

قبل تمام الدليل فيصير منقضا وان منع بعد تمامه فيصير ناقضا او معارضا  
 في منعكس المنصب **قال** والمعارضة والنقض الاجمالي **الحق** المعارضة  
 النقض الاجمالي كما يأتى بان بعد تمام الدليل كذلك يأتى بان قبل تمامه  
 مثلا اذا منع ال ثل مقدمة من مقدمات الدليل فاقام المعلن على صحة  
 دليلنا فنقول السائل ما ذكرتم من الدليل غير صحيح بتمامه اذ لو صح ثبت  
 الحكم في تلك الصور او يقول وان دل عليكم على صحة المقيد المذكور ولكن  
 عندنا ما بناه في قوله وذلك اي تلك المعارضة بالنسبة الى تلك  
 المقدمة التي وقعت المعارضة فيها تكون معارضة وبالنسبة الى  
 مجموع الدليل تكون مناقضة على سبيل المعارضة اما انما مناقضة  
 فلورودها على مقدمة معينة وهي من مقدمات مجموع الدليل واما انما  
 على سبيل المعارضة فلانه بعينه عنها بما يعبر عن المعارضة وكذا النقض  
 فانه بالنسبة الى تلك المقدمة يكون نقضا اجماليا وبالقياس الى مجموع  
 الدليل يكون نقضا تفصيليا على سبيل الاجمالي اما انما تفصيلي فلوروده  
 على مقدمة معينة من مقدمات مجموع الدليل واما انما على سبيل الا  
 جمالي فلانه بعينه عنها بما يعبر عن النقض الاجمالي وهذا بيان ما وعد

ما ياتى بان في مقدمات الدليل  
 ايضا وذلك بالنسبة الى تلك  
 المقدمة تكون معارضة ونقض  
 اجماليا وبالقياس الى مجموع  
 الدليل مناقضة على سبيل  
 المعارضة ونقضا تفصيليا  
 على طريق الاجمالي مهننا

مناقضة



الامور التي لا تتعلق بالاعتبار في دفعه او تبينه كما تقول  
 وبطلان فاعلم عليه دفعه اما بدليل او تبينه كما تقول  
 العالم بتبينه الا اننا ندخل في غير ذلك فيسمى التوكيد  
 والاشارة المختلطة مع

لكن



على

فالعالم حارث

من قبل بقوله كاسي **قال** هذا من طرف ال **القول** لما فرغ من بيان  
 الآه لب والشرائط التي تتعلق بمنصب ال **القول** لما فرغ من بيان  
 التي تتعلق بمنصب المعلن فان قلت لو قدم ما يتعلق بمنصب المعلن على ما  
 يتعلق بمنصب ال **القول** انما نسب واولى لتقدم المعلن على ال **القول** طبعا قلت  
 ان المناظر لا تحصل بالفعل الا بعد اثبات ال **القول** بالمنع والاعتراض  
 فهذا يستحق التقديم وقبل الخوض في المقصود نذكر للمعلن شرطا آخر غير  
 ما ذكره المصنف من ان ال **القول** اذا سال فندبر المعلن ان لا يستعمل  
 في الجواب بل يطلب عن ال **القول** توجيها المنع وتحقيقه اذ ربما لا يتمكن من  
 التوجيه فينقطع ويظهر ان ال **القول** او يترك جوابه عند التوجيه والتفصيل  
 او المنع على قسمين احدهما بغير المعلن والاخر لا يضر كاسي اذا عرفت  
 ذلك فنقول اذا منع ال **القول** مقدمة من مقدمات دليل المعلن سواء  
 كان متعاقبا او متزامنا فليعلم للمعلن وقع هذا المنع اما بدليل  
 ان كانت المقدمة الممنوعة نظرية او ما يتبين ان كانت ضرورية ليعلم  
 وليا اما الاول فيسمى امثلة والثاني فيسمى اذا قال المعلن العالم حارث  
 لانه متغير وكل متغير حارث فيقول ال **القول** لانه ان العالم متغير فيقول

المعلن

المعلن اثباتا مد التغير في العالم من حركات الافلاك والاثار المختلفة  
 الحارث كالحسوف والكسوف وغيره **قال** وان ال **القول** ان ال **القول**  
 بدليل ثان لا ثبات المقدمة التي منعها ال **القول** فاما ان يمنع ال **القول**  
 ايضا او سلمه فان سلمه فيلزم الزام ال **القول** وان منع فالاف المذكور  
 من المناقضة والمعارضة والنقض الاجمالي آتية فيه وكذلك ان لا بدليل  
 ثالث ورابع فصاعدا فلا بد من ان ينتهي البحث الى الزام المانع  
 او اتمام المعلن اي اسكاته لان المعلن لا يخفى ان ينقطع بالمنع  
 او المعارضة او النقص ولا ينقطع بل يستدل على اثبات كل مقدمة  
 يمنعها ال **القول** بدليل آخر او بتبينه فان انقطع فقد حصل التمام وان  
 لم ينقطع ينتهي منها فلا يخفى من ان ينتهي اوله في تلك المناظرة الى امره في  
 القبول الذي يجب على ال **القول** قبوله او لا ينتهي فان انتهى يلزم  
 الزام المانع لان المناقضة في البداهيات غير مسموعة وان لم ينته يلزم  
 اتمام المعلن لانه ان يخبر عن اقامة الدليل مقدمة منعها ال **القول**  
 او يتسلسل دلته الى غير نهاية والثالث محال لكونه من طرف العلة بناء على  
 ان الدليل على المدلول ولذلك قال من طرف المبدأ فتعين الاول

القول المعلن

بدليل ثان فان قالوا ان يمنع العالم ايضا او سلمه  
 المناقضة والمعارضة والنقض واذكرك  
 ان ال **القول** بدليل ثالث وان منع فالاف المذكور  
 ينتهي الى ان ينقطع بالبحث والمعارضة  
 ال **القول** فاما ان يمنع ال **القول** ايضا او سلمه  
 فان سلمه فيلزم الزام ال **القول** وان منع فالاف المذكور  
 من المناقضة والمعارضة والنقض الاجمالي آتية فيه وكذلك ان لا بدليل  
 ثالث ورابع فصاعدا فلا بد من ان ينتهي البحث الى الزام المانع  
 او اتمام المعلن اي اسكاته لان المعلن لا يخفى ان ينقطع بالمنع  
 او المعارضة او النقص ولا ينقطع بل يستدل على اثبات كل مقدمة  
 يمنعها ال **القول** بدليل آخر او بتبينه فان انقطع فقد حصل التمام وان  
 لم ينقطع ينتهي منها فلا يخفى من ان ينتهي اوله في تلك المناظرة الى امره في  
 القبول الذي يجب على ال **القول** قبوله او لا ينتهي فان انتهى يلزم  
 الزام المانع لان المناقضة في البداهيات غير مسموعة وان لم ينته يلزم  
 اتمام المعلن لانه ان يخبر عن اقامة الدليل مقدمة منعها ال **القول**  
 او يتسلسل دلته الى غير نهاية والثالث محال لكونه من طرف العلة بناء على  
 ان الدليل على المدلول ولذلك قال من طرف المبدأ فتعين الاول



فيلزم الاتهام وعلى تقدير استحالة النسب يلزم الاتهام ايضا لانه لا يتمكن من  
 اثبات امر لا نهاية في مدة عمر فضلا عن اثبات تما في مجلس واحد ويجل  
 متعقبة لا متناهية احاطة الذم من بالانهاية له اولو احاطة به متناهية  
 وفي هذا الموضوع اعراض من وجوه الاول لهذا التقسيم فاسد لان  
 الوجه الاستدلال داخل في الانقطاع بالمنع والمعارضة وقد جعل  
 فيها وجوه من منع وجوه فيه لان الوجه اعم من الانقطاع بهما والعام  
 لا يكون مندرجا تحت الخاص بل العكس الثاني لان ان الدليل على  
 المدلول حتى يلزم النسب من طرف المبدأ بل موعده للنفس لتقبل المدلول  
 من وايضا الصور عند الحكم ولين سندا ذلك لكن ليس على المدلول  
 لان الدليل قد يكون معلولا للمدلول الثالث لان ان احاطة الذم من  
 بالانهاية له محقولة اولو احاطة به لكان متناهي فكلنا ممنوع وانما  
 يلزم ذلك لو كان الذم من ما ديا اما اذا كان مجردا كما هو مذهب  
 الحكم فلا امتناع في احاطة بالانهاية له كما لو اوجب لذاته **قال** تنبيه منع  
 المقدمة **الح** **اقول** منع المقدمة على قمين احدهما ان يضر المعلق ويبعد  
 الابل وذلك بان يكون تاما ويلزم موقوفا على صحة المقدمة التي منقها

عدم  
 لما

عن

لكن

لا بد من ان يكون المدلول  
 متناهي في نفسه او في  
 احاطة به لانه لا يمكن  
 ان يكون متناهي في  
 احاطة به لانه لا يمكن

تنبيه

الابل مثلا اذا قال المعلق يجب الزكوة في حال الكفاية لقوله في الحال زكوة  
 وهذا النص متناول لمحل النزاع فيجب الزكوة فيه فيقول الابل  
 لان ان النص متناول له وهذا المنع مضر للمعلق مفيد للابل  
 والثاني ان لا يضر المعلق لا يبعد الابل بل في ذلك انفاء تلك المقدمة  
 الممنوعة مستلزما لمطلوب المعلق وجوب مثل هذا المنع يتحقق بان  
 يرد المعلق بثبوت تلك المقدمة ولا يثبت بان يقول اما ان  
 يتحقق تلك المقدمة او لا يتحقق فان تحقق يتم ما ذكرنا سالما عن  
 المنع وان لم يتحقق يلزم المدعى لان عدمه ملزم وم المدعى مثلا اذا  
 قال المعلق لو وجبت الزكوة على المديون لوجب على الفقير بالمقتضى  
 للوجوب فيقول الابل لان ان المقتضى للوجوب متحقق فيقول  
 المعلق هذا المنع لا يضر لانه لا يخ من ان يكون المقتضى للوجوب متحققا  
 او لا يكون متحققا فان كان متحققا يتم ما ذكرنا سالما عن المنع  
 وان لم يكن متحققا فلا يجب الزكوة على المديون لعدم المقتضى للوجوب  
 وهو المدعى ولتأويل ان يقول ان الشئ بالاصطلاح انما يستعمل في  
 شيء لوجه والنظر الى ما قبله لفهم ذلك الشئ منه ومن البين ان هذا الكلام

بان يكون

لا يخلو

وهو مورد احد اذ كوة  
 امور الحكم



76  
لان معرفة العالم على معرفة الله تعالى  
لان معرفة الله تعالى على معرفة العالم

لا يفهم ما قبله ويمكن ان تجاب عنه بان المراد بالتبني اللغوي لا الاصطلاحي  
**قال** وتتمثل الخ **القول** لما فرغ من اصطلاحات هذا الفن والاول  
المتعلقة بالمثل والمعلل اراد ان يمثل بعض ما ذكر من المنا  
والمعارضة والنقض الاجالي في مسئلة للتوضيح لان القواعد  
والضوابط اذا علمت على الوجه الكلي لم تستعمل المولية الجزئية  
صارت واضحة على النفس غاية الموضوع **قال** مسئلة العالم مفتقة  
الخ **القول** قال الشيخ — العالم هو مجموع الاجسام البسيطة كلها  
ويقال عالم كل جملة من موجودات متجانسة كقولهم عالم الطبيعة  
وعالم النفس وعالم العقل قيل العالم هو مجموع ما سوى الله من  
الموجودات وانما قيد بالموجودات لانه لا يخرج المعدومات اذا لا  
يطلق عليها العالم بحسب الاصطلاح ولان الاعداد لا تحتاج الى  
المؤثر وفيه نظر اما اوله فلا يلزم منه عدم الاحتياج في حدوث  
العالم الى البرهان لان بعض المجموع كالحوليات اليومية حاوثة  
وحدوث الجنة مسئلة كحدوث الكل اللهم الا ان يقال المراد حدوث  
المجموع بجميع اجزائه فلا يلزم الاستغناء واما ثانيا فلا يفتى في

بعض ما ذكرنا في مسئلة  
للتوضيح من

الانفصال في غير هذا المقام  
لان بعض ما ذكرنا في مسئلة  
للتوضيح من

لان معرفة العالم على معرفة الله تعالى  
لان معرفة الله تعالى على معرفة العالم  
لان معرفة العالم على معرفة الله تعالى  
لان معرفة الله تعالى على معرفة العالم

كل متغير هو محل لحوادث  
كل متغير هو محل لحوادث  
كل متغير هو محل لحوادث  
كل متغير هو محل لحوادث

وتصور الباري لا  
سوف على تصور  
العالم من غير الدور  
بل التصديق بوجوده  
الباري تعالى

لان معرفة العالم على معرفة الله تعالى  
لان معرفة الله تعالى على معرفة العالم

الزمان وموكون الشيء مسبوقا  
بالعدم سببا زمانيا والاولى  
مطلقا من  
الزمان

لان معرفة العالم على معرفة الله تعالى  
لان معرفة الله تعالى على معرفة العالم

لان معرفة العالم على معرفة الله تعالى  
لان معرفة الله تعالى على معرفة العالم



انما هو من السالكين  
الاول

متغير وكل متغير محدث وليل ثبات فان قال ال بل لا ثم ان كل متغير  
محدث فيقول المعلن ان كل متغير هو محل للحولت وكل ما هو محل  
لحولات لا يخرج عن الحولات وكل ما لا يخرج عن الحولات فهو حادث  
ينبغي ان كل متغير حادث هذا وليل ثالث مركب من ثلث  
وبسبب في عرف المنطقيين بتباعد مفصول النتائج قد لا يه المعلل لا  
ثبات كبرى الدليل الثاني وانما يتبين كبراه وون صفه لانها  
بلا هيته قد نبه عليها من قبل اما المقدمة الاولى فلان المتغير  
هو انتقال الشيء من حالة الى حالة اخرى والحالة الاخرى حاوثة لانها  
لم تكن فكانت فتكون حاوثة وتلك الحالة قايمة بذلت المتغير لكونها  
صفة له ووجوب قيام صفة الشيء بوصفها لانها لو لم تكن قايمة فلا يخرج  
اما ان تكون قايمة بنفس من الذولت او لم تكن فان كان الاول  
فلا تكون صفة للمتغير بل تكون صفة للمحل الذي تقوم به وان كان  
الثاني فلا تكون صفة لاستقلالها بنفسها وهو خلاف المفروض  
فتبين ان الصفة يجب ان تكون قايمة بذلت المتغير فيكون المتغير  
محلا للحولات وهو المطلوب هذا وليل رابع قال فان قيل

لانهم لا يجوز ان يكون المتغير زوالا  
بل ان لا يحصل امر ما كان فيقول  
المتغير هل هو ان يكون مفصول  
امر ما كان او يزوالا وان  
المتغيرين يكون محلا للحولات  
اما الاول فظاهر اما الثاني  
كونه على ما لا يتكافؤ فيه ولا  
وصفنه من

من

في  
حاله

القول لما فرغ من ابره المنع المحرر يريد ان يذكر المنع مع المستند وتقريره ان  
ال سائل اذا قال لا ثم ان الحالة الاخرى قايمة بالمتغير وهو لا يتم لان  
يكون المتغير يزوالا ما كان للمفصول ما كان حتى يكون ذلك الامر  
الحادث قايما به ولا يلزم ان يكون المتغير محلا للحولات لان الزوال  
امر عديم والعديم لا يكون محدثا لان الحدوث من لواحق الوجود  
لكونه عيانا عن وجود الشيء بعد عدمه في زمان ماضى وليس سمي  
كونه محدثا لكن لا يلزم ان يكون المتغير محلا لان الصفة العدمية لا  
تقتضي محلا تقوم به وصفه لان المحتاج الى المحل انما هو الامر الوجودي  
لا العدمي في لا يلزم ان يكون المتغير محلا للحولات فيقول المعلن ان المتغير  
لا يخرج من ان يكون محصول امر ما كان او يزوالا ما كان وعلى التقديرين  
يكون المتغير محلا للحولات انما اذا كان محصول امر ما كان فظاهري واما  
ان كان يزوالا ما كان فلان كون المتغير عديمها لا ينافي حاوثة ثبته ولا  
وصفيتها اما الاول فلان الامر العدمي ايضا قد يكون حاوثة والزوال  
مهنا كذلك لانه لم يكن فكان وكل ما بهد اشانه فهو حادث واما الثاني  
فلان الامر العدمي قد يكون صفة قايمة بالمحل والزوال مهنا كذلك لان

محل  
امر

كلام



زوال حاله عن المحل طوعا عدم تلك الحالة تمامية بما ان التصاف بها وما من ثبوت  
 الاتصاف بها وهو محل ذلك العدم فثبت ان كونه عدميا لا سنا في حاشيته  
 ولا وصفية وهنا اعتراض من وجهين الاول ان الزوال عدم  
 الشيء بعد وجوده والحادث وجود الشيء بعد عدمه فكونه عدميا بنافي  
 حاشيته وجوابه ان المولى اعم من ان يكون ذميا او خارجيا وعدم  
 الشيء له وجوده الذي من فيصدق عليه انه وجود الشيء بعد عدمه فكونه  
 عدميا لا ينافي حاشيته الثاني ان الزوال صفة للزائل فكيف يقوم بغير  
 وهو المتغير وجوابه ان الزوال يطلق على معنيين احدهما المحل كقولك  
 زالت الشمس عن كبد السماء والثاني الانقضاء والمحل بالزوال وهنا  
 الاول لا الثاني فيكون الزوال صفة للمتغير وما قيل ان هذا المنع  
 مثال للمنع الذي لا يفي المصل ولا يفيد السائل ليس بجيد لان انتفاء  
 المقدمه المنوعة في هذا المنع يجب ان يكون مستلزما لمدعى المصل و  
هنا ليس كذلك قال واذا ثبت الحق لما فرغ من بيان المقدمه الاولى  
 شرع في بيان المقدمه الثانية وقال كل ما هو محل للحول ث لا يخ  
 عن الحول ث لان كل ما هو محل للحول ث لا يخ عن قابلية ذلك الحادث

بما ان التصاف بها وما من ثبوت  
 الاتصاف بها وهو محل ذلك

بالوجود

ان كل متغير محل للحول ث  
 فلا يخ عن قابلية ذلك الحادث

ان كل متغير محل للحول ث  
 فلا يخ عن قابلية ذلك الحادث  
 وجود الحادث وانما قلنا ان  
 ان يكون الزوال لان الحادث لا يكون  
 عدمه سابقا عليه والشيء لا يكون  
 عدمه سابقا عليه والشيء لا يكون  
 حادثا لان كل حادث لا يكون  
 حادثا لان كل حادث لا يكون

صفحة الحاشية

اي عن صحة اتصافه بذلك الحادث الذي هو حال منه لا امتناع ان يخلو  
 المحل عن قابلية الحال والآن لم يكن الحال حالاً ولا المحل محلاً وتلك القابلية  
 حادثة لانها مشروطة بامكان وجود الحادث لان القابلية نسبة فلا تتحقق  
 بدون التقابل والمتقبل في الاستحقاق بدون امكان وجود الحادث  
 الذي هو المتقبل فينتوقف القابلية عليه وهو خارج عنه فيكون شرطاً  
 له ولان الحادث لو كان حاصلاً لا يكون المحل الوجهي قابلاً له اذ  
 الوجهي لا يكون محلاً للمنع والابلسم وجهي الممتنع وهو محقق فثبت ان  
 القابلية مشروطة بامكان وجود الحادث وامكان وجود الحادث  
 حادثة لان الحادث لا يمكن ان يكون اذ لئلا لان الحادث هو ما يكون  
 مسبوقاً بعدمه والازل هو ما لا يكون كذلك واذا لم يكن الحادث  
 اذ لئلا لم يكن امكانه ايضا اذ لئلا لو كان امكانه اذ لئلا لمكان الحادث  
 ممكن في الازل لان الممكن في الشيء يمكن فرض صدقه فيه والآن لم يكن  
 ممكن في فرض وجود الحادث في الازل وهو محقق ويمكن تقدير  
 بوجه آخر وهو ان يقال لو لم يكن امكان وجود الحادث حادثة لكان  
 اذ لئلا لعدم الواسطة بينهما والتالي باطل لانه لو كان اذ لئلا لكان الحادث

ان كل متغير محل للحول ث  
 فلا يخ عن قابلية ذلك الحادث



ايضا لان امكان وجود الحوادث صفة للحادث وازلية الصفة  
 تقتضي ازلية الموصوف والا يلزم تحقق الصفة قبل تحقق الموصوف  
 وانه محال لان الصفة لو تحققت قبل الموصوف لما كان امكان تكون  
 قايمة بنسبتها او بغيره لا سبيل الى الاول والآخر لم تكن صفة ولا الى الثاني  
 لامتناع قيام صفة الشيء بغيره والآخر لم تكن صفة له فلو كان امكان وجود  
 الحوادث ازل لزم ان تكون اذ لها وهو محال فثبت ان امكان وجود  
 الحوادث حادث واعتبر ض عليه بانه لا يلزم من ازلية صفة الشيء  
 ازلية ذلك الشيء لوان ان يكون الصفة امر اعدميا فلا يحتاج الى محل  
 يقوم به وجوابه ان الصفة مهيئة له لا امكان والامكان صفة ثبوتية  
 لانه رافع لمجموع المركب من الوجود والامتناع وهذا المجموع من حيث انه  
 مجموع عدمي والا لكان الامتناع وجوديا هذا خلف واذا كان وجوديا  
 لعدم التقابل بين العدمين كما بين في الحكمة **قال** فللسائل الى **اقول** ان  
 ان يقول ان امكان وجود الحوادث انما يكون حادثا لو اخذ الحوادث مع  
 شرط كونه حادثا لان الحوادث من حيث انه حادث يستحيل ان يكون  
 ازل لانه لا ازل للحادث مع شرط كونه حادثا ثانيا بنسبته فلا يكون  
 امكانا

الحوادث

فرد

ان يقول هذا يلزم من اخذ الحادث مع شرط كونه حادثا  
 انما انظر الى ذاته فلا وكيف هذا ان يلزم ان يتغير  
 الشيء من الامتناع الذي الى الامكان الذي ان يتغير  
 لان توجيهاه ان يقال ما ذكره من  
 وان دل على حدوث امكان الى ان  
 ولكن عندنا ما يثبت وجوده ولا  
 لو كان كذلك يلزم الانقضاء  
 وهو محال

ممكنة الازل اما لو اخذ الحوادث بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن كونه  
 حادثا فلا يمكن ان يكون امكانه حادثا بل يجب ان يكون ازل لانه لا يلزم  
 الانقلاب من الامتناع الذي الى الامكان الذي لان الحوادث محال  
 كون ممكنة الازل فتكون ممتنعة فيه واذا حدث صار ممكنة فيلزم  
 الانقلاب من الامتناع الذي الى الامكان الذي وهو محال لان المحتج  
 بالذات ما يقتضي لذاته عدمه والممكن يقتضي لذاته ان لا يقتضي شيئا  
 من الوجود والعدم فليكن واحدا من الامتناع والامكان فاني وهو اقتضاء  
 العدم وعدم الاقتضاء واذا كان كذلك يمتنع ان ينقلب شيء منها الى  
 الاخر اي يزول لازمه الذي وحصل له لازم اخر لان لازم الشيء  
 يمتنع انفكاكه عنه وما ذكره السائل مهيئة له صفة على سبيل المعارضة  
 وتوجيهه ان يقال ما ذكره من الدليل وان دل على حدوث  
 امكان الحوادث لكن عندنا ما يثبت وجوده ولا لان امكان الحوادث لو كان  
 حادثا يلزم الانقلاب من الامتناع الذي الى الامكان الذي لما ذكرنا  
 وهو محال اما انه منافق فلو وه على مقدمه معينة من مقدمات  
 الدليل وهي امتناع كون الحوادث ازل لانه لا على اصل الدليل واما انه

انما انظر الى ذاته مع  
 قطع النظر عن كونه حادثا  
 لا يكون

لازم

الامتناع والامكان

ان يقول هذا يلزم من اخذ الحادث مع شرط كونه حادثا  
 انما انظر الى ذاته فلا وكيف هذا ان يلزم ان يتغير  
 الشيء من الامتناع الذي الى الامكان الذي ان يتغير



الوجود الممكن متعلقا بغيره  
فان قلت ان الممكن لا يكون  
بغيره قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون

عن هذا الموضوع

عنه

بطريق المعارضه فلا نه عنه بما عرفت في المعارضه وموقوله وان اول دليلكم  
**قال** فلا يخلص المصلح **القول** الامكان على قسمين احدهما الذاتي ومثله لا  
يكون طرفه الخالف واجبا بالذات وان كان واجبا بالغير والثاني  
الاستعدادي ويسمى ايضا الامكان الوقوعي ومثله لا يكون طرفه الخالف  
واجبا بالذات ولا بالغير حتى لو فرض وقوعه في طرف الموافف لا يلزم المحال  
بوجه والاوّل اعظم من الثاني مطلقا اذا عرفت ذلك فنقول طرف خلاص  
المصلح عن هذا الموضوع الذي هو المناقضة على سبيل المعارضه بان نقول  
ان المولى بالامكان في قولنا ان امكان وجوده احداثا واما ان يكون  
الاستعدادي ولا يلزم من انتفاء هذا الامكان في الازل ان يكون الاحداث  
ممتنعا بالذات في الازل حتى لو وجد نصرا ممكنا فيلزم الانقلاب المحال  
اذ لا يلزم من انتفاء الاخصى انتفاء الاعم ومثلهما اعتراض من وجهين  
**الاول** ان الامكان الذاتي للحادث ايضا لا يجد ان يكون ازليا و  
الا يلزم ان يكون الاحداث ازليا لان الممكن مالم الامكان وازلية  
الصفة تستدعي ازلية الموصوف وجوابه انه لا يلزم من ازلية امكان  
الشئ ازلية ذلك الشئ وانما يلزم ذلك ان لو كان الامكان الاستعدادي

فان قلت ان الممكن لا يكون  
بغيره قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون

فان قلت ان الممكن لا يكون  
بغيره قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون

فان قلت ان الممكن لا يكون  
بغيره قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون

الامكان الاستعدادي  
فان قلت ان الممكن لا يكون  
بغيره قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون

از بها ايضا لكنه ممنوع الثاني ان الامكان الاستعدادي للحادث ايضا  
ليس محادثا والاخر ان كان لامر كان الامكان عكسا ويعود الكلام  
في امكان الامكان بانه ان كان لامر فيلزم التمسك وان كان لا لامر فيلزم  
حدوث امر لا مرجح وكل واحد منهما باطل وجوابه منع لزوم التمسك لان  
امكان الامكان عين الامكان **قال** نقول في **القول** اذا خلاص المصلح عن هذا  
الموضوع بما ذكرناه فنقول افاضت ان امكان وجوده احداثا واما ان يكون  
ان يكون القابلية ايضا حادثا لان حدوث الشرط مستلزم لحدوث الشرط  
واذا كان القابلية حادثا فلا يجزى ان يكون تلك القابلية لوازم وجوده  
المتغير ولا تكون فان كان الاول فيلزم المدعى وطوان كل ما هو محل للحول  
لا يخفى عن الحول لان الملزوم كلياً يستلزم خلقه عن اللازم وان كان الثاني  
فتكون عرضية مغايرة لوجه المتغير فيكون بين وجه المتغير وتلك القابلية  
قابلية ثانية ليكون وجه المتغير قابلاً لذلك والقابلية الثانية حادثاً لانها  
مشروطة بالقابلية الاولى التي هي حادثه وننقل الكلام الى القابلية الثانية  
ونقول فيها كالمقابلية الاولى فيلزم اما التمسك والانتفاء الى قابلية لازمة  
لوجه المتغير والاولى مع تعيين التمسك وطوان كل ما هو محل للحول لا يخفى عن الحول

اذ كان امكانه حادثا وتلك القابلية  
مشروطة بهذا الامكان فيكون حادثا  
وجوابه من ان تكون تلك القابلية  
من لوازم وجود المتغير اولم يكن  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون  
فان قلت نعم بل لا يكون

الانتفاء الى قابلية لازمة  
له فثبت صح



عن الحوادث في حوادث الدنيا لا يمكن ان يكون لها الحوادث انما

نقول

في ذلك من غير ضرورة

وهو المدعى وفيه نظر لان لا يمكن ان الغالبية لو لم تكن لازمة لوجه المتغير  
تكون غير ضيقة مفارقة لجوان ان لا تكون لازمة لوجه المنفعة وثبت  
وايما ولكن سيمنا لكن لزوم التسلسل ممنوع لان قابلية الغالبية هي عينها  
كما وجه الوجه ولزوم التزوم ولين سيمنا ولكن بطلان ممنوع لانه  
في الامور الاعتبارية والتسلسل في الحال بل واقع كما ان الواحد نصف  
الاثنتين وثالث الثلاثة وربيع الاربع الى غير النهاية ولين سيمنا ان تسلسل  
في الامور الحقيقية لكن بطلان ذلك ايضا ممنوع لانه في القابليات ومعلولات  
والسلسل في المعلولات ليس في الحال بل في التسلسل في العمل الغالبية  
ويكن ان نجاب عن المنع الاول بان الدوام لا ينفك عن الضرورة وعن  
الثاني بان التطبيق والى على امتناع التسلسل مطلقا **قال** وكل ما لا يخ  
**اقول** لما فرغ من بيان المقدمة الثانية شرع في بيان المقدمة الثالثة وهي  
ان كل ما لا يخ عن الحوادث في حوادث ذلك لان كل ما لا يخ عن الحوادث لو لم  
يكن حادثا لكان اذ لها اذ لا واسطتها بينهما فيلزم وجه الحوادث في  
الازل لان اذ لينة الملزوم يستلزم لازمية اللازم والاي يلزم الانفكاك  
الحال لكن وجه الحوادث في الازل محال فتعين ان كل ما لا يخ عن الحوادث

بما كان مع

فهم

وهو كل ما لا يخ  
عن الحوادث في  
الحوادث

من الاول  
والملزوم

فهو حادث وهو المطلوب قبل لان ما لا يخ عن الحوادث فهو حادث  
لان المبدء الاول لا يخ عن العقل الاول وهو لا يخ عن الكمال والتاليج  
عن الثالث اما ان ينتهي الى العاشر مع ان شيئا منها بحادث  
وجوابه من وجهين الاول ان المراد باللاخ عن الحوادث هو ما يكون محلا  
للحوادث ومتصفا بها والمبدء الاول ليس محلا للعقل الثالث وكذا الى  
العاشر بل هي علة والعلة لا يكون محلا للمعلول **الثاني** ان  
المراد بالحوادث هي الزمانية والعقول ليست بحوادث زمانية  
**قال** ولتقابل ان يقول الخ **اقول** لسائل ان يقول لان كل  
ما لا يخ عن الحوادث فهو حادث لم لا يجوز ان يكون الشيء اذ لينا ومع  
ذلك لا يخ عن الحوادث بان يكون قبل كل حادث حادث  
كقولنا لا غير النهاية كالنفل فانه اذ لينا عند الحكم ومع ذلك لا يخ عن  
الحوادث التي هي الحركات الجزئية المتعاقبة لا غير النهاية وهذا ايضا  
مثال المنع مع المستند وجوابه لان الحركات الجزئية المتعاقبة لازمة  
للفعل بل اللانم له طول الحركة من حيث هي وهي ليست بحادثة **قال**  
ولين سيمنا الخ **اقول** لما فرغ من بيان المقدمة الاولى من الدليل الاول

ليس

الاول وكذا العقل الاول  
ليس محلا للعقل مع

لان ما لا يخ عن  
الحوادث فهو حادث لم لا  
يجوز ان يكون الشيء اذ لينا ومع  
ذلك لا يخ عن الحوادث بان يكون قبل كل حادث حادث

ذكر ولكن عندنا ما ينافيه وذلك لان كل ما لا بد له في موضوعه  
العه في اجاد العالم ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن والثاني يستلزم  
للحال فتعين الاول لان كل ما لا بد له لولم يكن حاصله له في الازل  
يكون بعضه حادثا بل لينا اما ان يكون الحادث قد عا او التمس  
وكلاهما باطلان لان كل ما لا بد له في موضوعه ذلك الحادث لا يخلو  
من ان يكون ثابتا في الازل او لم يكن وان كان الاول يلزم  
قدم ذلك الحادث لا يستلزم خلف المعلول في كاسينيين وان  
لم يكن في بعضه حادث فالكلام فيه  
كافي الاول فلزم اما القديم التسلسل  
واذا ثبت الكل ما لا بد له لولم يكن في الاول  
حاصل في الازل يلزم لازمية العالم  
لان ان كان حادثا فاختصاص  
طروقه بوقت معين لا يخ عن  
كونه لازما ليدل على ان في الازل  
او لم يكن فانه في الاول  
ان يكون كل ما لا بد له في الازل  
حاصل في الازل وعينه حاصل  
منه وان كان ثابتا في الازل  
اصحابه في المكنى لا يلزم لينا  
مع



اراد ان يثير الي المعارفة في تلك المقدمة على سبيل المناقضة وتوجيهها  
 ان يقال وان دل وليكم على ان العالم حادث ولكن عندنا بنا فيه  
 وموان العالم ان ي و ذلك لان كل ما لا بد له في مؤثرته انه في ايجاد  
 العالم من وجوه الشرايط وارتفاع الموانع لايح من ان يكون ثابتا في  
 الازل او لا يكون **لا سبيل** الى الثاني والالكان بعينه حادثا ومو باطل لانه  
 2 يلزم اما ان يكون الحوادث في زمان او ليس وكل واحد منها باطل اما  
 الملازمة فلان كل ما لا بد له في ايجاد ذلك البعض الحادث ان كان  
 ثابتا في الازل يلزم وجوه الحوادث لا تمنع تحلف العلول عن علته القائمة على  
 ما كبح وان لم يكن ثابتا فيكون بعينه حادثا وتنقل الكلام الى فكل البعض  
 ونقول فيه كما في الاول فيلزم اما قدم الحوادث او التمس من طرف المبدأ  
 وكل واحد منها باطل فثبت ان كل ما لا بد له في ايجاد العالم حاصل  
 في الازل واذا كان كذلك فيجب ان يكون العالم ازليا والالكان حادثا  
 فاختصاص حدونه بوقت معين اعني وقت حدونه مع امكان  
 حدونه قبل ذلك الوقت وبعده ان كان الامر زايدا لم يكن في الازل  
 يلزم ان يكون كل ما لا بد له في ايجاد العالم حاصل في الازل لان التقدير

فيه  
 فيه

هذا وغير حاصل فيه لتوقف اختصاص حدونه على امر زايد لم يكن  
 في الازل هذا حلف وان لم يكن الامر زايدا يلزم رجحان احد جانبي  
 الممكن بلا مرجح ومردح وهذا بيان ما وعدنا من قبل بقولنا لما كبحي واذا  
 كان ازل لباطلا بفتنة الى المؤثر فيلزم بطلان ما ادعينا ان العالم مفتقر الى  
 المؤثر **قال** **فان قال** **الحق** **اقول** فان قال المعلق لام ان الترجيح بلا مرجح  
 محيل وهو وان لا في التارب عن السبع تحتنا واحد الطرفين المت  
 وكذا الجايح تحتنا واحد الترغيبين المت وبين وكذا العطش ان يختار  
 احدا لا نأبى المت وبين من غير مرجح فيقول هذا المنع لا يضربنا لان  
 الترجيح بلا مرجح - ان كان محالا يتم ما ذكرنا سالما عن المنع وان لم يكن  
 محالا فياز وجوه العالم بدون المؤثر فيبطل اصل وليكم وموان كل محدث  
 فله مؤثر وحصل مطلوبنا وموان العالم مستغن عن المؤثر وهذا مثال  
 المنع الذي لا يضر المعلق ولا يفيد الابل واعلم ان الترجيح مخاير للترجيح  
 لان الاول يقتضي الابقاع بلا مرجح والثاني يقتضي الوقوع بلا مرجح والاول  
 غير مح من الفاعل المختار دون الموجه بل لذل لان الفاعل  
 المختار يرجح احد الطرفين على الاخر بلا مرجح يختص به كما ذكرنا في التارب

الصل لام ان الترجيح بلا مرجح محال فذلك المنع  
 مما لا يضر السائل لان السائل يقول لا يخفى ان يكون  
 ذلك على الاول كمن قال في نفسه ما ذكرنا في الاول لم يكن  
 فياز وجود العالم بدون المؤثر فبطل اصل وليكم  
 اه لعل عدت فله مؤثر متفق

السائل



بل يجزى ان يرجح المرجوح لان الارادة صفة من شأنها ان ترجح اى شئ تعلقت  
 به راجح كان او مرجوحا او مابا او اما الموجب فلان نسبة اليه التثنية  
 المتساوية واحدة ضروفاً وى فيفقه بالنسبة اليها وتوى القابلية  
 فلم يكن وقوع شئ منها اولى من الآخر في لابل من مرجح يخص بذلك الطرف  
 حيث يخص بواسطة ثبوت الموجب وون غيره كما ان الشمس اذا اشرقت على  
 الاجسام فانها يثبتهما ما يجا وياها والتا زعم لانه لو ترجح احد طرفي الممكن  
 للمرجح كان ذلك الطرف اولى بالممكن اذا راجح اولا وهو محال لان الممكن  
 نسبة له فيه على السواء **قال** وجواب **القول** جواب ما ذكره ايل منها من  
 المعارضه بالنقض الاجمالى وتوجيهه ان يقال اى يقول المعلق ما  
 ذكرتم من الدليل على كون العالم اذ لها غير صحيح بنام مقدمة تختلف  
 الحكم الذى هو الازلية عنه في الحوادث اليومية وذلك لان كل ما لا بد  
 للوجوب ترجح في اجبا وهذا الحوادث اليومية ان لم يكن حاصلها الازل  
 فكون بعضها حادثا وموطلا لانه يلزم اما قدم احداث او التسلسل  
 الى اخر التقدير وان كان حاصلها فيلزم ان يكون هذا الحوادث اليومية  
 ازليا لا منشاغ تخلف المعلول عن العلة لكن كون الحوادث اليومية ازليا باط

حينئذ بالنقض الاجمالى كما يقول المعلق  
 ما ذكرتم غير صحيح بدليل التخاليف في الحوادث  
 اليومية صحت

فبطل ما ذكرتم من الدليل المعارض بدليلنا بقى ما ذكرنا سالما عن  
 المعارض فيكون العالم حادثا ويمكن ان تجاب عنه ايضا بالنقض  
 التفصيلي بان يقال لا لم ان كل ما لا بد له ترجح لو كان حادثا لزم ما  
 ذكرتم من احد الامرين جوا ان يكون كل ما لا بد له ترجح فيه حادثا  
 بحديث تعلق ارادة ترجح وذلك التعلق لا يحتاج الى تحقيق لان  
 ارادة ترجح لثباته فنفس التعلق باجبا والعالم في ذلك الوقت و  
 لا يلزم التسلسل ولكن سلكنا لزوم التسلسل لكن لا لم ان هذا التسلسل  
 في لانه تسلسل في الحوادث على التدرج وهو غير محال بل المحال هو التسلسل  
 في الامور الموجهة المترتبة قبل عليه بان هذا - يوجب صيرورة  
 المختار موجبا لانه لا يكون متعلنا من الفعل وقت آخر وجوابه منع  
 صيرورة ترجح موجبا وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن فعله ترجح مسبوقا  
 بالقصد والارادة **قال** واذا ثبت **القول** لما فرغ من بيان  
 المقدمة الاولى لا شرع في بيان المقدمة الثانية وهو ان كل محدث فله مؤثر  
 وذلك لان كل محدث ممكن فله مؤثر فكل محدث فله مؤثر اما ان كل  
 محدث ممكن فانه لو لم يكن لكان اما واجبا او مستغنى لا سبيل الى الاقول

ممكنه

فقد جردت بكم بدون مدلوله  
 فلا يكون دليلكم صحيحا  
 صحاحا فلا ينجح ما ذكرتم

ان العالم حادث فيقول كل محدث ممكن وكل ممكن حادث  
 من الاصل الاول  
 من الاصل الاول  
 وكل ممكن



والا لم يكن مسبوقا بالعدم والا الى الثاني والا لم يكن حاصلا بعد ما لم  
يكن اما بيان ان كل ممكن فلم يؤثر فلان الممكن وهو ما لا يتنفي شيئا  
من الوجوه والعدم فحصل الوجه له لا بد من ان يكون من مؤثر لا متناهي  
نترجم اخذ طرف الممكن المتساوي للطرف الاخر بلا مرجع فثبت ان العالم  
حادث وكل محدث فلم يؤثر وذلك المؤثر يجب ان يكون واجبا لذاته  
والا لكان ممكنا فينتقل الى مؤثر اخر فيلزم اما الدور او التسلسل و  
كل واحد منها باطل فتعين الاول وهو المطلق **قال الثالث** **اقول** هذا **الفصل**  
الفصل شتمل على المسائل التي ابدعها المصنف وهي ثلثة الاولى من  
الكلام والثانية من احكامه والثالثة من علم الخلاف والكلام  
علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته واجوال الممكنات من المبدأ  
والمعاد وعلى قانون الاسلام والعبد الاخير لا يخرج العلم الاكبر  
وفيه نظر لانه يلزم منه ان يكون اثبات ذاته من مسائل علم الكلام لا  
موضوعية فان قلت المراد بذاته تعالى فهذا الذي مع الصفات  
لا الذل من حيث هي والموضوعي موضوع ذاته من حيث هي لا ذاته من  
حيث الصفات فانها من مسائل قلت هذا اطلاق العام وارادة  
الصفات من حيث  
الصفات

فالعالم له مؤثر  
علم الكلام والثانية من احكامه  
علم الكلام والثانية من احكامه  
علم الكلام والثانية من احكامه

الخاص وهو غير جازم في الصفات وقيل ملو علم يبحث فيه عن الاعراض  
الذاتية للوجوه من حيث طوعا على قاعدة الاسلام والاحكام علم يبحث  
فيه عن حقائق الاشياء على ما هي عليه في الوجوه بقدر الطاقة  
البشرية لتفسير النفس الانسانية بتوصيلها كاملة مضافا مكية للعالم الموجه  
وتتوعد بذلك للسعاد **والثاني** **الفصل** **اقول** هذا **الفصل**  
الجذر ايضا موضوعا لعدة تجر من بين المتعارفين لتحقيق حق  
او ابطال باطل وهذا ينتقض بقوله تعالى ما تجادل في آيات الله  
الا الذين كفروا لانه تعالى ستمهم مجادلين مع ان مقصودهم من  
ذلك المجادلة ليس تحقيق حق ولا ابطال باطل وجوابه ان المراءاة  
ابطال باطل في زعمهم في بندع هذا النقض وقيل موضوع معرفة الاضلال  
الواقع بين المجتهدين مع التمكن على اقامة الدليل حفظ  
احد القولين او لهدم الآخر وقيل موضوع علمية بها يمكن  
الانسان على اقامة من مدمات شهود او مسلمة على حفظ  
آي وضع او على علوم آي وضع ارا ونبحث لا يتوجه عليه شئ  
من الاسئلة بقدر الامكان والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها

الدليل  
الذي



الانفعال الاختيارية من غير روية وقبل ملكة نفسانية يقدّر  
 بها الانسان على استعمال موضوعات يتاحى غرض من الغرض على  
 سبيل الارادة صادرة عن بصيرة تحسب التمكن فيها لا واما يجب  
 الامكان كالطبقة فانه هو الذي يفيد الصحة لا مطلقا بل بحسب الامكان  
 فذلك الجدل فانه هو الذي يقوى على الفعل المذكور لا مطلقا بل  
 بحسب الامكان كن شرط النية في الموضوع فيقول الموضوع عمل ولا عمل  
 الا بالنية على ما نطق به الحديث فيكون النية في الموضوع شرطاً  
 ويقول الآخر ان شرط النية في الموضوع غير ضروري وكل ذلك  
 منتف على ما نطق الكتاب والسنة فلا يكون النية في الموضوع شرطاً  
 يقول في الطب لا بد من تنقية البدن عن الاخطا الفاسدة في  
 اغلب الاحوال لما قال ابوراط البدن الذي ليس بنقي كذا غذوة  
 زودة شر او يقول الآخر لا بل يجب ان يجتزى عن الافراط في التنقية  
 كما قال ابوراط الدوا للبدن كالعيايون للثوب بنقيته ولكن  
 يبيح **قال** المسئلة الاولى **قول** الواجب هو الذي يجب له الوجود فان  
 كان وجه الوجود لذاته يسمى واجبا لذاته وان كان لغيبه يسمى

من اكله يتوارى واجب الوجود واحد لا ثلوه كما ان الشئ  
 فله جله اما ان يكون بينهما طارئة اوله لا سبيل الى شئ منها فليقل  
 ان لا يكون اثنين وانما قلنا انه يجوز ان يكون بينهما طارئة  
 لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون بين الواجب وغيره على قدر ذلك  
 بوجه الاضمار وعدم الملامحة ايضا كما ان ثلوه يلزم بوجه الملازمة بينها والتقدير  
 بوجه جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يكن يلزم بوجه الملازمة بينها والتقدير  
 والله تعالى اعلم

بقراط  
 بقراط

واجبا لغيبه والواحد يطلق على معان كثيرة كما هو مظهر في الحكمة لكن  
 المراد بالواحد صمدنا هو الواحد بالشخص اعني ما يتبع نفس صمد  
 من الشك فيه اذ عرفت ذلك فنقول الواجب لذاته واحد النوع  
 من جهة شخصه اذ لو كان متعددا فاقوله ان يكون اثنين فلا يخفى من ان يكون  
 بينهما ملازمة او لا فان كان الاول فيكون بينهما علاقة كالعلية والتضايك  
 والعلاقة بين اثنين تستدعي احتياج احدهما الى الآخر واحتياجها  
 الى غيرهما والا لاستغنى كل واحد منها عن الآخر فلا يكون بينهما ملازمة  
 والمفارقة خلافه واذا كان بينهما ملازمة فيلزم احتياج احدهما  
 الى الواجبين الى الآخر واحتياجها الى غيرهما محتاج الى الغيبة لا يكون  
 واجبا لذاته فيلزم ان لا يكون الواجب لذاته واجبا  
 لذاته خلف وان كان الثاني فينفك انفسا احدهما عن الآخر والآخر  
 بينهما ملازمة او لا فغيبه بالملازمة بين اثنين الامتناع انفكاك احدهما  
 عن الآخر والتقدير بغير انقضاء الملازمة بخلاف لكن لا انفكاك بين  
 الواجبين محاذ الا انفكاك بينهما انما يكون بتحقيق احدهما مع عدم  
 تحقق الآخر وذلك محال لا محالة عدم تحقق الواجب فكذلك جواز ان

مذاهب

وكل ص







اذا الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محقق وقوع فعله في الازل مح  
 وذلك لو — وقع فيه لزوم احد الامرين المحتتمين وهو اما  
 كون الامر لازلي حاصلا او كون الفاعل بالاختيار موجبا بالذات  
 واللازم ظاهرا بطلان بتسميه اما الملازمة فلان فعله لو كان  
 ازليا فلا يخفى من ان يكون له قصد وارا وقافي ايجاد ذلك الفعل  
 الازلي او لم يكن فان كان الاول يلزم حدوث فعله تعالى تنديرا كونه  
 ازليا لكن الثاني بطلان مقدم مثله اما الملازمة فلان الحول لا بد ان  
 لا يكون موجبا احالة الارادة لا متناع تحصيل الحاصل فيكون  
 مسبوقا بالارادة فكل ما هو كذا فلهذا حادث واما بطلان التلا  
 فلان الازلي لا يكون مسبوقا بشئ والحادث يكون مسبوقا به ولان فعله  
 لو كان حادثا لكان الباري تعالى محلا للحول لث لان فعله الشئ  
 صفة وصفة الشئ يكون حاله — فيه ومذا صلا الامر الاول وان كان  
 الثاني يلزم كونه موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار خلف وهو الامر  
 الثاني فثبت ان فعله تعالى لا جاز ان يكون ازليا واما الثاني فلان فعله  
 تعالى لو لم يكن جازيا في الازل يكون متناقضا في وجوده صار ممكنا

هذا

والالم بوجهه فيلزم انقلاب الشئ من الامتناع الذاتي الى الامكان  
 هذا من هذا خلف واذا بطل كون فعله تعالى جازيا في الازل وغير  
 جازيا في الصدور فيه بطل كونه تعالى فاعلا بالاختيار لان الشئ او الخصر  
 في اقسام معينة يلزم من بطلانها بطلانها بالضرورة فثبت ان الباري تعالى  
 موجب بالذات وهو المطور فيه نظرا لانه ان ارد بالجوهر الامكان  
 الذاتي فختار ان فعله تعالى جازيا في الازل قوله جازي وقوعه فيه قلنا  
 هو نوع وانما يلزم ذلك لو كان فعله تعالى في الازل ممكنا بالامكان —  
 الاستعدادي وان ارد بالجواز الامكان الاستعدادي فختار  
 ان فعله تعالى غير جازي في الازل قوله فيكون متناقضا فيه واذا وجد  
 صار ممكنا فيلزم الانقلاب الى قلنا هو نوع اذ لا يلزم من انتفاء  
 الامكان الاستعدادي انتفاء الامكان الذاتي حتى يلزم ان يكون  
 متناقضا بالذات **قال** وجوابه **اقول** ايجاب المص بطريق المعارفة  
 وتوجيهه ان يقال ما ذكرتم وان دل على الباري تعالى موجب  
 بالذات لكن عندنا دليل يدل على انه تعالى فاعلا بالاختيار —  
 تقريره انه لو — لم يكن فاعلا بالاختيار لكان موجبا بالذات

ان حال ما ذكرتم وان دل على ذلك عندنا ما يناسب فيه  
 وذلك لانه لو كان موجبا يلزم ان يكون الواجب حصوله  
 لغيره او جازي لعدم وكل واحد منهما باطل وان كان ذلك  
 لانه لو كان موجبا فلا بد وان يكون حصوله الاول موجودا  
 معه فلا يخفى ان يكون حصوله الاول جازي لعدم ادم كونه  
 قائما لم يكن يلزم ان يكون واجبا فيلزم ان يكون  
 الواجب حصوله لغيره وان كان جازي لعدم كونه  
 علته الموجبة به كذا كذا لا ان حصوله  
 جازي لازما لما وجب عدمه اللازم  
 بوجهه جازي لعدم الملزوم فيلزم  
 ان يكون الواجب جازيا في الازل  
 هذا خلف على



والثالث بطلان الملازمة فلو عدم الواسطة بينهما واما بطلان الثالث فلانه  
 مع لو كان موجبا بالذات يلزم احد الامرين الممتنعين وهو اما كون  
 الواجب لذاته معلولا لغيره او كون الواجب لذاته جابزا لعدم  
 وكل واحد منهما بطلان الاول فلان كل معلول يحتاج الى الغير  
 وكل محتاج الى الغير فهو ممكن وكل ممكن يتصور ان يكون واجبا واما  
 الثالث فظاهر البطلان اما الملازمة فلانه مع لو كان موجبا بالذات  
 لكان لا بد له من فعل صا ور عنه او لا كالعقل الاول وكذا لا بد ان  
 يكون معلوله الاول موجودا معه مع لو كان لو خلف عنه فلا يخالف اما ان  
 على امر او لا فان توقف يلزم ان يكون معلوله الاول معلولا له خلف  
 وان لم يتوقف يلزم التزجج بلا مرجح وهو محال موجب كما عرفت  
 ثبت ان معلوله الاول يجب ان يكون موجودا معه مع لو لا يخلو اما ان يكون  
 وكل المعلول جابزا او لا يكون فان كان الثاني يلزم ان يكون واجبا لذاته  
 لانا لا نفي بالواجب لا يكون عدمه جابزا فيلزم ان يكون الواجب  
 معلولا لغيره وهو بطلان هذا الامر الاول وان كان الاول يلزم  
 ان يكون الواجب جابزا لعدم لان المعلول لازم للعللة الموجبة له

على صح

العدم صح

والا يلزم التخليق وقد عرفت بطلانه وجواز عدم اللازم مستلزم لجواز  
 عدم الملزوم لكن عدم الواجب محال كذا جواز لان جواز المحال محال  
 وهذا هو الامر الثالث واما بطلان اللازم بطلان الملزوم فيكون الباري تعالى فاعلا  
 بالاختيار وهو المطاوعة نظرا لانه ان اريد بجواز الامكان الاستعداد  
 فتختار ان معلوله الاول ليس بجابزا لعدم قوله يلزم ان يكون  
 واجبا لذاته قلنا ممنوع لجواز ان يكون ممكن بالامكان الذاتي  
 اذ لا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم وان اريد بالامكان الذاتي  
 فتختار ان جابزا لعدم قوله يلزم ان يكون الواجب جابزا لعدم  
 قلنا ممنوع واما يلزم ذلك لو كان معلوله الاول جابزا لعدم  
 بالامكان الاستعداد وايضا لانه ان معلوله الاول لو لم يكن  
 جابزا لعدم لكان واجبا لذاته واما يلزم ذلك لو لم يكن جابزا لعدم  
 لذاته كونه ممكنا بل ممنوع لعدم لغيره لا يمنع تخلف المعلول عن العلة  
 الموجبة هذا هو محل التفتة وتقابل ان يقول ان اريد الباري  
 تعالى فاعلا بالاختيار لانه كان مختارا بالقوة ثم صار مختارا بالفعل  
 وهو بطلان الاول يلزم ان يكون الباري تعالى محلا للحول ش وهو محال

يكون صح



يشبه ان يكون المعارض للمعقولات  
كالنقض للدليل متى

وان ارد انه لم ينزل كان مختاراً بالفعول الى انه لم يختار غير ما فعله وانما فعله  
لذاته وخبرته - وانه لا لداع يدعو الى ذلك فسلم لكن الباري تعالى بهذا  
المعنى هو بعينه الموجب لان معنى قولهم انه تعالى موجب لذات لافاعل  
بالاحتياط ان قدرته ليس لداع يدعو الى الفعل حتى تكون القدرة  
فيه بالقوة لم يخرج الى الفعل بسبب مرجح بل انه تعالى قادر بالفعل وقدر  
وعلمه من حيث هو قادر وعالم اي علمه ليس بسبب صدوره الفعل عنه  
ولست قدرته بسبب راع وهذا لا ينافي الاختيار على معناه انه تعالى  
انتا فعل وان لم يشاء - لم يفعل فان الفعل الصادق عنه تعالى صار  
باراده فيكون قد فعل لانه يشاء فلو لم يشاء لم يفعل ولكنه لا يلزم انه  
لا يشاء لان صدق الشريعة لا يقتضي صدق الطرفين **قال** يشبه الى **ان** اشار  
الاجوب سوال مقدرو وقد ير السوال ان المعارضه المذكورة  
في المسئلة المتقدمة غير موجهة او المعارضه في الدلائل العقلية غير  
جائزة لانه - تنفي الاجتماع النقيضين وذلك لان الدلائل العقلية  
كالعلم للمدلول فلا يخلف عنه المدلول اصلاً فليز من ثبوت ثبوت  
المدلول بالضرورة لا يجوز فيه المعارضة والا يلزم ثبوت مدلوله لان

ان يقال صح

المعارض

المعارض سلم وليل المعطل فليز اجتماع النقيضين و جوابه من لزوم ذلك  
لاختلاف الجهتين لان ثبوت المدلول انما يلزم من دليل المعطل وثبوت  
من دليل المعارض واجاب عنه المص بان المعارضه في المعقولات ترجع  
الى النقص الاجمالي لان الابل اذا عارض دليل المعطل فلا يثبت  
عليه مدلول وليل بل يخلف عنه ويحقق النقص الاجمالي وطريق  
رد ما اليه بان يقول السائل للمعلل ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح  
تجميع مقدمة او لو صح لما صدق نقض مدلوله لكنه صادق ويتبين  
ذلك بدليل يدل على نفيه كما تقول ما ذكرتم من الدليل على الموجه غير صحيح  
تجميع مقدمة او لو صح كان العقل الاول لازماً للواجب و يلزم المحال المذكور  
وانما خص هذا بالدلائل العقلية لان الدلائل العقلية اما رتبة النسبة الى مدلولاتها  
فلا يلزم من تحققها تحقق مدلولاتها فلو عارض فيها لم يلزم اجتماع النقيضين  
وانما قال يشبه لان المتكلمين يستعملون هذا اللفظ في شيء لا يجزم به بل يغلب  
على الظن ولما كان المص غير جازم بان المعارضه في المعقولات كالنقص  
الاجمالي للدلائل قال يشبه الى **قال** المسئلة الى **الاول** والاب ولاية الاجبار  
بالاجماع لكن علمه الاجبار عندك في البكارة وعند له حنبه الصفر

ان يقال صح

الثالثة

اجماع الخلاف في الثالث في راجع البر يكثر  
اجماع البكر البالغه على النكاح خلافاً لاد  
حنبه رحمه الله لما فيه ان احدى الولاياتين  
ثابتة وهي اما قبل الاجبار او عند  
الاجبار واما ما كان يلزم المطاوع  
فلما ان احدى الولاياتين ثابتة لانه  
لا يخرج من ان تكون الولاياتين ثابتة  
علمه لا احد الشمولين مطلقاً اي شمول  
الولاية وشمول علمهما او لم تكن  
وايا ما كان يلزم احدى الولاياتين  
اما اذا كان علمه فظاهر لان شمول  
الولاية سواء كان مختصاً او لم  
يكن يلزم احدى الولاياتين



فهم عندك ان تجر الالب البكر البالغة على النكاح و دون النكاح الصغيرة  
 و بمنزلة عندك حنفية و حنيفة ان تجر النكاح الصغيرة على النكاح و دون البكر البالغة  
 او اعرفت ذلك فنقول المدعى ان الالب لاية الاجبار للبكر البالغة على  
 النكاح مطلق سواء كان وقوع الاجبار اى قبل وقوع النكاح بالفعل او  
 عند وقوع الاجبار اى عند وقوع النكاح بالفعل وذلك لان احدى  
 الولايتين للانعكاس البكر البالغة ثابتة اعني ولاية الاجبار قبل وقوع  
 النكاح بالفعل وعند ما اذا ثبت احدى الولايتين ثبت مطلق  
 الولاية لان ثبوت الخاص مستلزم لثبوت العام و اما ان احدى  
 الولايتين ثابتة فلان شمول الولاية للوقتين اعني الوقت الذي  
 هو قبل — الاجبار والوقت الذي هو عند الاجبار لا يخفى اما  
 ان يكون علمه موجبة لاحد — الشمولين اعني شمول وجود الولاية للوقتين  
 و شمول عدمه للوقتين مطلقا اى لا على التعيين او لم يكن و اباما  
 كان يلزم احد الولايتين اما فا كان علمه فظانه يلزم احدى الولايتين  
 — لان شمول الولاية للوقتين على تقدير العلة سواء كان متحققا  
 في الخارج او لم يتحقق يلزم احدى الولايتين بالضرورة اما اذا تحقق

قبل

فيحقق

فيحقق احدى الولايتين لان تحقق مجموع الولايتين مستلزم تحقق احدهما  
 بالضرورة و اما اذا تحقق لم يتحقق احد الشمولين مطلقا لان انتفاء  
 العلة الموجبة يوجب انتفاء المعلول و اذا تحقق احد — الشمولين مطلقا  
 لم يتحقق مجموع الشمولين لان انتفاء الامر من لا على التعيين انما يكون بانتفاء  
 مجموعه و اذا انتفى مجموع الشمولين تحقق الافتراق بين الولايتين  
 بالضرورة و اذا تحقق الافتراق بينهما تحقق احدهما و اذا تحقق احدهما  
 تحقق مطلق الولاية و هو المدعى **قال** وان لم يكن علة الخ **اول** ان لم يكن  
 شمول الولاية للوقتين علمه موجبة لاحد الشمولين مطلقا فكذلك  
 يلزم احدى الولايتين عليه شمول الولاية للوقتين لاحد الشمولين  
 مطلقا لست مدارا لنفي شمول عدم الولاية للوقتين وجودا —  
 و عدمه في نفس الامر لانا لو فرضنا شمول الوجود الافتراق بين  
 الولايتين لم يتحقق نفي شمول عدم سواء كانت عليه شمول الولاية  
 للوقتين لاحد الشمولين متحققة او لم تتحقق لان كل واحد من شمول الوجود  
 و الافتراق اخص من نفي شمول عدم و تحقق الخاص مستلزم  
 لتحقيق العام اما ان كل واحد من شمول الوجود و الافتراق اخص من

احد

ان شمول الولاية للوقتين اعني وقت الذي  
 هو الاجبار و الوقت الذي هو عند الاجبار  
 و شمول عدم الولاية للوقتين المذكورين

فذلك لان علمه ليست مدارا لنفي شمول الوجود و عدمه في نفس الامر لانه  
 لو ثبت شمول الولاية او الافتراق بين الولايتين ثبت نفي شمول عدم سواء كانت  
 العلة متحققة او لم تكن و اذا لم تكن مدارا لنفي شمول عدم يلزم نفي شمول عدم  
 لان العلة اذا كانت ثابتة كما ان نفي شمول عدم ثابتا فنفي عدم ثابتا فنفي عدم ثابتا  
 و اذا ثبت نفي شمول عدم فانما يصدق بشمول الولاية او الافتراق  
 و اباما كان يلزم احدى الولايتين و هو المطلوب



من نقيض شمول العدم فلان كل واحد منها اذا تحقق يجب ان يتحقق نقيض شمول  
العدم والا لكان شمول العدم فيلزم ثبوت الولاية وعدم ثبوتها و  
موجود وآه احقق نقيض شمول العدم على تقدير شمول الولاية وعلى  
تقدير الافتراق بين الولايتين هو قطع النظر عن عليته شمول الولاية  
لا يكون عليه شمول الولاية مدار النقيض شمول العدم وجوه او عدما  
في نفس الامر والا لكان يرد منها وآه ثبت ان عليته شمول الولاية ليست  
مدار النقيض شمول العدم وجوها وعدمها في نفس الامر فلا يخفى اما ان يكون  
عليته شمول الولاية محققا او لم تكن فان كانت محققة فيحقق نقيض شمول  
العدم لان العلية اذا كانت محققة تحقق احدى الولايتين لا يتحقق شمول  
العدم ومطوفا فيحقق نقيض شمول العدم وان لم تكن محققة فيجب ايضا  
ان يحقق نقيض شمول العدم في الجملة لانه لو لم يحقق على هذا التقدير  
اصلا يلزم ان يكون عليه شمول الولاية مدار النقيض شمول العدم  
وجوها وعدمها في نفس الامر لان نقيض شمول العدم محقق على تقدير  
حقيقة او منقبة على تقدير انتفاءها ولا ينعى بالمدارية وجوها او عدما  
الامضاء والمدخل خلافا منقبة ان نقيض شمول العدم محقق ايضا

لاصح

لا يتينا اذا تحقق  
احدى الولايتين مع

على تقدير عدم عليته شمول الولاية وآه احقق على تقدير عليته شمول الولاية  
وعدمها فيحقق اما بالتحقق شمول الولاية للوقت  
او بتحقيق الافتراق بين الولايتين وعلى كلا التقديرين  
يلزم احدى الولايتين — واذا تحقق احدى الولايتين تحقق  
مطلق الولاية حال كونها بكرا بالغة وهو المدعى هذا وهو تقدير الثلثة  
واما حلتها فمن وجوه اما اولها فتختار ان شمول الولاية ليس على  
لاحد الشمولين فتوكل فيلزم احدى الولايتين فلت منع لجواز  
ان يكون صدق قوله ان شمول الولاية ليس على واحد — الشمولين  
بانتفاء شمول الولاية لا يتحقق هو انتفاء عليته ولا يلزم ثبوت احدى  
الولايتين واما ثانيا فلان ان شمول الولاية على تقدير العلة لو لم يكن  
محققا لكان الافتراق بين الولايتين لان شمول الولاية  
على تقدير العلية لا يجوز ان يكون على شمول الولاية والا يلزم ان يكون  
الشيء على نفسه وكذا لا يجوز ان يكون على شمول عدم الولاية والا يلزم  
ان يكون الشيء على ما ينافيه فتعين ان شمول الولاية على تقدير العلية  
انما يكون على مجموع الشمولين فاذا انتفى شمول الولاية انتفى مجموع





سلكناه العلية ليست عدالة نفس الامر لم يكن لها على غير ذلك علم عليه  
 شمول الولاية لجواز ان يكون ذلك التقدير محالاً والمحال جاز ان يستلزم محال  
 آخر فنقول عند المنع لا يضرنا لانه لو كان ذلك التقدير ثابتاً في نفس الامر صح  
 ما ذكرناه وان لم يكن يلزم العلية وبها يحصل المقصود كما مر سبق

الشمول بين وانتفاء مجموع الشمولين تجوز ان يكون بانتفاء شمول الوجوه  
 لا بانتفاء شمول **العدم** فلا يلزم الافتراق بين الولايتين  
 — فلا يلزم احد الولايتين **واما** ثالث فلان ان شمول الوجوه و  
 الافتراق بين الولايتين لو تحقق لتحقيق نقيض شمول العدم لجواز  
 ان يكون شمول الوجوه والافتراق بين الولايتين محالاً يستلزم  
 محالاً آخر وهو شمول العدم **واما** رابعاً فلان ان نقيض شمول العدم  
 لو انتفى عند انتفاء العلية لكانت العلية مداراً لنقيض شمول العدم وجهاً  
 وعدماً **واما** يلزم ذلك لو كانت للعلية صلاحية لعلية نقيض شمول العدم  
 لكنه ممنوع **قال** فان قيل المحال **اقول** فان قال السائل سلمنا ان شمول الولاية  
 للوقفين على تقدير العلية ليس مداراً لنقيض شمول العدم وجهاً وعدماً  
 في نفس الامر لكن لم قلت انه ليس مداراً لنقيض شمول العدم على تقدير عدم  
 علية لاحد الشمولين لجواز ان يكون ذلك التقدير اعني تقدير عدم علية  
 شمول الولاية محالاً جاز ان يستلزم محالاً آخر وهو مدارية ما ليس  
 بمدار في نفس الامر فنقول المثل لهذا المنع لا يضرنا لانه لا يخفى ان يكون  
 لهذا التقدير ثابتاً في نفس الامر ولا يكون **فان** كان ثابتاً في نفس الامر  
 يتم ذكرناه سابقاً من المنع لانه اذا كان ثابتاً في نفس الامر يكون محالاً فلا يتم محالاً  
 وفيه نظر لان عدم العقل الاول ممكن لذاته مع انه مستلزم للمحال نعم لو كان الشيء محالاً  
 الواقع لم يتلزم المحال وان لم يكن هذا التقدير ثابتاً في نفس الامر فيكون شمول  
 الولاية للوقفين محالاً موصفة لاحد الشمولين **نخرج** الكلام الى الشيء الاول وهو  
 المنع كونه في نفس الشئ فحصل بها المقصود والعدم علم متبني في نفسه  
 يخرج ادراك الحق وجوه العدم خبير به **واما** رابعاً فلان ان شمول الولاية  
 للمذكور في نفسه الشئ فحصل بها المقصود والعدم علم متبني في نفسه



